A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/99/Add.1
21 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٨٥ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة التقرير الدوري المرفق، الذي يشمل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦، والذي قدمته إليه، وفقا لأحكام الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٩/٥٠ ألف المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

* A/51/150.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
كتاب الإحالة		٤
أولا - مقدمة	١-٤	٥
ثانيا - المعلومات التي تلقتها اللجنة الخاصة	٥-٣٨٢	٦
ألف - الحالة العامة	٥-١٤١	٦
١ - التطورات العامة والبيانات المتعلقة بالسياسة العامة	٥-٨٤	٦
٢ - الحوادث الناجمة عن الاحتلال	٨٥-١٤١	٢٠
(أ) قائمة بالفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي الجنود أو المدنيين الاسرائيليين	٨٥	٢١
(ب) قائمة بالفلسطينيين الآخرين الذين قتلوا نتيجة للاحتلال	٨٥	٢١
(ج) حوادث أخرى	٨٦-١٤١	٢٣
باء - إقامة العدل بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة	١٤٢-١٦١	٣٤
١ - السكان الفلسطينيون	١٤٢-١٥٢	٣٤
٢ - الإسرائيليون	١٥٣-١٦١	٣٦
جيم - معاملة المدنيين	١٦٢-٣١٤	٣٧
١ - التطورات العامة	١٦٢-٢٥٣	٣٧
(أ) المضايقة وسوء المعاملة البدنية	١٦٢-١٧٠	٣٧
(ب) العقاب الجماعي	١٧١-٢١٩	٣٩
'١' المنازل أو الغرف التي دمرت أو شمعت	١٧١-١٨٥	٣٩
'٢' فرض حظر التجول أو عزل المناطق أو إغلاقها	١٨٦-٢١٤	٤٣
'٣' أشكال العقاب الجماعي الأخرى	٢١٥-٢١٩	٤٧
(ج) عمليات الطرد	٢٢٠-٢٢١	٤٨
(د) الحالة الاقتصادية والاجتماعية	٢٢٢-٢٤٩	٤٨
(هـ) تطورات أخرى	٢٥٠-٢٥٣	٥٦
٢ - التدابير التي تمس بعض الحريات الأساسية	٢٥٤-٣٠٧	٥٧
(أ) حرية التنقل	٢٥٤-٢٧٧	٥٧
(ب) حرية التعليم	٢٨٦-٢٧٨	٦١

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	(ج) حرية العبادة	٢٨٧-٢٩٥	٦٣
	(د) حرية التعبير	٢٩٦-٣٠٧	٦٤
	٣ - معلومات عن أنشطة المستوطنين التي تمس السكان المدنيين	٣٠٨-٣١٤	٦٧
دال	- معاملة المحتجزين	٣١٥-٣٤٠	٦٩
	(أ) التدابير المتعلقة بالإفراج عن المحتجزين	٣١٥-٣١٧	٦٩
	(ب) معلومات أخرى تتعلق بالمحتجزين	٣١٨-٣٤٠	٦٩
هاء	- الضم والاستيطان	٣٤١-٣٧٧	٧٤
واو	- المعلومات المتعلقة بالجولان العربي السوري المحتل	٣٧٨-٣٨٢	٨٣

كتاب الإحالة

٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦

سيدي،

تتشرف اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة بأن تحيل اليكم طيه، وفقا لأحكام الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٩/٥٠ ألف، المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تقريرا دوريا يستكمل المعلومات الواردة في التقرير الدوري الثامن والعشرين الذي اعتمدته وقدمته إليكم في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ (A/51/99). وقد أعد التقرير الدوري الحالي لاطلاعكم وإطلاع الجمعية العامة على آخر المعلومات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

ويشمل التقرير الدوري الحالي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦. وهو يستند إلى معلومات خطية جمعت من مصادر مختلفة، واختارت اللجنة الخاصة منها المقتطفات والملخصات ذات الصلة الواردة في هذا التقرير.

وتقبلوا، سيدي، أسمى آيات تقديري.

(توقيع) هيرمان ليونارد دي سيلفا
رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

صاحب السعادة السيد بطرس بطرس غالى
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

أولا - مقدمة

١ - نصّ قرار الجمعية العامة، ٢٩/٥٠ ألف، المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، على أن الجمعية العامة:

"٥ - تطلب الى اللجنة الخاصة أن تواصل، إلى حين إنهاء الاحتلال الاسرائيلي بصورة كاملة، التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وأن تتشاور، حسب الاقتضاء، مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وفقا لأنظمتها لضمان حماية الرفاه وحقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة، وأن تقدم تقريرا الى الأمين العام في أقرب وقت ممكن، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك فيما بعد؛

"٦ - تطلب أيضا الى اللجنة الخاصة أن تقدم الى الأمين العام بانتظام تقارير دورية عن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

"٧ - تطلب كذلك الى اللجنة الخاصة أن تواصل التحقيق في معاملة السجناء في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧".

٢ - وقد واصلت اللجنة الخاصة أعمالها بمقتضى النظام الداخلي الوارد في تقريرها الأول المقدم الى الأمين العام، فعقدت السلسلة الثانية من اجتماعاتها في الفترة من ٢٠ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، في جنيف والقاهرة وعمان ودمشق. واستمر السيد هيرمان ليونارد دي سيلفا (سري لانكا) في تولي مهام الرئاسة. وحضر هذه الاجتماعات أيضا السيدة أبسا كلود ديالو (السنغال) والسيد داتو عبد المجيد محمد (ماليزيا).

٣ - ويتضمن الفرع الثاني من التقرير الحالي وصفا للحالة في الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل من حيث تأثيرها على حقوق الإنسان للسكان المدنيين. وقد استمدت المعلومات الواردة في هذا التقرير من المعلومات المكتوبة التي تلقتها اللجنة الخاصة خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦. وقد تابعت اللجنة الخاصة تطورات الحالة في الأراضي المحتلة يوما بيوم من خلال التقارير الواردة في الصحافة الاسرائيلية وفي الصحف الصادرة باللغة العربية في الأراضي المحتلة. ونظرت أيضا في عدد من الرسائل والتقارير المتعلقة بالفترة المشمولة بهذا التقرير، التي تلقتها من الحكومات والمنظمات والأفراد.

٤ - وتعكس الأسماء الجغرافية والمصطلحات المستعملة في التقرير الحالي التسميات المستخدمة في المصادر الأصلية ولا تنطوي على التعبير عن أي رأي كان من جانب اللجنة الخاصة أو الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ثانيا - المعلومات التي تلقتها اللجنة الخاصة

ألف - الحالة العامة

١ - التطورات العامة والبيانات المتعلقة بالسياسة العامة

٥ - في ١ كانون الثاني/يناير، احتجزت الشرطة، في أثناء عملية خاصة قامت بها في منطقة بتاح تيكفا، ٣٣٠ عاملا فلسطينيا كانوا يمكثون في اسرائيل بصفة غير قانونية. وسُلم الفلسطينيون الذين كانت هذه أول مرة يقبض عليهم فيها لمكوثهم بصفة غير قانونية في اسرائيل الى مكتب التنسيق والاتصال في قلقيلية، بينما وضع الذين سبق لهم ارتكاب مخالفة مماثلة في الحبس بانتظار صدور لائحة اتهام في حقهم في إجراءات محاكمة مستعجلة. وبالإضافة الى ذلك فتحت ملفات ضد ١٩ شخصا من ملاكي السيارات كانوا قد نقلوا فلسطينيين عبر الخط الأخضر دون الحصول على الإذن اللازم. وفرضت غرامات كبيرة على أرباب العمل الاسرائيليين الذين وظفوا عمالا يعملون بصفة غير قانونية. وصودرت حافلة كانت تنقل عمالا يعملون بصفة غير قانونية. (هآرتس، ٢ كانون الثاني/يناير)

٦ - وفي ١ كانون الثاني/يناير، صرح رئيس الوزراء شمعون بيريز بأنه لا ينبغي أن تكون اسرائيل مسؤولة عن الأضرار التي تكبدها سكان الأراضي المحتلة العرب من جراء الانتفاضة لأنها أضرار ناجمة عما وصفه بالأعمال الحربية ضد اسرائيل. وأوضح السيد بيريز أنه ينبغي مثلما عوضت اسرائيل جميع الأضرار التي تكبدها ضحايا الانتفاضة اليهود أن تأخذ السلطة الفلسطينية على عاتقها مسؤولية تسوية مطالبات العرب. ولكن المدعي العام مايكل بن يائير رفض هذه المحاجة على اعتبار أنها قد لا تقبلها محكمة العدل العليا. وأكد السيد بن يائير أنه لما كانت اسرائيل تسيطر منذ ما يقترب من ثلاثين عاما على الأراضي المحتلة فإنها لا تستطيع التنصُل من مسؤولية ما حدث فيها. وأشار فضلا عن ذلك الى أن اسرائيل لا تستطيع أن تحرم بأثر رجعي المدَّعين من حق إقامة دعاواهم. ومع ذلك، فقد اتفق مع رئيس الوزراء في أنه ينبغي عدم تعويض الفلسطينيين الذين تكبدوا أضرارا ناجمة عن اشتراكهم مباشرة في أنشطة متصلة بالانتفاضة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢ كانون الثاني/يناير)

٧ - وفي ١ كانون الثاني/يناير، اتهم وزير العدل الفلسطيني فريح أبو مدين اسرائيل، في معرض تعليقه على إمكانية الإفراج عن قسم من السجناء، بأنها تعامل السجناء السياسيين معاملة الرهائن. (جروسالم تايمز، ٥ كانون الثاني/يناير)

٨ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية بدء الحملة الانتخابية، التي تقرر، وفقا لقانون الانتخابات، أن تبدأ قبل إجراء الانتخابات التشريعية بمدة ٢٢ يوما. (جروسالم تايمز، ٥ كانون الثاني/يناير)

٩ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الوزراء شمعون بيريز أنه لن يكون باستطاعة العرب الذين أصيبوا بأضرار في أثناء الانتفاضة أن يقيموا دعوى أمام المحكمة للحصول على تعويض. ولكنه وافق على حل وسط تُنشأ بموجبه لجنة خاصة لبحث طلبات التعويض المقدمة من الضحايا الأبرياء، أي الفلسطينيين الذين لم يكونوا مشتركين مباشرة في أنشطة متصلة بالانتفاضة ويحق لهم التعويض من "منطلق إنساني". وأفيد بأنه يرجح، بإخراج هذه المسألة من المحاكم، أن تنخفض المدفوعات التعويضية انخفاضا كبيرا لأنه يتوقع أن تتبع اللجنة الخاصة المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في القوانين الاسرائيلية مثل "قانون تعويض ضحايا أعمال العدو" الذي يحدد مبلغ التعويض الأقصى. ولا ينص على دفع تعويض عن الألم والمعاناة. ومن شأن هذا القرار، كما قال وزير العدل دافيد ليبائي أن يمنع تقديم مطالبات بالتعويض تبلغ قيمتها الإجمالية نحو ٧٠٠ مليون دولار. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ كانون الثاني/يناير)

١٠ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير، ذكرت ست من منظمات حقوق الإنسان أنها ستعمد، إذا ما أصدرت الحكومة قانونا يمنع العرب الذين تكبدوا أضرارا على يد قوات الأمن الاسرائيلية أثناء الانتفاضة من إقامة دعاوى، الى تقديم التماس الى محكمة العدل العليا. وصرحت رابطة حقوق الإنسان في اسرائيل، ومنظمة "بتسليم"، ومركز الدفاع عن الفرد، والأطباء المناصرون لحقوق الإنسان، والحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، واللجنة العامة لمناهضة التعذيب في اسرائيل بأن إصدار قانون من هذا القبيل يعتبر انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان. ولاحظ محامي رابطة حقوق الإنسان في اسرائيل، إلياهو أبرام، أن المحاكم الاسرائيلية اعترفت مرارا وتكرارا بحق سكان الأراضي العرب في إقامة دعاوى تكبد أضرار متصلة بالانتفاضة، وأنها درجت منذ سنوات على النظر في مثل هذه القضايا. وصرح بأن إنكار هذا الحق بأثر رجعي يثير مشاكل دستورية خطيرة. وأشار فضلا عن ذلك الى أن اللجنة الإدارية التي قالت الحكومة إنها تعتزم إنشاءها للبت في طلبات التعويض ليست مناسبة لأنها لن تكون مستقلة تماما عن الحكومة ولن تمنح التعويض إلا على اعتبار أنه إحسان لا لأنه ناشئ عن حقوق. وقالت المحامية ليا تسيمل من اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل إن المحاكم الاسرائيلية لا تحكم لصالح المدعي في الحالات التي لا تتوافر فيها أدلة كافية، أو في الحالات التي تكون قوات الأمن قد تصرفت فيها وفقا للقانون، أو إذا كان المدعي مشتركا في أنشطة متصلـــة بالانتفاضة. وانتهت الى أنه ليس هناك أي داع لأن تخرج الحكومة دعاوى التعويض من المحاكم إلا إذا كانت لا تريد التعويض في الحالات التي يكون فيها التعويض مستحقا. وأفادت المحامية بادرة خوري من مركز الدفاع عن الفرد بأن منظمتها وفقت في الحجج التي ساقتها حتى الآن أمام وزارة الدفاع من استحقاق التعويض في ٥٧ شكوى من الشكاوى الـ ٧٧ التي رفعها المركز خارج المحاكم. إلا أنها قالت إن المبالغ التي تمنحها هذه الوزارة كثيرا ما تكون قليلة الى أقصى حد مثلما حدث عندما منح مبلغ ٠٠٠ ٢٠ شاقل اسرائيلي جديد كتعويض عن وفاة فتى فلسطيني يبلغ من العمر ١٥ سنة. وصرحت كذلك بأن العديد

من التحقيقات لا يبدأ إلا بعد وقوع الحوادث بزمن طويل ويدوم لمدة غير معقولة ويتجاهل الإفادات التي أدلى بها شهود فلسطينيون. (جروسالم بوست، ٥ كانون الثاني/يناير)

١١ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن اسرائيل قررت رفض الطلبات المقدمة من الفلسطينيين لتعويضهم عما ألحقته بهم السلطات الاسرائيلية في أثناء الانتفاضة من أذى جسماني وضرر مادي. وأضافت الصحيفة الاسرائيلية اليومية هآرتس التي أوردت النبأ في ٢ كانون الثاني/يناير، أن هذا التدبير يشمل مصادرة الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة. (جروسالم تايمز، ٥ كانون الثاني/يناير)

١٢ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير، ألغى المجلس الأعلى لفتح رسميا الإضرابات التي تنظم في اليوم التاسع من كل شهر إحياء لذكرى بدء الانتفاضة. (جروسالم تايمز، ١٢ كانون الثاني/يناير)

١٣ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، كشف جهاز الأمن العام عن تدميره خلية لحماس في قلقيلية واعتقاله اثنين من أعضائها. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٥ كانون الثاني/يناير)

١٤ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، أعلن منسق أنشطة الحكومة في الأراضي المحتلة، اللواء أورين شاهور، أن جيش الدفاع الاسرائيلي لن يغادر "المناطق العربية في الخليل" أثناء الانتخابات الفلسطينية المقبلة ولكنه سيحاول أن يبقى بعيدا عن مراكز الاقتراع. (جروسالم بوست، ١٥ كانون الثاني/يناير)

١٥ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أفادت المصادر الأمنية أن حركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي أنشأتا مؤخرا خليتين على الأقل تعملان في الضفة الغربية. وجاء في التقرير أن إنشاء الخليتين جاء بعد أن تمكن جهاز الأمن العام من تسديد ضربات خطيرة الى الهيكل الأساسي لحركات المتطرفين في الضفة الغربية (هآرتس، ١٧ كانون الثاني/يناير)

١٦ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أعاد الجيش الاسرائيلي انتشاره من قرية أبو ديس الواقعة في الضواحي الشرقية لمدينة القدس. وبذلك، اكتملت عملية إعادة الانتشار من المدن والقرى الفلسطينية باستثناء الخليل. (جروسالم تايمز، ١٩ كانون الثاني/يناير)

١٧ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الوزراء شمعون بيريز أنه سيسمح لجميع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بدخول مناطق الحكم الذاتي لبحث التعديلات المراد إدخالها على الميثاق الفلسطيني. (جروسالم بوست، ٢١ كانون الثاني/يناير)

١٨ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، انتُخب ياسر عرفات رئيسا للسلطة الفلسطينية بأغلبية ٨٨ في المائة من الأصوات. وأظهرت النتائج الأولية أن حركة فتح فازت بـ ٥٩ مقعدا في المجلس، أي ٧٠ في المائة من

مجموع المقاعد، يليها المرشحون المستقلون الذين فازوا بـ ١٨ مقعدا، وفاز المرشحون الإسلاميون بأربعة مقاعد، وذهبت ثلاثة مقاعد الى أحزاب صغيرة أخرى. (جروسالم تايمز، ٢٦ كانون الثاني/يناير)

١٩ - وفي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أفيد بأن ياسر عرفات وحركة فتح التي يرأسها فازا بأغلبية ساحقة من الأصوات في انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني التي أجريت في ٢٠ كانون الثاني/ يناير. ففاز ياسر عرفات بـ ٨٨,١ في المائة من الأصوات بينما فازت حركة فتح بـ ٦٧ مقعدا في المجلس المؤلف من ٨٨ عضوا. واعتبر مراقبو الانتخابات عملية التصويت ناجحة على الرغم من حدوث العديد من المخالفات. وأفاد كارل لبدوم، رئيس فريق للمراقبة تألف من ٦٥٠ مراقبا وضم ممثلين من الاتحاد الأوروبي والصين والاتحاد الروسي وكندا، بأن التقديرات الأولية أظهرت أن نحو ٧٥ في المائة من الناخبين المؤهلين اشتركوا في الانتخابات. ولكن هذا الرقم لا يشير الى القدس الشرقية والخليل حيث كان الاشتراك في الانتخابات منخفضا نسبيا. (هآرتس، ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛ جروسالم بوست، ٢١ و ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير)

٢٠ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، مددت اللجنة الوزارية المعنية بجهاز الأمن العام، لفترة ثلاثة أشهر أخرى، الإذن الممنوح للمستنطقين التابعين لجهاز الأمن العام باستخدام تدابير "خاصة" من ضمنها "الضغط الجسدي المتوسط الشدة" أثناء استجواب حركيي الجهاد الإسلامي وحماس. ويقال إنه استجوب في العام السابق في مرافق جهاز الأمن العام نحو ٤٠٠ ١ حركي تابع لحماس. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٣ كانون الثاني/يناير)

٢١ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أُعلن أنه سيبدأ العمل اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٩٦ بمبادئ توجيهية جديدة صارمة في توزيع أسلحة جيش الدفاع الإسرائيلي على المدنيين. ويتعين بموجب هذه المبادئ على جميع المدنيين في اسرائيل والأراضي الذين توجد في حوزتهم أسلحة لجيش الدفاع الاسرائيلي أن يعيدوا هذه الأسلحة وأن يخضعوا لفحوص لتقرير ما إذا كان يجوز لهم الحصول على رخص لحمل السلاح في المستقبل. وتشمل معايير الحصول على رخصة أن يكون سجل الصحة العقلية والبدنية للمتقدم بطلبها نظيفا، وألا يكون من أصحاب السوابق الجنائية، وأن يكون قد خدم في جيش الدفاع الاسرائيلي. وصرح مصدر عسكري كبير بأن من المتوقع أن تستغرق عملية إعادة صرف الأسلحة عدة أسابيع وأن العديد من المتقدمين بطلبات لن يحصلوا على أسلحة نارية في المستقبل. (جروسالم بوست، ٢٤ كانون الثاني/يناير)

٢٢ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز أن اسرائيل ستنتهي من إعادة نشر قواتها الموجودة في الخليل بحلول أيار/مايو ١٩٩٦. وصرح بيريز في لقائه الأول بياسر عرفات عقب الانتخابات الفلسطينية بأنه سيصدر ٣ ٠٠٠ إذن عمل إضافي للعمال الفلسطينيين. وأضاف بيريز بأن اسرائيل لن تضم أي أراض أخرى. (جروسالم تايمز، ٢٦ كانون الثاني/يناير)

٢٣ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، منعت السلطات الإسرائيلية ٢٥٠ فردا من أفراد القوات الفلسطينية من القدوم الى قطاع غزة من الجماهيرية العربية الليبية لأن اثنين منهم كانا على قائمة المطلوب القبض عليهم في اسرائيل. (جروسالم تايمز، ٢ شباط/فبراير)

٢٤ - وفي ٥ شباط/فبراير، أعلن رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو أنه إذا انتُخب رئيسا للوزراء فلن يجتمع بياسر عرفات أو يتعامل معه شخصيا. وأعلن السيد نتنياهو أيضا أنه سيغلق بيت الشرق في القدس الشرقية. (جروسالم بوست، ٦ شباط/فبراير)

٢٥ - وفي ٥ و ٦ شباط/فبراير، ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على أفراد من حركة فتح ومنظمة الجهاد الإسلامي في مناطق جنين الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. وأتلف أثاث المنازل أثناء عمليات الاعتقال. (جروسالم تايمز، ٩ شباط/فبراير)

٢٦ - وفي ١١ شباط/فبراير، عقدت لجنة الأمن الفلسطينية - الإسرائيلية جلسة طارئة لبحث المنازعة المتعلقة بالمحاولات الإسرائيلية الرامية الى إجراء تغييرات في المنطقة المحيطة بقبة راحيل عند مدخل بيت لحم. وكانت اسرائيل قد شرعت قبل ذلك بشهرين في بناء سور طوله ٢٠ مترا وعلوه ثلاثة أمتار حول القبر. (جروسالم تايمز، ١٦ شباط/فبراير)

٢٧ - وفي ١٢ شباط/فبراير، أدى ياسر عرفات اليمين في مقر المجلس التشريعي في غزة كأول رئيس منتخب لفلسطين. (جروسالم تايمز، ١٦ شباط/فبراير)

٢٨ - وفي ١٥ شباط/فبراير، أفيد بأن الشرطة الإسرائيلية ستقيم أول مخفر لها في القطاع العربي من القدس الشرقية بغية تحسين الخدمات المقدمة الى السكان العرب وزيادة الفعالية في مكافحة محاولات تسرب موظفي الأمن التابعين للسلطة الوطنية الفلسطينية الى المدينة. وأعلنت مصادر الشرطة أن المخفر سيقام في مبنى مكتب البريد الرئيسي الكائن في شارع صلاح الدين في قلب الحي التجاري العربي في القدس الشرقية. وصرحت هذه المصادر أيضا بأن من المحتمل، إذا ما نجح هذا المخفر في تحقيق أهدافه، أن تقام مخافر شرطة أخرى في القدس الشرقية. (جروسالم بوست، ١٥ شباط/فبراير)

٢٩ - وفي ١٥ شباط/فبراير، أفادت جريدة الحياة أن عدة من الشخصيات الفلسطينية المعروفة تقوم بإنشاء هيئة جديدة تُعهد اليها مهمة الحفاظ على الطابع العربي للقدس. (هآرتس، ١٦ شباط/فبراير)

٣٠ - وفي ١٦ شباط/فبراير، أفيد بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز وافق على طلب تقدم به رئيس الأركان الإسرائيلي أمنون شاحاك يتعلق ببناء خمسة طرق دائرية تشمل الضفة الغربية بأكملها. وعلى حد قول شاحاك، ستسمح الطرق الدائرية الجديدة للجيش الإسرائيلي بمواصلة إجراءات إعادة الانتشار. ومن المقرر بناء واحد من الطرق الدائرية الجديدة غرب بيتونيا في منطقة رام الله؛ وآخر بالقرب

من مستوطنة حتسي شمرون في نابلس؛ وثالث بالقرب من حلحول ليتصل بطريق آخر يجري بناؤه الآن شرق حلحول؛ ورابع حول قرية السموع في منطقة الخليل؛ أما الطريق الخامس فلم يتقرر موقعه بعد. ووصف خليل توفكجي، الخبير الفلسطيني في موضوع المستوطنات، قرار بيريز بأنه محاولة أخرى لتطويق المدن الفلسطينية. (جروسالم تايمز، ١٦ شباط/فبراير)

٣١ - وفي ١٦ شباط/فبراير، أعلن أحد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وهو صلاح التعمري، أن إسرائيل وافقت على إزالة السور الذي بني حول قبة راحيل عند مدخل بيت لحم. وأوضح التعمري أن اتفاقات أوسلو الثانية لا تعطي إسرائيل حق البناء في هذه المنطقة. (جروسالم تايمز، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦)

٣٢ - وفي ١٨ شباط/فبراير، أنكر جيش الدفاع الإسرائيلي ادعاءات منظمة العفو الدولية بأنه أعدم فلسطينيين بصورة غير مشروعة. ففي تقرير صادر في ٥ شباط/فبراير، ادعت هذه المنظمة المعنية بحقوق الإنسان والمتخذة من لندن مقرا لها بأن قوات الأمن الإسرائيلية قتلت ١٥٠ فلسطينيا منذ توقيع الاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيار/مايو ١٩٩٤. وجاء في هذا التقرير أن العديد من هؤلاء قتلوا في ظروف توحي بأنهم كانوا ضحايا عمليات إعدام تمت خارج نطاق القضاء. وبالإضافة الى ذلك اتهم التقرير إسرائيل والسلطة الفلسطينية بممارسة التعذيب واعتقال المشبوهين دون توجيه تهم اليهم. وأنكر المقدم شارون غرينكر في بيان علق فيه على التقرير أن يكون لهذه الادعاءات أي أساس من الصحة، وادعى بأن الجيش وقوات الأمن حافظا على حكم القانون في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وادعى أيضا بأن النظام القانوني العسكري ينفذ أنظمة إطلاق النار تنفيذا حرفيا ويتخذ الخطوات اللازمة ضد منتهكيها. وأضاف غرينكر أن الجيش لجأ الى وضع حواجز على الطرق وحظر التجول وغير ذلك من التدابير في الحرب التي يشنها على "خلايا الإرهابيين" وأن هذه التدابير اتخذت بعد دراسة متأنية وبهدف عدم التسبب إلا بأدنى حد من تعطيل الحياة اليومية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وطعن البيان أيضا في صحة عدد الخسائر في الأرواح الذي أوردته منظمة العفو الدولية، إذ ادعت بأن جيش الدفاع الإسرائيلي قتل ٩٢ فلسطينيا. (جروسالم بوست، ١٩ شباط/ فبراير)

٣٣ - وفي ١٨ و ٢٠ شباط/فبراير، أفيد بأن سلطات الأمن أذنت لـ ١٠٣ من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بدخول مناطق الحكم الذاتي في أي وقت. وهؤلاء الأعضاء هم من ضمن ١٩٣ عضوا في المجلس كانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد أحالت قائمة بهم الى اسرائيل. وادعت اسرائيل بأن القائمة تفتقر الى بعض التفاصيل، وطلبت من الفلسطينيين استكمالها. ومع ذلك، ذكر مصدر أمني أنه أذن لجميع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، بمن فيهم زعماء مثل جورج حبش، بدخول مناطق الحكم الذاتي. واتخذ هذا القرار لتمكين المجلس من الاجتماع في غزة لمناقشة تعديل مواد الميثاق الفلسطيني التي تدعو الى القضاء على اسرائيل. (هآرتس، ١٨ و ٢٠ شباط/فبراير)

٣٤ - وفي ١٩ شباط/فبراير، أعلن الأمين العام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، جمال الصوراني، أن اللجنة تعتزم فتح مكاتب دائمة في غزة تعمل بالاشتراك مع مكاتب اللجنة التنفيذية في تونس. وفي تطور ذي صلة بهذا الإعلان، أفيد بأن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تعتزم نقل مقرها من دمشق الى مناطق الحكم الذاتي حالما يُسمح لقيادتها بدخول هذه المناطق. وكان بعض زعماء هذه المنظمة مشمولين بقائمة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الذين سمحت لهم اسرائيل بدخول الأراضي. (هآرتس، ٢٠ شباط/فبراير)

٣٥ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، وافق الكنيسيت على تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية الى ٩ أيار/مايو. (جروسالم بوست، ٢١ شباط/فبراير)

٣٦ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، صرح رئيس الوزراء شمعون بيريز بأن إسرائيل ستحقق السلام الشامل مع جميع البلدان العربية خلال السنوات الأربع القادمة. وقال بيريز في اجتماع مع الزعماء المسلمين في قلنسوه بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر المبارك بأن إسرائيل جادة كل الجد بأمر السلام مع الجمهورية العربية السورية ولبنان. وادعى أيضا بأنه لم يفعل أي بلد عربي من أجل الشعب الفلسطيني قدر ما فعلته اسرائيل. (جروسالم بوست، ٢٣ شباط/فبراير)

٣٧ - وفي ٢٣ شباط/فبراير، أفيد بأن وزير الأمن الداخلي في اسرائيل قرر منع زيارات الوزراء الأجانب لبيت الشرق في القدس. وأكدت مصادر في الوزارة بأنه سيفتح في غضون شهرين مخفر للشرطة في مبنى مكتب البريد في شارع صلاح الدين بالقدس الشرقية. (جروسالم تايمز، ٢٣ شباط/فبراير)

٣٨ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، اعتقل مسؤولو الأمن في السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية ما يزيد على ٢٥٠ حركيا منتميا الى حماس لاستجوابهم بشأن حادثتي تفجير الحافلتين في القدس وعسقلان. وأدان الرئيس ياسر عرفات حادثتي التفجير ووصفهما بأنهما هجومان إرهابيان. وأكد الرئيس عرفات أيضا أن المتطرفين اليهود ساعدوا المهاجمين الانتحاريين الفلسطينيين. (جروسالم تايمز، ١ آذار/مارس)

٣٩ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، نفت كتائب عز الدين القسام، وهي الجناح العسكري لحركة حماس، رسميا أن يكون لها أي صلة بالتفجيرين الانتحاريين اللذين وقعا في القدس وعسقلان. (جروسالم تايمز، ١ آذار/مارس)

٤٠ - وفي ٢٩ شباط/فبراير، أغلقت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة إغلاقا كاملا. وأشير الى اعتزام فرض شروط جديدة على الأشخاص الذين يحاولون الوصول الى مدينة القدس والمناطق الواقعة داخل الخط الأخضر. وشملت هذه التدابير التهديد بمعاملة جميع الأشخاص الذين يحاولون اجتناب المداخل الرسمية الى القدس على أنهم "إرهابيون". ومنعت السلطات الإسرائيلية فضلا عن ذلك حرية حركة وزراء السلطة

الوطنيـــة الفلسطينية، ورفضت السماح لهم بدخول قطاع غزة أو الخروج منه. (جروسالم تايمز، ١ آذار/مارس)

٤١ - وفي ١ آذار/مارس، أفيد بأن إسرائيل وافقت على عودة ١٨ عضوا من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمين في الأردن. (جروسالم تايمز، ١ آذار/مارس)

٤٢ - وفي ١ آذار/مارس، أفيد بأن المعهد الفلسطيني لبحوث المياه والأراضي بدأ مؤخرا حملة لجمع معلومات عن الأملاك الفلسطينية في القدس الغربية من خلال البحث في المستندات والأوراق المجموعة. ويتوقع أن توفر البيانات التي تجمع في هذه الحملة الأدلة المتعلقة بما يزيد على ٠٠٠ ١ عقد إيجار في المنطقة. وقد كلف المعهد وحدة تصوير خاصة بتوثيق المواقع التي كانت تقوم عليها منازل وبيوت الفلسطينيين وجرت فيها محاولات لطمس معالم الهوية الفلسطينية من خلال التجديد والترميم. وفي تطور متصل بذلك أقام عدة فلسطينيين دعاوى لاستعادة ملكية الأرض التي بني عليها الكنيسيت، البرلمان الإسرائيلي. وقد بني الكنيسيت على أرض تابعة لقرية الشيخ بدر التي أرغم ملاكها على الفرار أثناء حرب عام ١٩٤٨. (جروسالم تايمز، ١ آذار/مارس)

٤٣ - وفي ٢ آذار/مارس، رفض رئيس الوزراء شمعون بيريز عرضا من حركة حماس لوقف إطلاق النار أبدت فيه استعدادها لوقف الاعتداءات على المدنيين شريطة موافقة اسرائيل على "وقف الإرهاب المنظم ضد حركة حماس وكتائب القسام التابعة لها، ووقف الاعتداء على الفلسطينيين المدنيين في الأراضـــي المحتلة، والإفراج عن جميـــع السجناء المنتمين الى حركـــة حماس". وأعلنت حركة حماس أنه، ما لم توافق اسرائيل على هذا العرض، ستكون كتائب القسام حرة في اتخاذ أي إجراء عسكري ضد أي شخص في الدولة اليهودية. وطلب السيد بيريز من رئيس السلطة الفلسطينية أن يتخذ إجراءات صارمة ضد "الإرهابيين". (جروسالم بوست، ٣ آذار/مارس)

٤٤ - وفي ٣ آذار/مارس، أقر مجلس الوزراء سلسلة من التدابير لمكافحة "الإرهاب" إثر وقوع هجوم انتحاري في القدس. وتقرر في جملة أمور اتخاذ إجراءات ضد أسر المهاجمين الانتحاريين وأماكن إقامتهم. واعتمد مجلس الوزراء أيضا خطة الفصل التي تقدم بها وزير الداخلية، وتقرر أن يرصد لها مبلغ ٢٤٧ مليون شاقل جديد للسنتين القادمتين. وصرح رئيس الوزراء شمعون بيريز بأنه، بالإضافة الى إغلاق المنازل بالشمع الأحمر وتدميرها وفرض حظر التجول، سينظر أيضا في طرد أفراد أسر المهاجمين الانتحاريين. وطالب فضلا عن ذلك بأن تعتبر السلطة الوطنية الفلسطينية المنظمات "الإرهابية"، ومن ضمنها الجناح العسكري لحماس، خارجة على القانون، وأن تنزع سلاح "الإرهابيين"، وتعتقل المشتبه في تزعمهم للمنظمات "الإرهابية". (هآرتس، ٤ آذار/مارس)

٤٥ - وفي ٣ آذار/مارس، قدم رئيس بلدية القدس، إيهود أولميرت، الى رئيس الوزراء قائمة بالمنظمات المنتسبة الى حركة حماس المقرر إغلاقها في القدس بحجة أن حركة حماس تستخدمها لزيادة التأييد

الفلسطيني العام لها. وشملت القائمة المنظمة الإسلامية المركزية للرعاية الاجتماعية، والرابطة الإسلامية للعلم والتكنولوجيا، وكلية الشريعة في جامعة القدس. (جروسالم بوست، ٥ آذار/مارس)

٤٦ - وفي ٤ آذار/مارس، عقد مجلس الوزراء جلسة طارئة على إثر هجوم انتحاري وقع في تل أبيب قُتل فيه ١٢ أو ١٣ من المدنيين وأصيب ١٠٩ آخرون بجراح. وقرر مجلس الوزراء إنشاء هيئة خاصة لمكافحة "الإرهاب" الذي يقوم به المهاجمون الانتحاريون. وسيكون لهذه الهيئة الخاصة التي يرأسها رئيس جهاز الأمن العام صلاحية اتخاذ عدد من التدابير: إلقاء القبض على الذكور من أفراد أسر المهاجمين الانتحاريين؛ وفرض حظر التجول؛ وضرب حصار على القرى التي كان يعيش فيها المهاجمون الانتحاريون؛ وإقفال المؤسسات المنتسبة الى حركة حماس في القدس، بما في ذلك المدارس والمنظمات الخيرية والصحف؛ وإغلاق منازل أسر المهاجمين الانتحاريين بالشمع الأحمر وتدميرها واعتقال مؤيديهم والمتعاطفين معهم اعتقالا إداريا. وأعلن رئيس الوزراء شمعون بيريز أن الهيئة الخاصة ستزود بكل الوسائل اللازمة لتمكينها من إنجاز مهمتها، وسيكون مصرحا لها العمل في كل مكان من أجل الإغارة على أعضاء حركة حماس والجهاد الإسلامي. وقال وزير الشؤون الدينية شمعون شتريت فيما بعد بصورة محددة إن جيش الدفاع الإسرائيلي يملك الآن حق العمل في المناطق "ألف" التي تشمل المدن الرئيسية في الضفة الغربية وجزءا كبيرا من قطاع غزة الخاضع لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية. واقترح عدة وزراء أن تتخذ الحكومة تدابير أشد قسوة، كالقيام بعملية عسكرية في قطاع غزة أو تدمير شوارع بأكملها في القرى التي كان يعيش فيها المهاجمون الانتحاريون. ورفض رئيس الوزراء هذين الاقتراحين ذاهبا الى أن العمل الانتقامي الواسع لن يجدي في الحرب ضد المهاجمين الانتحاريين إذ تحتاج هذه الحرب الى عمل محدد الهدف. وقال السيد بيريز، ردا على سؤال عما إذا كانت قرارات مجلس الوزراء لا تعرض اتفاقات أوسلو للخطر، إن هذه الاتفاقات لا تمنع اسرائيل من الدفاع عن نفسها. وأوضح أيضا أن اسرائيل لن تتخذ أي خطوات أخرى لتنفيذ الاتفاقات، بما في ذلك الانسحاب من الخليل، ما لم يعدل الميثاق الفلسطيني. (هآرتس، ٥ آذار/مارس؛ جروسالم بوست، ٥ و ٦ آذار/مارس)

٤٧ - وفي ٥ آذار/مارس، بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي عملية مطاردة شاملة ومكثفة للمتطرفين المسلمين، فاعتقل ما يزيد على ١٠٠ حركي منتم الى حماس في الضفة الغربية، وأغلق منازل "الإرهابيين" المشبوهين بالشمع الأحمر، وأقفل المؤسسات المنتسبة الى حركة حماس. وأعلن قائد القيادة المركزية بأن من المتوقع القيام بمزيد من الاعتقالات. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ آذار/مارس)

٤٨ - وفي ٦ آذار/مارس، أفاد مسؤولو الأمن بأن جهاز الأمن المركزي والشرطة كشفا النقاب عن خلية حماس الإرهابية المسؤولة عن ثلاثة من حوادث التفجير الانتحاري الأربعة الأخيرة، وبأن التقارير تقول إنها كانت تعمل بكلية تدريب المعلمين في رام الله التي تديرها الأمم المتحدة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٧ آذار/مارس)

٤٩ - وفي ٦ آذار/مارس، أفيد بأنه قبض في اسرائيل في الأيام السابقة على ما لا يقل عن ٢٠٠ عامل فلسطيني من الأراضي يعملون بصفة غير قانونية. (هآرتس، ٦ آذار/مارس)

٥٠ - وفي ٦ آذار/مارس، أصدرت وحدات عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، بيانا أعلنت فيه أنها ستسلم كل أسلحتها ومتفجراتها الى السلطة الوطنية الفلسطينية. وكانت وحدات القسام قد أعلنت قبل ذلك بيوم أنها ستستجيب للدعوة الصادرة عن الجناح السياسي في حماس لوقف الهجمات العسكرية على الإسرائيليين، إذا ما وعدت اسرائيل بعدم إلقاء القبض على الشخصيات البارزة من حركة حماس. (جروسالم تايمز، ٨ آذار/مارس)

٥١ - وفي ٧ آذار/مارس، أفيد بأن جيش الدفاع الإسرائيلي احتجز في الأيام الثلاثة السابقة نحو ٢٠٠ حركي من حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي في الضفة الغربية. (هآرتس، ٧ آذار/مارس)

٥٢ - وفي ٧ آذار/مارس، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني المؤلف من ٨٨ عضوا، الذي انتخب في كانون الثاني/يناير، لأول مرة في غزة، وانتخب كبير المفاوضين الفلسطينيين في اتفاقات أوسلو، أحمد قريع، رئيسا للمجلس. وحضر الجلسة الافتتاحية كل الأعضاء الـ ٨٨ بعد أن حصل النواب المقيمون في الضفة الغربية من جيش الدفاع الإسرائيلي على إذن بحضور الجلسة على الرغم من إغلاق الأراضي المحتلة. ولكن يقال إن العديد من النواب اضطروا للانتظار مدة أربع ساعات قبل أن يسمح لهم بدخول غزة. وأعرب الرئيس ياسر عرفات، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، في خطابه الافتتاحي، عن امتنانه لجميع البلدان والشعوب التي وقفت وراء عملية السلام وأدان الهجمات التي وقعت مؤخرا في القدس وعسقلان وتل أبيب. ولكنه أوضح أن مشكلة الإرهاب لا تحل بعمليات الإغلاق والعقاب الجماعي الموجهة ضد الشعب الفلسطيني، وقال إن هذه العمليات أخذت تعرض كل ما أنجز حتى الآن للخطر. (هآرتس، جروسالم بوست، ٨ آذار/مارس)

٥٣ - وفي ٨ آذار/مارس، أفيد بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي، شمعون بيريز، تعهد بشن حرب شعواء على حركة حماس إثر سلسلة من التفجيرات الانتحارية في القدس وعسقلان وتل أبيب. وأعلن بيريز أيضا عن تنفيذ تدابير أمنية وقائية جديدة. وفرضت اسرائيل حالة حصار على الضفة الغربية وقطاع غزة فأوقفت بذلك الحركة بين ٤٦٥ مدينة وقرية فلسطينية. (جروسالم تايمز، ٨ آذار/مارس)

٥٤ - وفي ٨ و ٩ آذار/مارس، جمع جيش الدفاع الإسرائيلي في قرية عنزة المنعزلة، بالقرب من جنين، نحو ٥٠ حركيا منتميا الى حماس. وقد أمِر جميع السكان الذكور بالتجمع في فناء إحدى المدارس، وسيق منهم الذين اشتبه في أن يكون لهم روابط بحركة حماس لاستجوابهم. وعثر جيش الدفاع الإسرائيلي أيضا أثناء تفتيش المنازل على أسلحة ومواد تحريضية. وفي تطور آخر، اعتقلت وحدة "دفدفان" السرية ما لا يقل عن خمسة مقاتلين إسلاميين في عدة كمائن نصبتها على طول الخط الأخضر وفي أماكن موغلة داخل الضفة الغربية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠ آذار/مارس)

٥٥ - وفي ٩ آذار/مارس، أصدرت وحدات عز الدين القسام بيانا أعلنت فيه الحرب الشاملة على اسرائيل. وذكر البيان أن قرار استئناف عملياتها جاء نتيجة حملة الاعتقالات التي تشنها السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل على حركة حماس. وفي ٨ آذار/مارس، اعتقل عدد من الزعماء السياسيين لحركة حماس، ومن ضمنهم محمود الزهار، الزعيم في حركة حماس المضطلع بمسؤولية التفاوض مع السلطة الوطنية الفلسطينية. ومن الأسباب الأخرى التي سيقت تعليلا للقرار الذي اتخذته وحدات القسام اعتزام اسرائيل طرد أسرة عياش وأقرباء المهاجمين الانتحاريين بالإضافة الى إغلاقها المؤسسات الإسلامية. (جروسالم تايمز، ١٥ آذار/مارس)

٥٦ - وفي ١٠ آذار/مارس، أكد قائد القيادة المركزية، اللواء إيلان بيران، أن خطط إعادة نشر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي من الخليل عـُلـّقت بسبب هجمات "الإرهابيين" الأخيرة. (هآرتس، ١٠ آذار/مارس؛ جروسالم بوست، ١١ آذار/مارس)

٥٧ - وفي ١٠ آذار/مارس، استأنفت السلطات الإسرائيلية أعمال بناء السور الذي كانت قد أقامته حول موقع قبة راحيل عند مدخل بيت لحم. وكانت أعمال بناء السور قد أوقفت قبل ذلك بأسبوعين. وفي تطور منفصل، افتتح للمرة الأولى في ٢٩ سنة مخفر شرطة اسرائيلي في مبنى مكتب البريد الرئيسي في القدس الشرقية. (جروسالم تايمز، ١٥ آذار/مارس)

٥٨ - وفي ١١ آذار/مارس اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي ٢٩ حركيا منتميا إلى حماس في مداهمات قام بها قبل الفجر على القرى الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية (يهودا والسامرة). وبذلك وصل عدد الأشخاص الذين اعتقلوا منذ بدء الاجراءات الصارمة إلى ٣٠٠ شخص. وعثر أثناء هذه المداهمات على أسلحة نارية ومواد تحريضية. وذكر قائد كتيبة اعتقلت قواته بالقرب من بيت لحم ما يزيد على ١٢ فردا يشتبه في إنتمائهم إلى حركة حماس أن مهمة قواته هي اعتقال حركيي حماس أينما كانوا في يهودا والسامرة. وأوضح هذا القائد أيضا أن العملية ما زالت في أولها. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ آذار/مارس)

٥٩ - وفي ١١ آذار/مارس، أفيد بأن رئيس الوزراء شمعون بيريز أذن بإحضار ٥٠٠ ١٦ عامل أجنبي إلى اسرائيل. وبذلك سيرتفع عدد العمال الأجانب في اسرائيل إلى ٠٠٠ ٩٠ عامل. ولكن حسبما ورد في بيانات وزارة الداخلية، هنالك في إسرائيل ٠٠٠ ١٠٠ عامل آخر يعملون بصفة غير رسمية. (هآرتس، ١١ آذار/مارس)

٦٠ - وفي ١١ آذار/مارس، صرح مسؤول في الشرطة الفلسطينية أن السلطة الوطنية الفلسطينية اعتقلت ٨٠٠ فلسطيني يشتبه في أن تكون لهم روابط أو اتصالات بحركة حماس أو الجهاد الإسلامي. وأعلن هذا المسؤول أيضا عن اكتشاف مستودع أسلحة هام في خان يونس، وهي أكبر كمية من الأسلحة تكتشف منذ أن بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية قبل ذلك بأسبوعين حملة لجمع الأسلحة غير المرخص بها. (جروسالم تايمز، ١٥ آذار/مارس)

٦١ - وفي ١٢ و١٧ آذار/مارس، أفيد بأنه، حسبما ورد في تقرير أعدته منظمة رصد السلام، قتل منذ اتفاقات أوسلو التي أبرمت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، في هجمات شنها فلسطينيون، ٢١٣ إسرائيليا مقابل ٩٩ في الفترة المماثلة السابقة للاتفاقات. وانخفض عدد الهجمات التي تسفر عن خسائر في الأرواح من ٨٠ إلى ٧٤ (قامت حركة حماس بـ ٣٧ منها وقتل فيها ١٣١ شخصا، وقامت منظمة الجهاد الإسلامي بـ ١٠ قتل فيها ٥٢ شخصا). وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤولة عن مصرع تسعة أشخاص والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن مصرع اثنين. وكانت حركة فتح مسؤولة عن مصرع ثمانية أشخاص قبل أن توقف هجماتها في منتصف عام ١٩٩٤. ولم يكن لدى منظمة رصد السلام أي معلومات فيما يتعلق بالقائمين بالهجمات الباقية. وانخفض عدد الفلسطينيين الذين قتلوا نتيجة الاشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية بنسبة ٥٠ في المائة منذ توقيع اتفاقات أوسلو. وكان عدد الفلسطينيين الذين قتلوا خلال فترة السنتين والنصف السابقة للاتفاقات نحو ٢٩٨ مقابل ١٤٦ في الفترة التي تلتها. وازداد هذا الانخفاض بمرور الوقت لأن الاحتكاك بين قوات الأمن والسكان الفلسطينيين أصبح أقل نتيجة إعادة انتشار جيش الدفاع الإسرائيلي في غزة وأريحا أولا ثم في باقي مدن الضفة الغربية. وازداد عدد الفلسطينيين الذين قتلوا نتيجة هجمات المدنيين الإسرائيليين التي وقعت دون استفزاز، من ١١ خلال فترة السنتين والنصف السابقة لاتفاقات أوسلو إلى ٤٠ خلال فترة السنتين والنصف اللاحقة لها. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة في عدد القتلى إلى مذبحة مغارة الأولياء (الحرم الابراهيمي) التي وقعت في شباط/فبراير ١٩٩٤ وقتل فيها ٢٩ فلسطينيا. (جروسالم بوست، ١٢ آذار/مارس؛ هآرتس، ١٧ آذار/مارس)

٦٢ - وفي ١٤ آذار/مارس، اعتقل الجيش ٢٩ شخصا اشتبه في أنهم حركيون منتمون إلى حماس أو الجهاد الإسلامي، في عمليات مطاردة واسعة في جميع أنحاء الضفة الغربية. (جروسالم بوست، ١٤ آذار/مارس، هآرتس، ١٥ آذار/مارس)

٦٣ - وفي ١٤ آذار/مارس، أفيد بأن سلطات الأمن قبضت على شابين فلسطينيين كانا يعتزمان القيام بهجومين انتحاريين وبأنهما كانت في صدد استجوابهما. وقيل إنه ألقي القبض على الشابين في ٤ آذار/مارس بالقرب من الخليل ومعهما متفجرات استعدادا للهجوم. وجاء في التقرير أنهما أخبرا القائمين باستجوابهما أنهما كانا ينتظران فقط إشارة للقيام بالهجوم. ورفض الجيش التعليق على التقرير، وصرح مصدر عسكري أنه يجري التكتم بقدر الإمكان على تفاصيل عملية الاعتقال التي تمت في منطقة الخليل. (هآرتس، ١٤ آذار/مارس؛ جروسالم بوست، ١٥ آذار/مارس)

٦٤ - وفي ١٥ آذار/مارس، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بمداهمات للقرى الفلسطينية المحيطة بجنين وقبض على خمسة فلسطينيين اشتبه في إنتمائهم إلى جماعات "معادية" أو في مساعدتهم إياها. وداهم الجيش أيضا قريتي سبسطية والسواحره ولكن لم يُبلغ عن أي اعتقالات. (جروسالم بوست، ١٧ آذار/مارس)

٦٥ - وفي ١٥ آذار/مارس، أفيد بأن جيش الدفاع الإسرائيلي قام طيلة الأسبوع السابق بمداهمات للمنازل والجوامع في المدن والقرى الواقعة في القطاعين الشمالي والجنوبي من الضفة الغربية واعتقل حركيين منتمين إلى حماس. (جروسالم تايمز، ١٥ آذار/مارس)

٦٦ - وفي ١٥ آذار/مارس، كشف تقرير نشرته جمعية السجناء الفلسطينيين النقاب عن إلقاء السلطات الإسرائيلية القبض في الأسبوعين السابقين، في المنطقتين "باء" و"جيم" من الضفة الغربية، على ما يزيد على ١ ٠٠٠ فلسطيني. ولم يسمح للمحتجزين بالاجتماع بمحاميهم. (جروسالم تايمز، ١٥ آذار/مارس)

٦٧ - وفي ١٦ آذار/مارس، طلب المسؤولون الفلسطينيون من إسرائيل أن تنهي أعمال تدمير منازل أسر المهاجمين الانتحاريين وأن تتجنب أي تأخير في إعادة انتشار قوات جيش الدفاع الإسرائيلي الموجودة في الخليل. وشكا هؤلاء المسؤولون أيضا من آثار الإغلاق على سكان الأراضي المحتلة، بما في ذلك وفاة الأطفال الصغار نتيجة التأخيرات عند الحواجز المقامة على الطرق وحالات الموت جوعا. (هآرتس، ١٧ آذار/مارس)

٦٨ - وفي ١٦ و١٧ آذار/مارس، واصل جيش الدفاع الإسرائيلي عملية مطاردته لحركيي الجهاد الإسلامي وحماس في الضفة الغربية، حيث قام بتفتيش القرى وإلقاء القبض على ٢٠ حركيا. (هآرتس، ١٨ آذار/مارس)

٦٩ - وفي ١٧ آذار/مارس، أعلن رئيس الوزراء شمعون بيريز أنه يحبذ إبعاد الفلسطينيين الذين لهم علاقة بالمهاجمين الانتحاريين وأن إسرائيل ستواصل تدمير منازل أسر المهاجمين الانتحاريين. (جروسالم بوست، ١٨ آذار/مارس)

٧٠ - وفي ١٧ آذار/مارس، أفيد بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز جعل إعادة الانتشار الإسرائيلي في الخليل مشروطا باعتقال قائد الجناح العسكري لحركة حماس، محمد ضيف، الذي كان يُعتقد بأنه مختبئ في غزة. وطالبت إسرائيل فضلا عن ذلك بالقبض على حسن سلامه الذي ادعي بأنه نظم ثلاثا من الهجمات التفجيرية الأربع، وكان يفترض أن يكون مختبئا في المناطق الشمالية من الضفة الغربية. (جروسالم تايمز، ٢٢ آذار/مارس)

٧١ - وفي ١٧ آذار/مارس، قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي مواصلة ضرب الطوق الأمني حول مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. وقرر مجلس الوزراء أيضا تخفيض التدابير المتخذة ضد الفلسطينيين للسماح بتوصيل الإمدادات الغذائية إلى الضفة الغربية وغزة. (جروسالم تايمز، ٢٢ آذار/مارس)

٧٢ - وفي ١٨ آذار/مارس، أعلن وزير الأمن الداخلي في إسرائيل، موشي شاحال، أن إسرائيل تعتزم إقامة جدار بين الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية والأحياء التي يسكنها المستوطنون الإسرائيليون. وصرح

شاحال بأن من المعتزم إقامة سياج طوله ثلاثة كيلومترات لفصل ضاحية البريد العربية عن مستوطنة نيفي يعقوب الإسرائيلية المجاورة في شمال القدس. (جروسالم تايمز، ٢٢ آذار/مارس)

٧٣ - وفي ١٩ آذار/مارس، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي في غاراته المتواصلة في الضفة الغربية تسعة أفراد مشتبه في أنهم من الحركيين المنتمين إلى حماس. واحتجز عشرون رجلا فلسطينيا آخر رهن الاستجواب. (جروسالم بوست، ١٩ آذار/مارس)

٧٤ - وفي ٢٠ آذار/مارس، احتجزت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي للاستجواب ٣٥ حركيا من حماس والجهاد الإسلامي في منطقة طولكرم؛ وأفيد عن احتجاز ١٥٠ حركيا من حماس والجهاد الإسلامي خلال الأيام الأربعة السابقة. (هآرتس، ٢١ آذار/مارس)

٧٥ - وفي ٢٠ آذار/مارس، أعلن رئيس حرس الأمن الرئاسي أن قوات الأمن الفلسطينية اتخذت إجراءات صارمة ضد عصابة من المتعاونين مع العدو لاشتباهها في مسؤوليتهم عن الهجوم على الدوريات المشتركة في منطقة بيت لحم وإطلاق النار على مستوطنين إسرائيليين بالقرب من مخيم عزة للاجئين. وصرح رئيس العصابة، علي شماركه عصام أفندي، بأن جهاز المخابرات الإسرائيلي مد العصابة بالمال للقيام بهذه الأفعال بهدف إحراج السلطة الوطنية الفلسطينية. وكانت أفعال العصابة أيضا قد أعطت الإسرائيليين ذريعة لدخول المناطق الخاضعة لحكم السلطة الوطنية الفلسطينية. (جروسالم تايمز، ٢٢ آذار/مارس)

٧٦ - وفي ٢١ آذار/مارس، ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على ثمانية فلسطينيين من الضفة الغربية لاشتباهه في تورطهم مع حركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي. وتم إلقاء القبض عليهم في الغارات التي شنها الجيش على قرى قريبة من نابلس والخليل وجنين ورام الله، وأخذوا للاستجواب. (جروسالم بوست، ٢٢ آذار/مارس)

٧٧ - وفي ٢٢ آذار/مارس، واصل الجيش مطاردته للحركيين التابعين لحماس وألقى القبض على ثلاثة مشبوهين في منطقة الخليل. (جروسالم بوست، ٢٤ آذار/مارس)

٧٨ - وفي ٢٢ آذار/مارس، أعلن رئيس الوزراء شمعون بيريز أنه سيتخذ قرارا في اللحظة الأخيرة بشأن إنسحاب قوات جيش الدفاع الإسرائيلي من الخليل فيربط إنسحابها باتخاذ السلطة الوطنية الفلسطينية إجراءات صارمة ضد المتطرفين. وتقضي إتفاقات أوسلو بأن يسحب جيش الدفاع الإسرائيلي معظم قواته من الخليل في ٢٨ آذار/مارس، على أن تبقى بعض القوات في المدينة من أجل حماية الـ ٤٠٠ مستوطن المقيمين فيها. ولكن الحكومة تعيد النظر الآن في الانسحاب بسبب سلسلة الهجمات الانتحارية التي نفذها إرهابيون إسلاميون، قتل من جرائها منذ ٢٥ شباط/فبراير ٥٩ شخصا. (جروسالم بوست، ٢٤ آذار/مارس)

٧٩ - وفي ٢٢ آذار/مارس، أفيد بأن المؤسسات القانونية الفلسطينية قدرت عدد الفلسطينيين الذين ألقي القبض عليهم خلال الأسابيع الثلاثة السابقة بنحو ٢٠٠ ١. وفي تطور منفصل، أعلنت الشرطة الفلسطينية أنها ألقت القبض على حركي منتم إلى الجهاد الإسلامي هو رشيد محمد ابراهيم صقر، الذي كان يعتزم القيام في ١٣ آذار/مارس بعملية تفجير انتحارية في تل أبيب. (جروسالم تايمز، ٢٢ آذار/مارس)

٨٠ - وفي ٢٣ آذار/مارس، حذر المسؤولون الفلسطينيون من أن هدم المنازل ومواصلة إغلاق الأراضي المحتلة يشكلان خطرا حقيقيا على عملية السلام. وصرح صائب عريقات في بيان صدر عقب الجلسة الأسبوعية لمجلس وزراء السلطة الفلسطينية بأن السيد بيريز أعلن الحرب على "الارهاب" ولكنه في الواقع شن حربا على الشعب الفلسطيني. (جروسالم بوست، ٢٤ آذار/مارس)

٨١ - وفي ٢٤ آذار/مارس، أفيد بأن جيش الدفاع الإسرائيلي اعتقل منذ فرض الإغلاق في ٥ آذار/مارس ما يزيد على ٥٨٠ فردا من حركيي حماس والجهاد الإسلامي. ووضِع بعض هؤلاء تحت الحجز الإداري؛ ويجرى استجواب فريق آخر منهم. (هآرتس، ٢٤ آذار/مارس)

٨٢ - وفي ٢٨ آذار/مارس، مددت اللجنة الوزارية الخاصة المعنية بجهاز الأمن العام لفترة ثلاثة أشهر الإذن الممنوح لجهاز الأمن العام باستخدام "تدابير خاصة"، من ضمنها الهز، في استجواب أعضاء حركتي الجهاد الإسلامي وحماس المشتبه في أنهم يعتزمون القيام بهجمات إرهابية. (هآرتس، ٣١ آذار/مارس)

٨٣ - وفي ٢٩ آذار/مارس، عـُيـِّن اللواء أوزي دايان قائدا للقيادة المركزية ليحل محل اللواء إيلان بيران. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣١ آذار/مارس)

٨٤ - وفي ٣١ آذار/مارس، قررت حكومة إسرائيل أثناء الجلسة الأسبوعية لمجلس وزرائها تمديد الإغلاق المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة. (جروسالم تايمز، ٥ نيسان/أبريل)

٢ - الحوادث الناجمة عن الاحتلال

٨٥ - تستخدم في القائمتين أدناه المختصرات التالية:

هـ : لصحيفة هآرتس

ج ب: لصحيفة جروسالم بوست

ج ت: لصحيفة جروسالم تايمز

(أ) قائمة بالفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي الجنود أو المدنيين الإسرائيليين

التاريخ	الإسم والسن	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٥ كانون الثاني/يناير	يحيى عياش، ٣٠ سنة	قرية بيت لاهيا (الجزء الشمالي من قطاع غزة)	حركي راديكالي مُنتَمٍ إلى حركة حماس يعرف "بالمهندس"، كان منذ عام ١٩٩٢ على رأس قائمة إسرائيل لأهم المطلوب القبض عليهم. اعتبر مسؤولا عن سلسلة من الهجمات المميتة على الإسرائيليين. قتل في مخبئه في بيت لاهيا إثر انفجار هاتف متنقل في وجهه كان يحتوي على ٥٠ غراما من المتفجرات. ولم تعلن إسرائيل مسؤوليتها عن الاغتيال ولكن السياسيين والمصادر الأمنية على السواء لم يحاولوا إخفاء ارتياحهم لهذا النبأ. (هـ، ج ب، ٧ كانون الثاني/يناير)
١٩ كانون الثاني/يناير	طارق منصور	جنين	حركي منتم إلى حماس، قتل برصاص جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من حاجز الجلمة عند مدخل جنين. وعلى حد قول المصادر العسكرية، أطلق الجنود النار بعد أن أُطلقت النار عليهم. (هـ، ج ب، ٢١ كانون الثاني/يناير)
١٩ كانون الثاني/يناير	علم أبو عدا (أو عرا)، ٢٣ سنة	قرية عقابة	حركي منتم إلى حماس، قتل برصاص جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من حاجز الجلمة عند مدخل جنين. وعلى حد قول المصادر العسكرية، أطلق الجنود النار بعد أن أطلقت النار عليهم. (هـ، ج ب، ٢١ كانون الثاني/يناير)
١٩ كانون الثاني/يناير	عبد جرادات (حسبما جاء في هـ) أو ابراهيم سلام (حسبما جاء في ج ب، ٢١ كانون الثاني/يناير)	سيلة الحارثية	حركي منتم إلى حماس. قتل برصاص جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من حاجز الجلمة عند مدخل جنين. وعلى حد قول المصادر العسكرية، أطلق الجنود النار بعد أن أطلقت النار عليهم. (هـ، ج ب، ٢١ كانون الثاني/يناير)
٢٠ كانون الثاني/يناير	سليم أبو سيف، ٢٠ سنة		قتل في انفجار في السموع، الخليل، يعتقد أنه كان عضوا في حركة حماس. (ج ت، ٢ شباط/فبراير)
٢٦ شباط/فبراير	أحمد عبد الحميد، ٣٧ سنة	الولايات المتحدة الأمريكية (أمريكي عربي الأصل)	مواطن أمريكي من أصل فلسطيني. أطلق ثلاثة إسرائيليين مدنيين النار عليه فأردوه قتيلا بعد أن داهم بسيارته حشدا من الناس في محطة للحافلات عند تقاطع التل الفرنسي في القدس، فقتل امرأة وأصاب ٢٢ شخصا آخر بجراح. وتبين من تحقيق أجرته الشرطة فيما بعد أن الحادث لم يقع بالصدفة بل كان هجوما "إرهابيا" متعمدا على الإسرائيليين. (هـ، ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير؛ ج ب، ٢٧ شباط/فبراير، وأشير إلى هذا الحادث أيضا في ج ت، ١ آذار/مارس)

(ب) قائمة بالفلسطينيين الآخرين الذين قتلوا نتيجة للاحتلال

١٢ كانون الثاني/يناير	فوزي مسالمة، ٥٠ سنة	قرية بيت عوا (منطقة الخليل)	مشتبه بالتعاون مع العدو. قتل بأعيره نارية في قرية بيت عوا أطلقها عليه مسلحون مجهولو الهوية من سيارة منطلقة بسرعة. (هـ، ١٤ كانون الثاني/يناير)
٢٧ كانون الثاني/يناير	لم يبلغ عن الإسم ولا السن	قرية السموع (منطقة الخليل)	حركي منتم إلى حماس، لقي حتفه عندما انفجرت قنبلة كان يعدها للقيام بهجوم في يديه. (هـ، ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير، ج ب، ٢٨ كانون الثاني/يناير)

التاريخ	الإسم والسن	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
١ شباط/فبراير	عبد الرحمن زيد الكيلاني	قرية يعبد (منطقة جنين)	عضو في حركة حماس محتجزا احتجازا إداريا. توفي في سجن مجدو. ويقول أخصائي فلسطيني في علم الأمراض حضر تشريح الجثة إن المحتجز مات نتيجة تعذيب شديد على يد عدة أشخاص. ولم يشر المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الظروف التي حدثت فيها الوفاة واكتفى بالإشارة إلى أن التحقيق جار. وخلص المحققون من معهد منديلا للسجناء السياسيين الذين زاروا مرفق الاحتجاز فيما بعد واستمعوا إلى إفادات الشهود من السجناء التي خلصت إلى أن الكيلاني عذب على يد سجناء فلسطينيين آخرين لا على يد ممثلي سلطات السجن. (هي، ٤ و ١٨ شباط/فبراير)
لم يبلغ عن التاريخ بالضبط	عادل يوسف الشتيت	قرية دورا (منطقة الخليل)	محتجز منتم إلى حركة حماس. حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ شهرا لاشتراكه في حركة حماس. توفي في سجن مجدو في ظروف غامضة. ويقول معهد أبو كبير للطب الشرعي إنه توفي في ظروف مشابهة للظروف التي أدت إلى وفاة محتجز آخر في ١ شباط/فبراير (هـ، ١٨ شباط/فبراير)
٢٥ شباط/فبراير	مجدي أبو وردة، ١٩ سنة	مخيم الفوار للاجئين (منطقة الخليل)	مهاجم انتحاري منتم إلى حركة حماس، فجر قنبلة في حافلة تابعة لشركة إيغيد في القدس مما أسفر عن قتل ٢٤ شخصا وإصابة ٥٠ آخرين بجراح. (هـ، ج ب، ٢٦ و ٢٨ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس. وأشير إلى هذا الحادث أيضا في ج ت، ١ آذار/مارس)
٢٥ شباط/فبراير	ابراهيم صراحنة، ٢٥ سنة	مخيم الفوار للاجئين (منطقة الخليل)	مهاجم انتحاري منتم إلى حركة حماس، فجر قنبلة في حشد من الناس في موقع للمسافرين بالمجان خارج عسقلان فقتل شخصا واحدا وأصاب ٣٤ غيره بجروح. (هـ، ج ب، ٢٦ و ٢٨ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس)
٢٩ شباط/فبراير	أحمد سنجق (لم يبلغ عن سنه)	(لم يبلغ عن محل إقامته)	كان على قائمة إسرائيل للمطلوبين بتهمة اشتراكه في مقتل المتعاونين مع العدو. أطلقت عليه أعيره نارية في قرية رامين (منطقة طولكرم) وأصابته إصابة قاتلة. وأفادت المصادر الفلسطينية بأن من المحتمل أن يكون القتل قد نفذ على يد المتعاونين مع العدو. (هـ، ١ آذار/مارس)
٣ آذار/مارس	رائد كريم شرنوبي أو شغنوبي، ٢١ سنة	قرية برقة	مهاجم انتحاري منتم إلى حركة حماس. طالب في كلية تدريب المعلمين في رام الله التي تديرها الأمم المتحدة. فجر قنبلة داخل حافلة في القدس مما أسفر عن قتل ١٩ شخصا. (هـ، ٤ و ٧ و ١٠ آذار/مارس؛ ج ب، ٧ و ١٠ آذار/مارس)
٣ آذار/مارس	جورج يونان، ٣٩ سنة، أنجيل صفر، ٣٩ سنة	القدس، بيت جالا	قتلا في الهجوم الانتحاري على حافلة إسرائيلية في شارع يافا. (ج ت، ٨ آذار/مارس)
٤ آذار/مارس	رامز عبيد، ٢٤ سنة	مخيم خان يونس للاجئين	مهاجم انتحاري، طالب في كلية تدريب المعلمين في غزة، فجر قنبلة في وسط تل أبيب فقتل ١٢ أو ١٣ مدنيا وأصاب ١٠٩ آخرين بجروح. (هـ، ٥ و ١٧ آذار/مارس؛ ج ب، ٥ آذار/مارس)

(ج) حوادث أخرى

٨٦ - في ١ كانون الثاني/يناير، حدثت مجابهة بين الشرطة الفلسطينية وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة طولكرم (المسماة المنطقة "باء"). وقيل إن الحادث وقع عندما طوق رجال الشرطة الفلسطينية عدة جنود ومنعوهم من الحركة بسبب أنه ليس مصرحا لهم أن يعملوا في هذه المنطقة. وانتهت الحادثة بعد التحقيق في الأمر. وقدمت إسرائيل احتجاجا رسميا إلى الفلسطينيين، (جروسالم بوست، ٢ كانون الثاني/يناير).

٨٧ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، قذفت سيارة إسعاف إسرائيلية بالحجارة في حادثتين منفصلتين في منطقة رام الله. وأنقذت الشرطة الفلسطينية جندي احتياط كان قد دخل بسيارته خطأ إلى رام الله، وأحاط عدة شبان فلسطينيين بمركبته. ووقعت حادثتان قذفت فيهما الحجارة على مركبات شرطة الحدود في منطقة الخليل. وأصيب أحد الجنود بجروح طفيفة في إحدى الحادثتين. (هآرتس، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛ جروسالم بوست، ٥ انون الثاني/يناير).

٨٨ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير، طُعن سائق شاحنة إسرائيلي وأصيب بجروح بين الطفيفة والمتوسطة الخطورة في قرية الجيب الواقعة شمال غرب القدس. وقدم جنود جيش الدفاع الإسرائيلي ورجال الشرطة إلى الموقع وبدأوا البحث عن الفاعل. وفي الخليل، احتجزت امرأة فلسطينية للاشتباه في أنها كانت تعتزم طعن رجال شرطة الحدود بالقرب من مغارة الأولياء. ووقعت حادثتان قذفت فيهما الحجارة على سيارة إسعاف إسرائيلية في رام الله وبالقرب من مخيم الجلزون للاجئين (الضفة الغربية). وأصيب إسرائيلي بجروح طفيفة من الزجاج المتطاير. وصرح المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي بأن الجنود بدأوا عمليات تفتيش في هذه المنطقة. ووقعت ثلاث حوادث أخرى ألقيت فيها الحجارة على سيارات إسرائيلية في طرق رئيسية في منطقة رام الله (هآرتس، جروسالم بوست، ٥ كانون الثاني/يناير).

٨٩ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، قتل يحيى عياش، أهم "إرهابي" على قائمة إسرائيل للمطلوبين. (انظر القائمة)، في مخبئه في قرية بيت لاهيا في المنطقة الشمالية من قطاع غزة، عندما انفجر في وجهه هاتف متنقل ملغوم يدار بالتحكم من بعد، وأدان هذا الاغتيال بشدة عدد كبير من المنظمات العامة والشخصيات السياسية في الأراضي، بمن فيهم رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات. واصدرت حركة حماس منشورا دعت فيه إلى الثأر. وسار في موكب تشييع جثمان عياش في ٦ كانون الثاني/يناير عشرات الآلاف من الفلسطينيين (ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ شخص حسب بعض التقديرات). وأقفلت المحال التجارية أبوابها في كل أنحاء الأراضي مدة ثلاثة أيام في إضراب دعت إليه حركة حماس، وعقدت في عدة مدن مظاهرات احتجاج حضرها آلاف الفلسطينيين. (هآرتس، جروسالم بوست، ٧ كانون الثاني/يناير).

٩٠ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، قتل في غزة حركي منتم إلى حماس (انظر القائمة). ولقي هذا العضو المعروف "بالمهندس" حتفه في غزة على إثر انفجار هاتف متنقل ملغوم عندما تناوله للرد على مكالمة

هاتفية، ويعتقد أن جهاز المخابرات الإسرائيلي، الشافاك، خطط ونظم عملية اغتيال المهندس. (جروسالم تايمز، ١٢ كانون الثاني/يناير)

٩١ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير قذفت سيارة جيب لشرطة الحدود بالحجارة بالقرب من مفرق الرام شمال القدس. ولحق بالسيارة ضرر طفيف ولكن لم تحدث أي إصابات. (هآرتس، ٧ كانون الثاني/يناير)

٩٢ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير، انفجر طوربيد صغير من طراز "بنغالور" عند مدخل منزل يملكه يهود في حي المسلمين في القدس القديمة دون التسبب في أي اضرار. واحتجز خمسة فلسطينيين كانوا بالقرب من مكان الحادث للاستجواب. وألقيت زجاجتان حارقتان على مركبات عسكرية في منطقة نابلس. وانفجرت الزجاجتان على الطريق دون إحداث أي أضرار. ووقعت حوادث عديدة في الأراضي قذفت فيها الحجارة على مركبات إسرائيلية، ولم يبلغ عن أي إصابات. وعلى حد قول المستوطنين، وقعت غالبية هذه الحوادث على الطريق المؤدي من القدس إلى الخليل، بالقرب من حلحول. وأطلق إسرائيلي النار في إحدى هذه الحوادث لما وجد نفسه معرضا لخطر الموت. واحتجز جنود جيش الدفاع الإسرائيلي واحدا من قاذفي الحجارة. (هآرتس، ٨ كانون الثاني/يناير)

٩٣ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير، أصيب فردان من شرطة الحدود بجروح طفيفة عندما انفجرت قنبلة بجانب الطريق على مقربة من حاجز صوفا في غزة. وفي حادثة أخرى، قذفت سيارتا إسعاف إسرائيليتان بالحجارة في رام الله. ولم يصب أحد بجروح ولكن لحقت بسيارتي الإسعاف أضرار. ويقول رئيس مجلس بنيامين الإقليمي إن حوادث قذف السيارات الإسرائيلية بالحجارة ازدادت تواترا في رام الله منذ انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من هذه المدينة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ كانون الثاني/يناير)

٩٤ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، قتل فلسطيني في الخمسين من عمره من قرية بيت عوا (انظر القائمة) بأعيرة نارية أطلقها عليه مسلحون مجهولو الهوية من سيارة منطلقة بسرعة، ويبدو أنه اشتبه في تعاونه مع سلطات الأمن الاسرائيلية. ويقال إن هذا كان أول حادث يقتل فيه شخص مشتبه بالتعاون مع العدو منذ انتقال السلطة على مدن الضفة الغربية الى الفلسطينيين. وأعرب عن مخاوف في الضفة الغربية وقطاع غزة من أن تزداد حدة الحوادث العنيفة المتعلقة بالحركيين الفلسطينيين والأشخاص المشتبهين بالتعاون مع العدو، بسبب قتل يحي عياش المعروف بالمهندس الذي تم تنفيذه، كما يبدو، بالتواطؤ مع أحد المتعاونين مع العدو، ونتيجة لما تم مؤخرا من إطلاق سراح ما يزيد على ٢٣٠ فلسطينيا كانوا قد أدينوا بقتل أشخاص متعاونين مع العدو أو بإصابتهم بجروح. (هآرتس، ١٤ كانون الثاني/يناير)

٩٥ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، قام عشرات الآلاف من المقاتلين المنتمين الى حركة حماس بمظاهرات جماهيرية حاشدة في رام الله وغزة ونابلس إحياء لذكرى يحي عياش وأقسموا على الثأر لاغتياله. وقامت مظاهرات حاشدة على نطاق أضيق في أماكن أخرى من الضفة الغربية. (هآرتس، جيروسالم بوست، ١٤ كانون الثاني/يناير)

٩٦ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، منع جيش الدفاع الاسرائيلي المواطنين الاسرائيليين من دخول رام الله إثر وقوع عدد من حوادث القذف بالحجارة فيها. (جيروسالم بوست، ١٥ كانون الثاني/يناير)

٩٧ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أبلغت المصادر العسكرية عن ١٩ حادثة قذفت فيها مركبات جيش الدفاع الاسرائيلي وسيارات الاسرائيليين بالحجارة في الأراضي. وأطلقت أعيرة نارية على اسرائيلي في منطقة بين لحم فأصابته بجروح خفيفة. (هآرتس، جيروسالم بوست، ١٦ كانون الثاني/يناير)

٩٨ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، قتل جنديان اسرائيليان عندما أطلقت النيران على مركبتهما بالقرب من بيت أُمَّر، جنوب غوش اتسيون. وتلقت إذاعة الجيش مكالمة قال المتحدث فيها إنه عضو من أعضاء المجاهدين الاسلام، وهي منظمة لم تكن معروفة من قبل وإن هذا الهجوم نفذ انتقاما لاغتيال يحي عياش. وأفادت مصادر من المستوطنات أن المنطقة التي أطلقت فيها النيران شهدت في الاسبوع السابق ٢٧ حادثة قذف حجارة على سيارات الاسرائيليين. (هآرتس، جيروسالم بوست، ١٧ كانون الثاني/يناير)

٩٩ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، قتل جنديان اسرائيليان في سيارتهما إثر هجوم مسلح شنه فلسطينيون بالقرب من قرية بيت أمر الواقعة على طريق القدس - الخليل. (جيروسالم تايمز، ١٩ كانون الثاني/يناير)

١٠٠ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، وقع في الأراضي عدد من حوادث قذف مركبات جيش الدفاع الاسرائيلي وغيرها من سيارات الاسرائيليين. وقذفت سيارات المستوطنين بالحجارة على طريق رام الله الالتفافي وبالقرب من الخليل. ووقعت حوادث أخرى من حوادث القذف بالحجارة بالقرب من مغارة الأولياء واحتجز جيش الدفاع الاسرائيلي اثنين من قاذفي الحجارة فيها. (هآرتس، ١٩ كانون الثاني/يناير)

١٠١ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، قتل جنود جيش الدفاع الاسرائيلي بالقرب من حاجز الجلمة عند مدخل جنين ثلاثة حركيين مسلحين منتمين الى حماس (انظر القائمة). وعلى حد قول المصادر العسكرية، وقعت الحادثة عندما أطلق أحد هؤلاء "الارهابيين" النار على الجنود فأصاب واحدا منهم بجروح طفيفة في ساقه. ورد الجنود بالنيران فأردوا الرجال الثلاثة قتلى. وروى شهود عيان أن الجنود كانوا قد أطلقوا عشرات الأعيرة النارية على سيارة الحركيين الثلاثة، وحملت جميع المنظمات السياسية في جنين بالاضافة الى السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة فتح اسرائيل المسؤولية عن هذا القتل، وانطلقت حشود غفيرة في الشوارع في مظاهرة احتجاج على ما وصفوه بأنه قتل متعمد. ورفض المتظاهرون قبول رواية الاسرائيليين ومفادها أن هؤلاء الرجال كانوا في طريقهم للقيام بهجوم وقتلوا في تبادل لإطلاق النار. ومزق المتظاهرون ملصقات حملة الانتخابات الفلسطينية التي سموها مهزلة لاستمرار وجود جيش الدفاع الاسرائيلي في الضفة الغربية. وفي حادثة منفصلة، أطلق عدة "ارهابيين" النار على نقطة مراقبة تابعة للجيش في الجزء الجنوبي من قطاع غزة؛ ولم يبلغ عن أي أجزاء أو اصابات (هآرتس، جيروسالم بوست، ٢١ كانون الثاني/يناير)

١٠٢ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير قتل الجنود الاسرائيليون ثلاثة فلسطينيين على طريق جنين - الجلمة. (جيروسالم تايمز، ٢٦ كانون الثاني/يناير)

١٠٣ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أصيبت فتاة يهودية من مستوطنة كريات أربع بجروح طفيفة عندما طعنها فتى عربي في ظهرها في الخليل. وحاول الفتى الذي افترض أنه قام بالهجوم الفرار ولكن أمسك به واحتجز للاستجواب. ولاحظ رئيس شرطة منطقة الخليل أن التصادم بين اليهود والعرب مستمر في هذه المدينة. وفي حادثة أخرى، احتجزت امرأة فلسطينية بعد أن حاولت طعن أحد أفراد شرطة الحدود عند قبة راحيل لكي تبرئ ساحتها، حسب الزعم، من تهمة التعاون مع اسرائيل. وأطلق عدة "إرهابيين" النار على نقطة تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي بالقرب من مستوطنة بيت إيل؛ ولم يبلغ عن أي أضرار أو إصابات. وأفيد عن وقوع أربع حوادث أخرى في الأراضي قذفت فيها الحجارة على مركبات جيش الدفاع الاسرائيلي ومركبات المستوطنين. ووقع عدد من الحوادث في القدس الشرقية بالقرب من عدة مكاتب بريد كان يجري فيها التصويت في انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني. وقام المئات من رجال الشرطة بتفريق حشد من الناس المتجمعين في شارع صلاح الدين، بعد وقوع عدد من حوادث القذف بالحجارة في المنطقة. وقذفت الحجارة أيضا بالقرب من مكتب للبريد في بيت حنينا. ولم يبلغ عن أي إصابات، واحتجز شابان فلسطينيان للاستجواب. وسار آلاف السكان في جنين في موكب تشييع الحركيين الثلاثة المنتمين الى حماس الذين قتلوا في اليوم السابق برصاص جنود جيش الدفاع الاسرائيلي. (هآرتس، جيروسالم بوست، ٢١ كانون الثاني/يناير)

١٠٤ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، لقي فلسطيني حتفه في انفجار وقع في السموع، جنوب الخليل (انظر القائمة). وأشارت المصادر الى أنه كان عضوا في حركة حماس. (جيروسالم بوست، ٢ شباط/فبراير)

١٠٥ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، سرق شاب فلسطيني سنه ١٦ سنة مسدسا من جندي في القدس. وأمسك بالشاب واسترد المسدس. (جيروسالم بوست، ٢٢ كانون الثاني/يناير)

١٠٦ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن ثلاثة من العرب حاولوا اختطاف سائق سيارة أجرة اسرائيلي في القدس وأشهروا عليه مدية مهددين بطعنه بها. وتمكن السائق من الفرار بينما انطلق العرب الثلاثة بسيارته. وفي حادثة منفصلة أصيب حارس مدني بجروح طفيفة في ساقه إثر هجوم مواطن فلسطيني من قطاع غزة عليه في تل أبيب. وأفيد بأن هذه الحادثة وقعت عندما رفض الفلسطيني إبراز بطاقة هويته وضرب الحارس بقضيب من الحديد. (هآرتس، ٢٣ كانون الثاني/يناير)

١٠٧ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أفيد بأنه فجرت في الاسبوعين السابقين ثمانية أجهزة متفجرة بالقرب من عدد من المستوطنات في قطاع غزة. (هآرتس، ٢٤ كانون الثاني/يناير)

١٠٨ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، قذف شـُبان فلسطينيون قطعة من الطوب على سيارة رئيس شرطة الخليل، وأطلق رجال الشرطة الموجودون في الموقع النار على الشـُبان، ولكن هؤلاء تمكنوا من الفرار. وقذفت سيارات اسرائيلية بالحجارة على طريق رام الله الجانبي وعلى عدة طرق أخرى في الأراضي. وأبلغ المستوطنون عن وقوع ٢٥ حادثة قذف مركبات اسرائيلية بالحجارة خلال الاسبوعين السابقين. (هآرتس، ٢٥ كانون الثاني/يناير)

١٠٩ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أصيب أحد سكان حبلة القريبة من قلقيلية بجرح في رأسه عندما أطلق جنود اسرائيليون النار على فلسطينيين كانوا يحاولون منع الجرافات من تسوية أرضهم. وانهال الجنود بالضرب أيضا على صحفي من وكالة رويتر للأنباء. (جيروسالم تايمز، ٢٦ كانون الثاني/يناير)

١١٠ - وفي كانون الثاني/يناير، لقي حركي منتم الى حماس حتفه (انظر القائمة) في قرية السموع بالقرب من الخليل في الضفة الغربية على إثر انفجار قنبلة في يده كان يعدها لشن هجوم. (هآرتس، ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير؛ جيروسالم بوست، ٢٨ كانون الثاني/يناير)

١١١ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، وقعت في منطقة الخليل حادثتان من حوادث القذف بالحجارة. وأصيب شرطي من شرطة الحدود بجراح طفيفة في احدى الحادثتين. ووقعت حادثتان أخريان في منطقة رام الله قذفت فيهما سيارات اسرائيلية بالحجارة. وجاء في التقرير أن أحد المستوطنين أطلق أعيرة نارية في الهواء. (هآرتس، ٢٩ كانون الثاني/يناير)

١١٢ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، طعن حركي منتم الى حماس من مخيم اللاجئين في جنين، يبلغ من العمر ١٩ سنة، جنديا من جنود جيش الدفاع الاسرائيلي في منطقة جنين فأرداه قتيلا، وذلك في قاعدة الجيش في دوتان التي تضم الادارة المدنية، ومكتب المنطقة للتنسيق والاتصال، والشرطة، وقوات جيش الدفاع الاسرائيلي. (هآرتس، جيروسالم بوست، ٣٠ كانون الثاني/يناير)

١١٣ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، طعن أحد الفلسطينيين في مبنى لجنة الاتصال المدنية في جنين جنديا اسرائيليا فأرداه قتيلا. ويعتقد أن الفاعل كان حركيا منتميا الى حماس. (جيروسالم تايمز، ٢ شباط/فبراير)

١١٤ - وفي ٤ شباط/فبراير، طعن "ارهابي" من جنين عمره ١٧ سنة، جنديا من جنود جيش الدفاع الاسرائيلي في ظهره، في العفولة. وأصيب الجندي بجروح بين الطفيفة والمتوسطة. وأمسك بالشاب فيما بعد شرطي في غير ساعات عمله. وجرح فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ سنة جرحا متوسطا عندما أصابه عيار ناري في ظهره بالقرب من نابلس في ظروف غامضة. وجاء في تقرير أولي صادر عن الشرطة الفلسطينية أن الفتى جرح عندما أطلق أحد المستوطنين النار على مجموعة من الطلبة الفلسطينيين. ولكن مكتب رئاسة الوزراء أعلن أن هذا الادعاء ليس له أي أساس من الصحة. وأصيب حارس في مقلع للحجارة

بالقرب من ترقومية تديره اسرائيل بجرح طفيف عندما أغار عليه إثنان من الفلسطيين وحاولا الاستيلاء على بندقيته. (هآرتس، جيروسالم بوست، ٥ شباط/فبراير)

١١٥ - وفي ٧ شباط/فبراير، أطلق أفراد شرطة الحدود النار عند حاجز غيلو على شاب فلسطيني كان يحاول دخول القدس ببطاقة هوية مزورة فأصابوه بجروح طفيفة في ساقه، وذلك بعد أن تجاهل أمرا بالتوقف. وأصيب أحد أفراد شرطة الحدود بجروح متوسطة في حادثة قذف بالحجارة في منطقة الخليل. وبدأت وحدات جيش الدفاع الاسرائيلي ووحدات شرطة الحدود عمليات تفتيش بحثا عن قاذفي الحجارة في تلك الحادثة. وفي حادثة أخرى وقعت في منطقة الخليل، أصيب سائق اسرائيلي بجروح طفيفة عندما قذفت سيارته بالحجارة. وأنقذت الشرطة الفلسطينية في رام الله سيارة جيب تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي كانت قد دخلت خطأ الى وسط المدينة فقذفها السكان بالحجارة وطوقوها. وحدثت مواجهة بين الفلسطينيين وجنود جيش الدفاع الاسرائيلي حول بناء مطار فلسطيني صغير في الدهينة بالقرب من رفح. ووقعت الحادثة عندما دخل الجنود موقع التشييد وأمروا العمال الفلسطينيين بالكف عن العمل بحجة أنه لم يتم تنسيق هذه العملية مع اسرائيل وفقا لما يشترطه الاتفاق المعقود بين الجانبين. ورفض العمال الكف عن العمل وطلبوا حضور أفراد الشرطة الفلسطينية. ونشأت إثر ذلك مشادة بين أفراد الشرطة والجنود. وأنهى هذه المشادة كبار الضباط الفلسطينيين والاسرائيليين. (هآرتس، جيروسالم بوست، ٨ شباط/فبراير)

١١٦ - وفي ٩ شباط/فبراير، اشترك مئات الفلسطينيين في تظاهرة لإحياء ذكرى يحيى عياش. وأثناء هذه التظاهرة التي أذنت بعقدها السلطة الوطنية الفلسطينية أعلن حركيو الجهاد الاسلامي وحماس أنهم يخططون لهجوم للانتقام لمقتل عياش. وفي تطور آخر، نشبت مجابهة بين جنود جيش الدفاع الاسرائيلي وأفراد الشرطة الفلسطينية حول بناء مطار فلسطيني في الدهنية يقع جزء منه في المنطقة "باء" الخاضعة للمراقبة الأمنية الاسرائيلية. ووقعت هذه الحادثة عندما طوق عشرات الأفراد المسلحين من الشرطة الفلسطينية جنود جيش الدفاع الاسرائيلي بعد أن أمر هؤلاء جرافة كانت تقوم بتمهيد الأرض في المنطقة "باء" بالتوقف عن العمل. وأمر الجنود أفراد الشرطة بمغادرة الموقع ولكن هؤلاء رفضوا. وأنهيت المجابهة بعد حضور عدة من ضباط التنسيق إلى الموقع وأمروا أفراد الشرطة بمغادرته. (هآرتس، ١١ شباط/فبراير)

١١٧ - وفي ١٠ شباط/فبراير حدثت مجابهة بين جنود جيش الدفاع الاسرائيلي والفلسطينيين حول بناء مطار فلسطيني في الدهنية بالقرب من رفح. ووقعت الحادثة عندما قدمت عدة جرافات يصاحبها نحو ١٠٠ شرطي فلسطيني إلى موقع التشييد لمواصلة أعمال تسوية الأرض. وردا على ذلك، دخل عدة عشرات من الجنود إلى الموقع فصوب رجال الشرطة الفلسطينية أسلحتهم عليهم. وقدم ضباط اتصال فلسطينيون واسرائيليون إلى الموقع وأنهوا هذه المجابهة. وكانت هذه ثالث مجابهة من هذا القبيل تنشب حول بناء المطار. وأعربت المصادر الأمنية عن خوفها من أن يؤدي مثل هذه المجابهات إلى تبادل إطلاق النار. (هآرتس، ١٢ شباط/فبراير)

١١٨ - وفي ١٣ شباط/فبراير، أطلقت أعيرة نارية من جهة ضاحية البريد العربية في القدس على مدرسة ابتدائية في مستوطنة نيفي يعقوب اليهودية المجاورة. وتحطم زجاج إحدى النوافذ ولكن لم تقع أي إصابات. وصرحت متحدثة باسم الشرطة بأنه يحتمل أن يكون "للإرهابيين" الفلسطينيين يد في هذه الحادثة. وأصيب سائق اسرائيلي بجروح طفيفة عندما ألقى رجلان ملثمان زجاجة حارقة على سيارته بالقرب من قلقيلية. وبدأ عدد غفير من أفراد الشرطة عمليات تفتيش بحثا عن الرجلين المهاجمين. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٤ شباط/فبراير)

١١٩ - وفي ١٥ شباط/فبراير، انفجرت ثلاثة طوربيدات من طراز بنغالور عند مرور قافلة لجيش الدفاع الاسرائيلي على طريق نابلس الالتفافي. وقد انفجرت هذه الطوربيدات على مسافة ما من القافلة فلم تتسبب بأي اصابات. وأرسل عدد غفير من جنود جيش الدفاع الاسرائيلي وأفراد شرطة الحدود بالاضافة إلى خبراء الشرطة المتخصصين في إبطال مفعول القنابل إلى المنطقة حيث عثروا على جهاز آخر من الأجهزة المتفجرة. وقذفت قنبلة متشظية على سيارة جيب لشرطة الحدود في مخيم الدهيشة للاجئين (الضفة الغربية)؛ ولم يُبلغ عن أي إصابات. ووقعت خمس حوادث بالقرب من مغارة الأولياء (الحرم الابراهيمي) قذف فيها أفراد شرطة الحدود بالحجارة؛ ولم يبلغ عن أي أضرار أو اصابات. ووقعت حادثتان أخريان قذفت فيهما مركبات لجيش الدفاع الاسرائيلي بالحجارة في منطقة رام الله؛ ولم يبلغ عن أي أضرار أو اصابات. وجرح صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٤ سنة إثر إصابته بطلق ناري في ساقه بالقرب من رام الله. وقال الصبي في أثناء استجوابه إن الطلق الناري جاءه من سائق سيارة مرسيدس سوداء صاح في وجهه بالعربية أن يقف ثم أطلق عليه النار. وفي حادثة أخرى، احتجز عدة فلسطينيين إثر وقوع شغب في مدينة القدس القديمة. (هآرتس، ١٦ و ١٨ شباط/فبراير)

١٢٠ - وفي ١٦ شباط/فبراير، قذف شبان فلسطينيون حجارة وزجاجات فارغة على أفراد الشرطة بالقرب من باب العمود في القدس القديمة. وأصيب صبي يبلغ من العمر ١٠ سنوات بجرح في عينه عندما فرق أفراد الشرطة الشبان. وفي حادثة أخرى وقعت في القدس القديمة، احتجز شاب فلسطيني بعد أن حاول الهجوم على شرطي حدود بمدية. ووقعت في القدس القديمة أيضا عدة حوادث أخرى قذفت فيها الحجارة على قوات الشرطة وقوات شرطة الحدود. (هآرتس، ١٦ شباط/فبراير)

١٢١ - وفي ١٧ شباط/فبراير، وقعت عدة حوادث قذف فيها جنود من جيش الدفاع الاسرائيلي بالحجارة في الخليل وبيت لحم ورام الله. وأفادت المصادر العسكرية أن عدد حوادث القذف بالحجارة في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية زاد في الآونة الأخيرة. وأطلقت أعيرة نارية على نقطة مراقبة تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي في قطاع غزة. وردّ الجنود بإطلاق أعيرة نارية في الهواء؛ ولم يبلغ عن أي أضرار أو إصابات. وقدر جيش الدفاع الاسرائيلي أن تكون هذه الأعيرة النارية قد أطلقت من مناطق الحكم الذاتي. وعززت السلطات الأمنية دورياتها على طول الطرق في قطاع غزة والضفة الغربية. (هآرتس، ١٨ شباط/فبراير)

١٢٢ - وفي ١٨ شباط/فبراير، استخدم جنود جيش الدفاع الاسرائيلي الغاز المسيل للدموع وقنابل صوتية لتفريق المئات من قاذفي الحجارة الفلسطينيين في الخليل. وحسبما رواه شهود عيان، أصيب العشرات من المتظاهرين بجروح في أثناء هذه المصادمات. (جروسالم بوست، ١٩ شباط/فبراير)

١٢٣ - وفي ١٩ شباط/فبراير، هجم راكبان فلسطينيان على سائق سيارة أجرة كانت تقلهما. وقد أشهر الفلسطينيان مدية على السائق وهددا بطعنه بها وسلبا منه ٢ ٠٠٠ شاقل جديد. وأمسكا برأسه فضلا عن ذلك وضربا بها ضربا عنيفا على الزجاج الأمامي للسيارة. ونقل السائق الى مستشفى بعد أن اكتشفته شرطة الحدود وهو شبه فاقد للوعي. وتمكن المهاجمان من الفرار. ووقعت حادثة مماثلة سُلب فيها سائق سيارة أجرة اسرائيلي آخر وأصيب بجروح طفيفة في منطقة قلقيلية، وكان الفعلة ثلاثة ركاب فلسطينيين وقد أشهروا عليه مدية ومسدسا وهددوه باستخدامهما. ووقعت ثلاث حوادث في رام الله قذفت فيها مركبات جيش الدفاع الاسرائيلي بالحجارة، ولم يبلغ عن أي إصابات. (هآرتس، ٢٠ شباط/ فبراير)

١٢٤ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، تظاهر عدة آلاف من الفلسطينيين في قلقيلية احتجاجا على عملية السلام. وأضرموا النار في حافلة صورية تحاكي الحافلات الاسرائيلية شكلا وحملوا نعوشا فارغة ترمز الى نعوش المهاجمين الانتحاريين في المستقبل. وأصيب جندي من جيش الدفاع الاسرائيلي بجروح طفيفة في حادثة قذف بالحجارة في منطقة الضاهرية. ووقعت ثلاث حوادث في الخليل قذفت فيها أفراد من شرطة الحدود بالحجارة وأسفرت عن إصابة شرطيين منهم بجروح طفيفة. ووقعت على طريق رام الله عدة حوادث أخرى من حوادث القذف بالحجارة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٣ شباط/فبراير)

١٢٥ - وفي ٢٣ شباط/فبراير، تبادل جنود جيش الدفاع الاسرائيلي ومسلحون فلسطينيون إطلاق النار بصورة مكثفة في قطاع غزة إثر إطلاق عدد من الأعيرة النارية من مناطق الحكم الذاتي على دورية اسرائيلية. وذكرت المصادر الفلسطينية أنها لم تسمع عن حدوث أي إصابات. وأفادت المتحدثة باسم جيش الدفاع الاسرائيلي بأن من المحتمل أن يكون أحد المسلحين قد جرح. وذكرت أن هذا المسلح فرَّ الى المناطق الخاضعة للحكم الفلسطيني. وأصيب اثنان من أفراد شرطة الحدود بجروح طفيفة عندما قذفا بالحجارة في الخليل. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ شباط/فبراير)

١٢٦ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، فجَّر مهاجمان انتحاريان من حركة حماس جهازين متفجرين في هجومين منفصلين ولكنهما منسقان، في القدس وعسقلان، فأوديا بحياتهما (انظر القائمة) وبحياة ٢٥ شخصا آخر وأصابا ٨٤ شخصا بجروح. ووقع هجوم القدس في الساعة ٦/٤٨ صباحا عندما فجَّر المهاجم الانتحاري ما بين ١٠ كيلوغرامات و ٢٠ كيلوغراما من مادة الـ ت ن ت في حافلة تابعة لشركة إيغيد بالقرب من محطة الحافلات المركزية في المدينة فقتل ٢٤ شخصا معظمهم جنود وأصاب ٥٠ آخرين بجروح. وبعد هذه الحادثة بخمس وأربعين دقيقة فجَّر مهاجم انتحاري آخر جهازا متفجرا مماثلا للأول ولكنه أصغر حجما في موقع مزدحم للمسافرين بالمجان خارج عسقلان، فقتل جندية وأصاب ٣٤ شخصا آخر، معظمهم جنود، بجراح. وأصدرت حركة حماس منشورا أكدت فيه أن الجهاد سيستمر حتى يجلو الاحتلال عن كل شبر من

فلسطين. وأمر رئيس الوزراء شمعون بيريز بتعليق محادثات السلام مع الفلسطينيين الى ما بعد تشييع جنازات الضحايا. وطالب أيضا بأن تتخذ السلطة الوطنية الفلسطينية خطوات أكثر حسما لتقويض الهياكل الأساسية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ و ٢٨ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس)

١٢٧ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، فجّر فلسطينيان نفسيهما في هجومين انتحاريين مستقلين على حافلتين اسرائيليتين في القدس وعسقلان فقتلا ٢٧ اسرائيليا وأصابا ما يزيد على ٨٠ شخصا بجراح (انظر القائمة). وأعلنت منظمة تسمي نفسها "خلايا يحيى عياش" مسؤوليتها عن الهجومين. (جروسالم تايمز، ١ آذار/مارس)

١٢٨ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، أطلق ثلاثة اسرائيليين مدنيين النار على أمريكي عربي من أصل فلسطيني فأردوه قتيلا (انظر القائمة) بعد أن اقتحم بسيارته موقف حافلات مكتظا بالناس في القدس، مما أسفر عن قتل امرأة اسرائيلية وإصابة ٢٢ أو ٢٣ شخصا بجروح. وانتهى التحقيق في هذا الحادث الى أنه لم يقع بالمصادفة ولكنه كان هجوما "إرهابيا" مبيتا على الاسرائيليين. (هآرتس، ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير؛ جروسالم بوست، ٢٧ شباط/فبراير)

١٢٩ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، أطلق اسرائيليون عاديون النار في القدس على مواطن أمريكي من أصل عربي ظنا منهم أنه مهاجم انتحاري فأردوه قتيلا (انظر القائمة). وقد لقيت امرأة اسرائيلية حتفها وأصيب ٢٢ شخصا بجروح. وأقرت حركة حماس فيما بعد أن الرجل كان عضوا من أعضائها. (جروسالم تايمز، ١ آذار/مارس)

١٣٠ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، أصيب رجل فلسطيني بجروح طفيفة بالقرب من كفار داروم في قطاع غزة عندما أطلق جنود جيش الدفاع الاسرائيلي النار على سيارة كان راكبا فيها بعد أن تجاهل السائق أمرا بالتوقف. ووقعت في الخليل خمس حوادث قذف بالحجارة أصيب فيها جنديان بجروح طفيفة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٨ شباط/فبراير)

١٣١ - وفي ٢٩ شباط/فبراير، أطلقت النار على رجل فلسطيني في قرية رامين كان مشتبها بالاشتراك في قتل متعاونين مع العدو. وتوفي الرجل فيما بعد في المستشفى متأثرا بجراحه (انظر القائمة). وأشارت المصادر الفلسطينية الى احتمال أن يكون قد قتل على يد المتعاونين مع العدو. (هآرتس، ١ آذار/مارس)

١٣٢ - وفي ١ آذار/مارس، قبض جنود جيش الدفاع الاسرائيلي على خمسة "إرهابيين" من خان يونس ينتمون الى حركة حماس كانوا في طريقهم الى ارتكاب عمليات قتل جماعية في مستوطنة غديد في قطاع غزة. وأمسك الجنود "بالإرهابيين" على مسافة ٣٠٠ متر فقط من مباني المستوطنة وكانوا يحملون قنابل نارية وفؤوسا وسكاكين ونسخة من القرآن. وكشفوا في الاستجواب الأولي عن أنهم تدربوا على هذا

الهجوم مدة شهر وأنهم كانوا يعتزمون قتل أكبر عدد ممكن من الناس. ووقفت السلطة الفلسطينية على هوية "ارهابيين" اثنين آخرين قررا في آخر لحظة عدم الاشتراك في الهجوم وألقت القبض عليهما. وأفاد مصدر كبير في جيش الدفاع الاسرائيلي أن الإغلاق يجعل الآن من الصعب على حركة حماس تنفيذ أعمال هجومية في اسرائيل، ولذا فهي تحاول إحراج السلطة الفلسطينية بالهجوم على أماكن قريبة من منطقة الحكم الذاتي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣ آذار/مارس)

١٣٣ - وفي ٢ آذار/مـــارس، توفي في مستشفى هداســا في القدس شخص آخر من ركاب حافلة الخط رقم ١٨ التي فـُجرت في القدس في ٢٥ شباط/فبراير متأثرا بجراحه، وبذلك وصل عدد ضحايا هذه الحادثة الى ٢٥. (هآرتس، ٣ آذار/مارس)

١٣٤ - وفي ٣ آذار/مارس، فجـَّر مهاجم انتحاري من حركة حماس قنبلة في إحدى حافلات الخط رقم ١٨ في وسط القدس، فأودى بحياته (انظر القائمة) وبحياة ١٨ شخصا آخر وأصاب ٧ آخرين بجروح خطيرة. وفي ٩ آذار/مارس، توفي الضحية رقم ١٩ لهذا الهجوم متأثرا بالجروح التي أصابته في الرئة والرأس، بعد أن قضى أسبوعا في وحدة العناية المكثفة في مستشفى هداسا. وصرح رئيس الوزراء شمعون بيريز بأن اسرائيل تعلن حالة الحرب الكاملة على منظمة حماس وغيرها من المنظمات الارهابية وأنها ستتخذ كل الخطوات اللازمة للقضاء على حماس ولن تدخر وسعا لتحقيق هذه الغاية. (هآرتس، ٤ و ٧ و ١٠ آذار/مارس) (جروسالم بوست، ٧ و ١٠ آذار/مارس)

١٣٥ - وفي ٣ آذار/مارس، أعلنت خلايا عياش، الجناح العسكري الجديد لحركة حماس، مسؤوليتها عن الهجوم الانتحاري على حافلة اسرائيلية في شارع يافا بالقدس. (جروسالم تايمز، ٨ آذار/مارس)

١٣٦ - وفي ٤ آذار/مارس، فجـَّر مهاجم انتحاري قنبلة مسمارية وزنها ٢٠ كيلوغراما بالقرب من مركز "ديزنغوف" المكتظ بالناس في قلب تل أبيب، فأودى بحياته (انظر القائمة) وبحياة ١٢ أو ١٣ شخصا آخر، منهم ٤ شباب، وأصاب ١٠٩ أشخاص بجروح. وعلى حد قول الشرطة، كان هذا المهاجم، العضو في منظمة عز الدين القسام "الإرهابية" التابعة لحركة حماس، يعتزم دخول مجمع سوق "ديزنغوف" ليتمكن من قتل وإصابة عدد أكبر من الناس، ولكن منعه من ذلك وجود شرطيين يحرسان المدخل، فقرر بالتالي تفجير القنبلة وهو يجتاز الشارع المزدحم بالناس. وذكر رئيس شرطة تل أبيب أنه لو تمكن هذا "الإرهابي" من دخول مجمع السوق الكبير لكان عدد القتلى بالمئات. وبعد مرور ساعتين تقريبا على حادث التفجير، اتصل شخص مجهول الهوية هاتفيا بإذاعة اسرائيل ليفيد بأن الهجوم كان عملية مشتركة بين حماس والجهاد الاسلامي. وأعلنت المصادر الأمنية أنها تتأهب لمواجهة استمرار موجة التفجيرات "الإرهابية" وأنه تم نشر الشرطة ووحدات القناصة في المدن الرئيسية وعلى الطرق العامة. وبعد الهجوم، تجمع مئات الأشخاص خارج مبنى وزارة الخارجية وأشعلوا النيران وقذفوا السيارات بالحجارة احتجاجا على الهجوم. وطالب الحشد الذي أخذ يتكاثر باستقالة رئيس الوزراء بيريز وهتفوا مرددين "الموت للعرب". ورفع المحتجون أيضا لافتات كتبت عليها عبارة "بيريز يعدنا ويعطينا شرق أوسط جديد: ملطخا بالدماء". وفي هذه الأثناء، هرعت

أعداد غفيرة من سكان الضفة الغربية الى محطات البنزين ليملأوا صهاريج سياراتهم والى مخازن البقالة لشراء المواد الغذائية الأساسية وسط مخاوف متزايدة من قيام اسرائيل بعمل انتقامي. وراجت شائعات باحتمال دخول اسرائيل مناطق الحكم الذاتي أو فرضها الحصار عليها. وأبلغ عدد من سكان منطقة رام الله عن قيام اسرائيل بتعزيز قواتها عند مدخل المدينة. وفي تطور منفصل، أصيب اثنان من طلبة المدارس الدينية اليهودية بجروح بين الطفيفة والمتوسطة عندما طعنهما مهاجم في وسط الخليل. وأطلق جيش الدفاع الاسرائيلي النار على المهاجم وقبض عليه. (هآرتس، ٥ و ١٧ آذار/مارس، جروسالم بوست، ٥ آذار/مارس)

١٣٧ - وفي ٤ آذار/مارس، طُعن طالبان من الأكاديمية الدينية في الخليل. وأطلق أحد المستوطنين النار على المهاجم فأصيب هذا الأخير بجروح خطيرة وألقي القبض عليه فيما بعد. وأغار المستوطنون عقب ذلك على المحال التجارية واعتدوا على الصحفيين. (جروسالم تايمز، ٨ آذار/مارس)

١٣٨ - وفي ٦ آذار/مارس، عثر على ١٠ زجاجات حارقة في فسحة المخزونات الواقعة تحت السطح في أحد المنازل في بيت حنينا. ولم يكن في المنزل أحد عند تفتيشه ولم يلق القبض على أحد. (هآرتس؛ جروسالم بوست، ٦ آذار/مارس)

١٣٩ - وفي ٧ آذار/مارس، أعلنت حركة الجهاد الاسلامي الفلسطيني مسؤوليتها عن الهجوم الانتحاري الذي وقع في ٤ آذار/مارس في مركز "ديزنغوف" في تل أبيب. وجاء في بيان نشر في بيروت أن المهمة الانتحارية هي واحدة في سلسلة من المهام المقصود بها الانتقام لمقتل زعيم الجهاد الاسلامي فتحي الشقاقي الذي اغتيل في مالطة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. (جروسالم تايمز، ١٥ آذار/مارس)

١٤٠ - وفي ١١ آذار/مارس، أصيب اسرائيلي بجرح في عينه عندما قذفت سيارته بالحجارة على طريق بيت لحم الالتفافي. ووقع عدد آخر من حوادث القذف بالحجارة في منطقتي بيت لحم والخليل، ولم يبلغ عن وقوع إصابات في هذه الحوادث. (هآرتس، ١٢ آذار/مارس)

١٤١ - وفي ٣١ آذار/مارس، أصابت الشرطة شابا من القدس الشرقية بجروح طفيفة عندما انتهت مسيرة لكشافة العرب بالعنف إذ أخذ المشتركون فيها يقذفون الحجارة والزجاجات على الشرطة. (جروسالم بوست، ١ نيسان/أبريل)

باء - إقامة العدل بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة

١ - السكان الفلسطينيون

١٤٢ - في ٢٨ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن أحد الفلسطينيين من بيت ساحور رفع دعوى مدنية على اثنين من المستوطنين كانا قد أطلقا النار عليه وأصاباه في قدميه، محاولا بذلك التغلب، بصورة غير مباشرة، على إصرار الحكومة على عدم تعويض الفلسطينيين عن الأضرار المتصلة بالانتفاضة. وقيل إن هذا الفلسطيني كان قد أصيب في آذار/مارس ١٩٩٢ في قدميه بأعيرة نارية أطلقها عليه اثنان من المستوطنين قالا إنهما كانا يبحثان عن الشخص الذي قذف حجارة على سيارتهما في وقت سابق من اليوم نفسه. وفي إجراءات جنائية لاحقة حكمت محكمة منطقة القدس بأن ما فعله المستوطنان كان دفاعا عن النفس. (جروسالم بوست، ٢٨ كانون الثاني/يناير)

١٤٣ - وفي ٢ شباط/فبراير، أفيد بأن محاكمة عائشة عياش، والدة يحيى عياش المعروف "بالمهندس"، الذي قُتل مؤخرا في غزة، أرجئت إلى ١٣ آذار/مارس. وقد قُدِّمت والدة عياش للمحاكمة لسفرها بوثائق مزورة، وهي تقيم الآن إقامة جبرية في منزلها قيد الاحتجاز الإداري. (جروسالم تايمز، ٢ شباط/فبراير)

١٤٤ - وفي ٩ شباط/فبراير، أفيد بأن إحدى المحاكم الإسرائيلية أمرت بتمديد فترة احتجاز إبراهيم الشريف، من بيت حنينا، البالغ من العمر ٣٨ سنة، ثمانية أيام إضافية من أجل مواصلة استجوابه. وقد اتهم إبراهيم الشريف بمساعدة شقيقه، محي الدين، الذي تبحث عنه السلطات الإسرائيلية لإعداده القنبلة التي استخدمها المهاجم الانتحاري الذي نسف نفسه في القدس في آب/أغسطس ١٩٩٥. وهو متهم أيضا بأنه عضو في حركة حماس. وقد اعتقلت المخابرات الإسرائيلية عدة من أقرباء محي الدين في محاولة لإرغام هذا الفلسطيني المطلوب على تسليم نفسه. وأفادت التقارير بأن الشرطة مددت من خلال إجراءات قضائية اتخذت في جلسة مغلقة مدة احتجاز أقرباء الشريف منذ اعتقالهم. وحظرت الشرطة فضلا عن ذلك نشر أي معلومات تتعلق بالظروف المحيطة باعتقالهم وطبيعة التُّهم الموجهة إليهم. (جروسالم تايمز، ٩ شباط/فبراير)

١٤٥ - وفي ١٦ شباط/فبراير، أفيد بأن محكمة الصلح في الناصرة أمرت بمناسبة نهاية شهر رمضان، كبادرة لإبداء حسن النية، بالإفراج عن اثنين من سكان القدس الشرقية كانا قد أدينا بارتكاب انتهاكات أمنية، ونقضت بذلك قرارين سابقين للجنة المعنية بالإفراج عن السجناء يقضيان بعدم تخفيف عقوبتهما بمقدار الثلث. وأوضح القاضيان في قراريهما أنهما أخذا في الاعتبار أنه لم يبق من مدة عقوبة هذين الشخصين سوى فترة وجيزة. (هآرتس، ١٦ شباط/فبراير)

١٤٦ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، أفيد بأن محكمة العدل العليا خففت العقوبة المحكوم بها على شاب فلسطيني من مخيم شعفاط للاجئين، وكانت محكمة الصلح في القدس قد حكمت عليه بالسجن لمدة ستة

أشهر بالإضافة إلى السجن لمدة سنة مع وقف التنفيذ لأنه شجع على قذف السيارات بالحجارة على طريق مؤدّ إلى مستوطنة بسغات زئيف. وقد ألغت المحكمة العليا الحكم بالسجن لمدة ستة أشهر ولكنها أبقت على الحكم بالسجن لمدة سنة مع وقف التنفيذ. (هآرتس، ٢٧ شباط/فبراير)

١٤٧ - وفي ٤ آذار/مارس، أفيد بأن محكمة الصلح في الرملة حكمت على اثنين من الفلسطينيين بالسجن لمدة سنة لمكوثهما في إسرائيل بصورة غير قانونية. (هآرتس، ٤ آذار/مارس)

١٤٨ - وفي ٥ آذار/مارس، حكمت محكمة الصلح في الناصرة على شاب فلسطيني من منطقة جنين يبلغ من العمر ١٦ سنة بالسجن لمدة خمسة أشهر لمكوثه في إسرائيل بصورة غير قانونية مستخدما بطاقة هوية مزورة. (هآرتس، ٦ آذار/مارس)

١٤٩ - وفي ٦ آذار/مارس، أفيد بأنه حُكم في محاكمة مستعجلة على ٣٨ عاملا فلسطينيا من الأراضي المحتلة كانوا يمكثون في إسرائيل بصورة غير قانونية، بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ وبأن يدفع كل منهم غرامـــة قدرها ٥٠٠ شاقل جديد. وطُرد هؤلاء العمال إلى مناطق الحكم الذاتي. (هآرتس، ٦ آذار/مارس)

١٥٠ - وفي ١٥ آذار/مارس، أفيد، حسبما جاء على لسان خليل توفكجي، الخبير الفلسطيني في شؤون المستوطنات، بأن حوادث تفجير الحافلات كان لها تأثير في اتخاذ القرارات القانونية الإسرائيلية الأخيرة المتعلقة بسياسات تدمير المنازل ومصادرة الأراضي. وأشار توفكجي إلى قرار اتخذته المحكمة الإسرائيلية العليا في ١١ آذار/مارس في صالح بناء الطريقين رقم ٤ ورقم ٤٥ اللذين يقتضي بناؤهما هدم العديد من المنازل الفلسطينية ويؤدي إلى مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي. (جروسالم تايمز، ١٥ آذار/مارس)

١٥١ - وفي ١٩ آذار/مارس، رفضت محكمة العدل العليا سبعة التماسات لمنع هدم منازل أسر سبعة من حركيي حماس اشتركوا في هجمات كبيرة. (هآرتس، ٢٠ آذار/مارس)

١٥٢ - وفي ٢٨ آذار/مارس، قدم رجل فلسطيني من قطاع غزة متزوج من مواطنة إسرائيلية ويعيش معها في بلده الطيبة التماسا إلى محكمة العدل العليا لتصدر أمرا إلى وزارة الداخلية بمنحه الجنسية الإسرائيلية وطُلب من المحكمة فضلا عن ذلك أن تصدر أمرا إلى الشرطة بإغلاق الملفات المفتوحة ضده بسبب مكوثه بصورة غير قانونية في إسرائيل وأن تصدر أمرا مؤقتا بمنع الشرطة ووزارة الداخلية من طرده، ريثما يُنظر في التماسه. وقد ادعـى هذا الفلسطيني الذي مضى على زواجه من مواطنة اسرائيلية ثلاث سنوات بأن محنته صعبة للغاية لأنه يعيش في خوف مستمر من أن يقبض عليه ويطرد. وقال إن الخوف يعتريه كلما غادر منزله الى العمل، وعند حواجز التفتيش، وفي طريق عودته الى المنزل. وأضاف بأنه لا يستطيع زيارة أسرته في قطاع غزة. (هآرتس، ٢٨ آذار/مارس)

٢ - الاسرائيليون

١٥٣ - في ٢ كانون الثاني/يناير، قدم مستوطن من بيت إيل متهم بقتل فلسطيني في غفعات أرتيس في آب/ أغسطس ١٩٩٥ التماسا الى محكمة العدل العليا يطعن فيه برفض محكمة الصلح في القدس تخفيف شروط الإفراج عنه بكفالة. وكان هذا المتهم قد أطلق النار في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٥ على جماعة من القرويين من قرية دورا القرع بعد أن هدموا مخيما للمستوطنين على تلة بالقرب من مستوطنة بيت إيل. وأفرج عنه بكفالة قدرها ٠٠٠ ٢٠٠ شاقل اسرائيلي جديد ومُنع من دخول الضفة الغربية والقدس الشرقية. ومُنع هذا المستوطن فضلا عن ذلك من حمل أسلحة نارية. وطلب محامي المستوطن تخفيف شروط الإفراج عنه بحجة أن محاكمته لن تبدأ إلا في آذار/مارس ١٩٩٦ ويتوقع أن تدوم مدة طويلة. ودفع بأن هذا المستوطن متزوج وأب لستة وبأن شروط الإفراج عنه لها أثر سلبي جدا على حريته. ودفع أيضا بأنه في الوقت الحالي، أي بعد مرور نحو أربعة أشهر على قرار المحكمة، لم يعد هناك داع لما وصفه بالقيود المتشددة المفروضة على حرية حركة موكله لأن التوتر في غفعات أرتيس قد زال. (هآرتس، ٣ كانون الثاني/يناير)

١٥٤ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أصدر قائد القيادة المركزية، اللواء إيلان بيران، أمرين إداريين بمنع اثنين من الحركيين اليمينيين من دخول نابلس ومنطقة جب يوسف. وأورد الأمر الأسباب الأمنية لهذا الحظر. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ كانون الثاني/يناير)

١٥٥ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن قائد المنطقة الداخلية، اللواء شمويل أراد، قرر أن يخفض إلى ثلاثة أشهر المدة التي يقضي بها أمر تقييدي صادر في حق أحد الحركيين اليمينيين اليهود يحظره من دخول الحرم الشريف لمدة ستة أشهر. (هآرتس، ٤ كانون الثاني/يناير)

١٥٦ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، حكمت محكمة الصلح في تل أبيب على أحد المستوطنين بالعمل في الخدمة المجتمعية لمدة ستة أشهر لتعريضه أرواح الناس للخطر بقذفه الحجارة على سيارة فلسطينية في عام ١٩٩٤. (جروسالم بوست، ٢١ كانون الثاني/يناير)

١٥٧ - وفي ١٢ شباط/فبراير، حكمت محكمة الصلح في القدس ببراءة رئيس حركة هاي فاكايم من تهمة انتهاكه أمرا قضائيا يمنعه من الاقتراب لمسافة تقل عن ثلاثة أمتار من الحرم الشريف. (جروسالم بوست، ١٣ شباط/فبراير)

١٥٨ - وفي ١٨ شباط/فبراير، رفعت محكمة العدل العليا القيود المفروضة على رئيس حركة هاي فاكايم اليمينية المتطرفة التي منعته من مغادرة مستوطنة أوفرا وفرضت عليه الإقامة الجبرية في أثناء الليل. وكانت هذه القيود التي سرت عليه مدة تسعة أشهر قد فُرضت بعد إدانته انتهاك أمر صادر عن المحكمة الجزئية يمنعه من دخول الحرم الشريف؛ وبالاعتداء على شرطي في ظروف مشددة؛ وبالتسبب في حدوث

اضطرابات. ووافقت المحكمة على طلب المحامي برفع القيود بحجة أن تبرئة المتهم قبل ذلك بأسبوع من تهمة انتهاك أمر قضائي لأنه اقترب من الحرم الشريف، إنما تشكل تغييرا جوهريا في الظروف. ولكن المحكمة حظرت عليه الاقتراب لمسافة تقل عن ٥٠ مترا من أسوار المدينة القديمة وأعربت النيابة العامة عن خشيتها من أن يظل المتهم يشكل خطرا على الجمهور مشيرة إلى أنه صمم على رفض التوقيع على تعهد بعدم دخول الحرم الشريف. (هآرتس، ١٩ شباط/فبراير)

١٥٩ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، حكمت محكمة الصلح في القدس على المتحدث باسم حركة كاخ السابقة بالسجن لمدة أربعة أشهر لاعتدائه على شرطي في ظروف مشددة؛ ولرفضه الامتثال لأمر قانوني بالقبض عليه؛ ولانتهاكه ثلاثة أوامر تقييدية صادرة عن قائد القيادة المركزية. (هآرتس، ٢٣ شباط/فبراير)

١٦٠ - وفي ٢٩ شباط/فبراير، حكمت محكمة الصلح في بئر السبع على رجل اسرائيلي بالسجن مدى الحياة لقتله مع سبق الاصرار رجلا فلسطينيا من قرية اذنا (منطقة الخليل) في آذار/مارس ١٩٩٤. وكان الاسرائيلي قد أدين بإطلاق عدة أعيرة نارية من رشاش قصير، طراز أوزي، على الفلسطيني الذي كان قد أوقف شاحنته على جانب طريق الخليل، وذلك على الأرجح لكي يؤدي فريضة الصلاة. (هآرتس، ١ آذار/مارس)

١٦١ - وفي ٥ آذار/مارس، حكمت محكمة الصلح في نتانيا على أحد أرباب العمل الاسرائيليين بالسجن لمدة ثلاثة أشهر وبالعمل في الخدمة المجتمعية لمدة ثلاثة أشهر لأنه وظف فلسطينيا من الأراضي. (هآرتس، ٦ آذار/مارس)

جيم - معاملة المدنيين

١ - التطورات العامة

(أ) المضايقة وسوء المعاملة البدنية

١٦٢ - في ٢٤ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن إيلي سويسا، رئيس قضاء القدس في وزارة الداخلية ورئيس لجنة التخطيط والتعمير، هدد برفض اعتراضات سكان طوبا وبيت ساحور على بناء مستوطنة حارحوما على أرض مصادرة منهم في جنوب القدس. ورفض السيد سويسا هذه الاعتراضات بحجة أنها مكتوبة باللغة العربية، على الرغم من أن العربية هي لغة رسمية في إسرائيل. وأخطر السيد سويسا محامي هؤلاء السكان بأن الاعتراضات سترفض ما لم تقدم ترجمة لها إلى اللغة العبرية في غضون ثلاثة أيام. وبعد تحقيق أجرته صحيفة جروسالم بوست سحب هذا التهديد وصدر بيان بقبول الاعتراضات المقدمة باللغة العربية. وأفيد بأنه لو كان السيد سويسا قد رفض النصوص باللغة العربية لما قدم الجزء الأعظم من اعتراضات السكان إلى اللجنة. وذكرت المتحدثة باسم وزارة الداخلية في تعليقها على هذه الحادثة أنه طلب إلى العرب الذين قدموا اعتراضات أن يترجموها إلى العبرية وأن الذين رفضوا القيام بذلك، لأسباب

وصفتها بأنها مجهولة ومحيرة، لم ينظر في اعتراضاتهم إلا بعد أن قامت بلدية القدس بترجمتها. (جروسالم بوست، ٢٤ كانون الثاني/يناير)

١٦٣ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن تسعة من العمال الفلسطينيين الموظفين في إدارة بلدية القدس للمرافق الصحية اشتكوا من أن مسؤولا في البلدية له صلات بذوي الشأن تعرض لهم بالتهديد والمضايقة. وذكروا أن هذا المسؤول، المعيَّن تعيينا رسميا من قبل رئيس البلدية أولمرت قد أهانهم وأمرهم بالقيام بمهام مختلفة غير وظيفتهم اليومية. وجاء في التقرير أنهم عندما رفضوا القيام بهذه المهام هددهم بالطرد أو بإحالتهم إلى جهاز الأمن العام ليتولى أمرهم. ونفى المسؤول هذه الادعاءات. (جروسالم بوست، ٣١ كانون الثاني/يناير)

١٦٤ - وفي ١٦ شباط/فبراير، أفيد بأن بلدية القدس رفضت أن تتخذ أي إجراء ضد مسؤول في إدارة المرافق الصحية كان قد تفوه بملاحظات ازدرائية ضد العمال العرب، على الرغم من التحقق من تلفظه بها لوجودها على شريط تسجيلي. وجاء في التقرير أن هذا المسؤول ذكر في التسجيل أنه لا يحتاج إلى أي من العرب وأن باستطاعتهم جميعا الذهاب إلى الجحيم. (جروسالم بوست، ١٦ شباط/فبراير)

١٦٥ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، أفيد بأن السلطة الوطنية الفلسطينية قدمت إلى إسرائيل قائمة بانتهاكات اتفاقات أوسلو الثانية المدعى بارتكابها في المعبر الحدودي لجسر النبي. وركزت الشكاوى على أربعة مجالات رئيسية: عدم الكفاءة، والبيروقراطية في التعامل مع المسافرين الفلسطينيين (وخاصة قبل عيد الفطر عندما تقوم أعداد غفيرة من الفلسطينيين بزيارة الأقرباء في الأردن)؛ والمعاملة المهينة على يد قوات الأمن الاسرائيلية؛ واعتقال واحتجاز الفلسطينيين العابرين للجسر؛ ووجود جنود وأفراد شرطة إسرائيليين مسلحين يرتدون زيهم الرسمي في منطقة الجسر، على الرغم من أنه من المفروض وفقا لاتفاقات أوسلو أن يكون وجودهم "غير ملحوظ". وأعلن المتحدث باسم منسق أنشطة الحكومة في الأراضي أنه سيجري النظر في هذه الشكاوى. (هآرتس، ٢٥ شباط/فبراير)

١٦٦ - وفي ٩ آذار/مارس، قدم الضابط الفلسطيني المتولي إدارة مكتب التنسيق في الخليل شكوى إلى السلطات الإسرائيلية إثر وقوع حادثة اعتدى فيها جنود من جيش الدفاع الاسرائيلي على أفراد من الشرطة الفلسطينية. ووقعت هذه الحادثة عند حاجز على الطريق في الخليل عندما أمر الجنود أفراد الشرطة بالخروج من مركبتهم وانهالوا عليهم بالضرب أمام السكان. وادعى الضابط الفلسطيني بأنه على الرغم من أن الاعتداءات المماثلة على المدنيين أصبحت أمرا روتينيا فخطورة الحادثة موضوع البحث تكمن في ضرب أفراد الشرطة. (هآرتس، ١٠ آذار/مارس)

١٦٧ - وفي ١٠ آذار/مارس، توفي رضيع فلسطيني عمره ٢٠ يوما عند الحاجز العسكري الاسرائيلي المقام عند مدخل طولكرم عندما أوقفت السلطات الاسرائيلية سيارة الاسعاف التي كانت تقله لمدة تزيد على الساعة قبل أن تسمح لها بمواصلة السير إلى المستشفى. وكان هذا الطفل يعاني من عدم انتظام ضربات

القلب. وفي ١٢ آذار/مارس ، توفي توأمان عند حاجز بالقرب من بيت لحم. وكان قد هرع بالأم الحامل التي جاءها المخاض إلى المستشفى ولكن لم يسمح للسيارة التي كانت تقلها بالمرور عبر الحاجز في نحالين. ووضعت المرأة التوأمين في السيارة، وتوفي المولودان. وفي حادثة ثالثة من هذا القبيل أصيب رجل فلسطيني من شقبة غرب رام الله، يبلغ من العمر ٤٥ سنة، بنوبة قلبية وتوفي عندما لم يسمح له المرور عبر حاجز بالقرب من قريته للذهاب إلى المستشفى، في ١٣ آذار/مارس. (جروسالم تايمز، ١٥ آذار/مارس)

١٦٨ - وفي ١١ آذار/مارس، جرت مداهمة مبنى وزارة الاعلام التابعة للسلطة الفلسطينية في الخليل وقلبت موجوداته رأسا على عقب وحطم أثاثه. وذكر المسؤولون الفلسطينيون أن هذه المداهمة إنما هي واحدة من سلسلة من المداهمات التي ارتكبها الجيش الاسرائيلي ضد المؤسسات الثقافية والتعليمية الفلسطينية في هذه المدينة. (جروسالم تايمز، ١٥ آذار/مارس)

١٦٩ - وفي ١٣ آذار/مارس، سمحت السلطات الاسرائيلية لطفل من غزة بالدخول إلى إسرائيل للعلاج بعد تأخير دام ثلاث ساعات عند مفرق بيت حانون. وسمح لهذا الطفل البالغ من العمر ١٤ شهرا بالدخول إلى إسرائيل بعد أن اتصل والده بالصحفيين للضغط على السلطات الاسرائيلية. (جروسالم تايمز، ٢٢ آذار/ مارس)

١٧٠ - وفي ٢٢ آذار/مارس أفيد بأن الطفل محمد عواد خوالدة من مخيم خان يونس للاجئين البالغ من العمر سنتين، توفي بعد أن رفضت السلطات الإسرائيلية السماح بنقله إلى مستشفى المقاصد في القدس طلبا للمساعدة الطبية. (جروسالم تايمز، ٢٢ آذار/مارس)

(ب) العقاب الجماعي

'١' المنازل أو الغرف التي هدمت أو شمعت

١٧١ - في ٢٢ شباط/فبراير هدمت الإدارة المدنية في منطقة الخليل خمسة منازل مملوكة للفلسطينيين تقع بين مستوطنتي كريات أربع والقبعة كانت قد بنيت بدون تراخيص. وأنقذ منزل سادس من هذا المصير عندما وصل أمر من مكتب وزارة الدفاع بوقف عمليات الهدم. وذكر المتحدث باسم الإدارة المدنية أن أوامر الهدم كانت قد وقعت قبل ذلك بعدة أسابيع، ورفض إدعاءات الفلسطينيين بأنها كانت ردا على الهجومين التفجيريين اللذين نفذهما نهار الأحد رجلان فلسطينيان من هذه المنطقة. وقد هدمت هذه المنازل بناء على طلب مستوطنة كريات أربع ليتسنى بناء مستوطنة أخرى في هذه المنطقة. وبلغ عن أن من المزمع تدمير ستة منازل أخرى للسبب نفسه. وسار نحو ١٠٠ شخص في مظاهرة احتجاج على عمليات التدمير هذه مما حدا بوزير البيئة يوسي سريد أن يحث رئيس الوزراء شمعون بيريز، بصفته وزير الدفاع بالنيابة، على وقف هذه العملية مؤقتا. وعلى حد قول مصطفى النتشة، رئيس بلدية الخليل، فإن تدمير هذه المنازل قد أدى إلى تشريد ٦٠ شخصا. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٩ شباط/فبراير؛ وأشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ١ آذار/مارس)

١٧٢ - وفي ٤ آذار/مارس، شمع جيش الدفاع الإسرائيلي في مخيم الفوار للاجئين منزلي أسرتي المهاجمين الانتحاريين اللذين نفذا الهجومين اللذين وقعا في القدس وعسقلان في ٢٥ شباط/فبراير. وذكر رئيس الوزراء شمعون بيريز أنه لا يمكن أن تقبل إسرائيل بمظاهر الابتهاج في المدن الفلسطينية عقب كل هجوم "إرهابي". وأشار السيد بيريز أيضا إلى اللافتات التي علقتها أسرتا المهاجمين الانتحاريين في أثناء العزاء وعليها عبارة "نحن نتقبل التهنئة لا التعزية". وقدمت الأسرتان أيضا القهوة الحلوة لا القهوة المرة التي تقدم تقليديا في العزاء. (هآرتس، ٥ و ٦ آذار/مارس ١٩٩٦؛ جروسالم بوست، ٥ آذار/مارس)

١٧٣ - وفي ٥ آذار/مارس، انتهت قوات الأمن من تشميع منازل أسر "الإرهابيين" الذين نفذوا الهجمات الانتحارية الأخيرة أو اشتركوا في تنفيذها. وفي حي بيت حنينا في القدس شمعت الشرطة منزل أسرة محيي الدين الشريف، وهو واحد من أهم "ارهابيي" حماس المطلوبين. ووقّع على أمر التشميع قائد الجبهة الداخلية، وصدر الأمر إلى الأسرة قبل الفجر عندما نفذت الشرطة عملية تفتيش المنزل. واتهم أفراد الأسرة الشرطة بقلب موجودات منزلهم رأسا على عقب، ولكن الشرطة نفت هذا الادعاء. وأشارت الأسرة إلى أنها ستقدم التماسا إلى محكمة العدل العليا لإلغاء الأمر الذي ينص على هدم منزلها في غضون ٤٨ ساعة. وفي قرية برقة شمعت قوات الأمن منزل أسرة عبد شرنوبي، المهاجم الانتحاري المسؤول عن تفجير الحافلة رقم ١٨ في القدس في ٣ آذار/مارس. وفي قرية رافات (السامرة، شمال الضفة الغربية)، شمع جيش الدفاع الإسرائيلي منزل أسرة يحيى عياش كما شمع منزل والده ومنزلي اثنين من أشقائه. وفي الضاهرية، شمع جيش الدفاع الإسرائيلي منزل أسرة سفيان جبرين، المهاجم الانتحاري المسؤول عن تفجير الحافلة رقم ٢٦ في رامات أشكول. وبلغ مجموع المنازل التي شمعت ١١ منزلا. وبالإضافة إلى تشميع المنازل، احتجزت قوات الأمن عدة من أقرباء "الإرهابيين"، منهم اثنان من أشقاء عياش ووالده. وقال قائد القيادة المركزية، اللواء إيلان بيران، إن على كل مهاجم انتحاري أن يعلم أن منزله سيهدم وأن المجتمع المحلي الذي يعيش فيه سيعاقب إذا نفذ هجومه. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ آذار/مارس)

١٧٤ - وفي ٥ آذار/مارس، هدمت قوات الأمن في كفر قريوت (منطقة نابلس) منزل أسرة أنور لبيب الذي كان مسؤولا عن تفجير الحافلة رقم ٢٠ في رمات غان. (هآرتس، ٦ آذار/مارس)

١٧٥ - وفي ٦ آذار/مارس شمع جيش الدفاع الإسرائيلي في أبو ديس منزل أيمن سدر، "الإرهابي" الذي خطط هجوما انتحاريا نفذ في القدس. (هآرتس، ٧ آذار/مارس)

١٧٦ - وفي ٨ آذار/مارس، هدم جيش الدفاع الإسرائيلي منزل أسرة رائد شغنوبي (أو شرنوبي)، المهاجم الانتحاري المنتمي إلى حماس المسؤول عن تفجير الحافلة رقم ١٨ في القدس في ٣ آذار/مارس. وقد نسف الجيش هذا المنزل المكون من طابقين والمبني بالأسمنت والكائن في قرية برقة القريبة من نابلس، بالديناميت عوضا عن هدمه بالجرافة. وقبل الهدم، نقل الجيران من منازلهم وجمعوا عند جانب التل لمشاهدة عملية النسف. وبعد الانفجار، تعالى ترديد القرويين: "الله أكبر"، وقذف الشباب الجنود بالحجارة. وفرق الجنود الجمع بسرعة وأعادوا فرض حظر التجول الذي كان ساريا في القرية منذ ٥ آذار/مارس. وأدى

نسف هذا المنزل إلى تدمير محتويات أحد المنازل المجاورة تدميرا كاملا وإلى إلحاق أضرار بـ ٢٢ منزلا آخر. وفي ١٢ آذار/مارس، أفيد بأن جيش الدفاع الإسرائيلي عوض ٢٠ أسرة عن الأضرار التي لحقت بمنازلها، ويقال إن مالك المنزل الذي هدم يتفاوض في الوقت الحاضر على اتفاق لاستئجار منزل آخر ريثما يتسنى له بناء منزل جديد على حساب إسرائيل. (هآرتس، ١٠ و ١٥ آذار/مارس؛ جروسالم بوست، ١٠ و ١٢ آذار/مارس)

١٧٧ - وفي ٨ آذار/مارس، أفيد بأن السلطات الإسرائيلية شمعت منزلين في مخيم الفوار للاجئين، هما منزلا ابراهيم حراحنة ومجدي أبو وردة اللذين نفذا الهجومين الانتحاريين في القدس وعسقلان. (جروسالم تايمز، ٨ آذار/مارس)

١٧٨ - وفي ١٠ آذار/مارس، أفادت مؤسسة الأراضي والمياه للدراسات وللخدمات القانونية بأن جيش الدفاع الإسرائيلي هدم المنزل الذي كانت تسكنه أسرة الشعنوني التي كان ابنها رائد واحدا من المهاجمين الانتحاريين الذين اشتركوا في الهجمات الانتحارية الأخيرة. ولكن المنزل لم يكن مملوكا لأسرة الشعنوني بل لمحمد عوده. (جروسالم تايمز، ٢٢ آذار/مارس)

١٧٩ - وفي ١٤ آذار/مارس، هدم جنود جيش الدفاع الإسرائيلي منزل يحيى عياش في قرية رافات الواقعة بالقرب من مجموعة مستوطنات السامرة. وصرح القائد الذي أشرف على عملية الهدم بأنه لن يسمح لأحد بالبناء في هذا الموقع بدون ترخيص من الإدارة المدنية. وأكد السكان الذين تجمعوا في موقع الهدم أنه كان ينبغي أيضا هدم منزل باروخ غولدستين الذي ارتكب مجزرة مغارة الأولياء (الحرم الإبراهيمي). (هآرتس، جروسالم بوست، ١٥ آذار/مارس)

١٨٠ - وفي ١٩ آذار/مارس، طلبت رابطة حقوق الإنسان في إسرائيل من رئيس الوزراء أن يتخلى عن سياسة هدم منازل أسر "الإرهابيين". وادعت الرابطة بأن معاقبة أسر بأكملها على الأعمال "الإرهابية" التي يقوم بها أبناؤها تشكل انتهاكا حقيقيا وغير عادل لحقوق الإنسان وتخالف القيم العالمية للقانون الدولي النافذ في الأراضي الواقعة تحت سيطرة إسرائيل. وأكدت الرابطة أيضا أن تدمير المنازل ليس حلا واقعيا للقضاء على خطر الإرهاب بل قد يزيد من كراهية سكان الأراضي لإسرائيل. (هآرتس، ٢٠ آذار/ مارس)

١٨١ - وفي ١٩ آذار/مارس، أذنت المحكمة الإسرائيلية العليا بتدمير ٧ منازل فلسطينية لحركيين منتمين الى حماس. ورفضت المحكمة الالتماسات المقدمة من أصحاب هذه المنازل. (جروسالم تايمز، ٢٢ آذار/مارس)

١٨٢ - وفي ٢٠ آذار/مارس، أخرجت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي جميع سكان مخيم الفوار للاجئين من منازلهم وجمعتهم عند جانب التل لمشاهدة هدم منزل أسرة ابراهيم حراحنة، المهاجم الانتحاري الذي نفذ الهجوم الذي وقع في عسقلان قبل ذلك بثلاثة أسابيع. وعندما نسف خبراء المتفجرات المنزل بدأ السكان يصرخون باللعنات ويرددون "الله أكبر" بينما أخذ الشباب الذين تملكهم الغضب يقذفون الجنود بالحجارة

فرد هؤلاء عليهم بإطلاق الذخيرة الحية في الهواء وبإطلاق الرصاصات المطاطية على قاذفي الحجارة. ثم جاءت جرافة وأزالت كل آثار المنزل الاسمنتي. وفي بيت حنينا، هدم الجيش منزل محيي الشريف الذي قيل إنه ثالث أهم الفارين المطلوبين في الضفة الغربية. ووقف عشرات من أفراد الشرطة بالقرب من المنزل بينما أخذت الجرافات تدمره بعد أن أخطرت الأسرة قبل ذلك بعدة ساعات لتخرج متاعها منه. وكان المنزل قد شمع قبل التدمير بأسبوعين تقريبا وكانت الأسرة في هذه الأثناء تسكن خيمة نصبتها خارج المنزل في انتظار بت المحكمة العليا في التماسها الذي طلبت فيه إلغاء أمر الهدم، وقد رفضت المحكمة العليا هذا الالتماس. وفي قرية البرج هدم الجيش منزل أسرة عبد المجيد دودين الذي ساعد المهاجم الانتحاري الذي نسف نفسه على متن الحافلة رقم ٢٦ في القدس في شهر آب/أغسطس ١٩٩٥. وأفيد بأن دودين يقضي عقوبة سجن مدتها ١٢ سنة في أحد السجون التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢١ آذار/مارس)

١٨٣ - وفي ٢٠ آذار/مارس، هدم جيش الدفاع الإسرائيلي ثلاثة منازل في القدس والخليل. وكان المنزل الأول، الواقع في مخيم الفوار للاجئين، منزل أسرة ابراهيم حراحنة، أحد المهاجمين الانتحاريين الذين نفذوا الهجمات الانتحارية الأخيرة على الحافلات. ولكن الجرافات لم تتمكن من الوصول الى المنزل الثاني وهو منزل مجدي أبو وردة، بسبب ضيق الأزقة المؤدية إليه. وهدم في حي بيت حنينا في القدس، منزل محيي الدين الشريف الذي تعتبره السلطات الإسرائيلية خَلَف يحيى عياش، الحركي المنتمي الى حماس. أما المنزل الثالث الذي كان قائما في البيرة، وهي قرية قريبة من دورا في منطقة الخليل، فكان منزل أسرة عبد المجيد دودين. وقد اتهم دودين بالاشتراك في أنشطة حماس العسكرية. وكانت السلطات الإسرائيلية قد نسفت قبل ذلك بأسبوع منزل يحيى عياش في قرية رافات الواقعة في الضفة الغربية. وفي تطور متصل بذلك، أحجمت السلطات الإسرائيلية عن نسف منزل أيمن سدر المتهم بتجنيد المتطوعين من أجل الهجمات التفجيرية المزمع القيام بها، لأن الطابق الثاني من المنزل ليس ملك المتهم. وشمع الطابق الأول من المنزل بعد ملئه بالخرسانة. (جروسالم تايمز، ٢٢ آذار/مارس)

١٨٤ - وفي ٢١ آذار/مارس، هدم جيش الدفاع الإسرائيلي في كفر قريوط منزل لبيب أنور عظم المهاجم الانتحاري الذي نسف نفسه على متن الحافلة رقم ٢٠ في رامات غان في تموز/يوليه ١٩٩٥، فقتل ستة أشخاص وأصاب ٣١ آخرين بجروح. وفي قرية الضاهرية، دمر جيش الدفاع الإسرائيلي منزل أسرة سفيان جبرين الذي نفذ الهجوم الانتحاري على الحافلة رقم ٢٦ في القدس في شهر آب/أغسطس ١٩٩٥، الذي قتل فيه أربعة أشخاص وجرح أكثر من ١٠٠ شخص. وذكر نائب وزير الدفاع أوري أور أن من المرجح أن تعمل الخطوات المتخذة ضد أسر المهاجمين الانتحاريين، الذين يقومون بهذه الأفعال طمعا في جزاء الاستشهاد، على ردع الذين يفكرون في تنفيذ هجمات انتحارية في المستقبل. وقال السيد أوري في حديث نقلته إذاعة الجيش إن على الرجل الذي ينسف حافلة معتقدا أن مصيره الجنة أن يعلم أنه لن يكون باستطاعة أسرته أن تنصب سرادقا للمعزين ثم تواصل حياتها كالمعتاد. وذكر السيد أور أنه علم من مصادر موثوقة أن المهاجم الانتحاري لو علم أن بعض أفراد أسرته سيطردون وأن منزلهم سيهدم وأنهم

لن يعيشوا حياة عادية بعد أن يكون قد قرر الذهاب إلى الجنة لأحجم عن القيام بالهجوم الانتحاري. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٢ آذار/مارس)

١٨٥ - وفي ٢٢ آذار/مارس، هدم الجيش في مخيم الفوار للاجئين منزل أسرة أبو وردة الذي نسف نفسه على متن حافلة في القدس في ٢٥ شباط/فبراير، فقتل ٢٥ شخصا. وأصيبت أثناء هدم المنزل ثلاثة منازل أخرى بأضرار وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أن أصحابها سيتلقون تعويضا. وكان يعيش في هذا المنزل قبل تشميعه والدا أبو وردة وإخوته وأخواته الثمانية. واعتقل اثنان من إخوته في ٤ آذار/مارس. وأثار هدم المنزل اضطرابا في المخيم حيث راح الشباب يقذفون الجنود بالحجارة. وألقي القبض على شاب من قاذفي الحجارة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ آذار/مارس)

'٢' - فرض حظر التجول أو عزل المناطق أو إغلاقها

١٨٦ - في ٦ كانون الثاني/يناير، فُرض الإغلاق التام على الأراضي المحتلة اعتبارا من منتصف الليل، وذلك في إطار تشديد التدابير الأمنية بغية منع حركة حماس من القيام بهجمات انتحارية انتقاما لمقتل يحيى عياش. ورفع الإغلاق في ١٠ كانون الثاني/يناير. (هآرتس، ٧ كانون الثاني/يناير؛ جروسالم بوست ٧ و ١١ كانون الثاني/يناير)

١٨٧ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي بيت لحم منطقة عسكرية مغلقة، إثر وقوع حادثة أطلقت فيها النار وأسفرت عن إصابة إسرائيلي بجروح متوسطة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٦ كانون الثاني/يناير)

١٨٨ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي حظر التجول في منطقة بيت أمَّر الواقعة في منطقة غوش اتسيون وبدأ عمليات تفتيشية في عدد من القرى العربية، إثر مصرع جنديين إسرائيليين في هجوم "إرهابي" وقع جنوب بيت أمَّر على طريق القدس - الخليل. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ كانون الثاني/يناير. وأشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ١٩ كانون الثاني/يناير)

١٨٩ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، رفع الإغلاق الذي كان مفروضا على الأراضي المحتلة قبل إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني. (جروسالم بوست، ٢١ كانون الثاني/يناير)

١٩٠ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، فُرض حظر تجول جزئي على مدينة الخليل بعد أن سُمعت طلقات نارية في وسط المدينة. (جروسالم تايمز، ٢٦ كانون الثاني/يناير)

١٩١ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، رفع جيش الدفاع الإسرائيلي الإغلاق الذي كان مفروضا على قطاع غزة قبل حلول موعد صلاة الجمعة في شهر رمضان المبارك في الحرم الشريف. (هآرتس، ٢٨ كانون الثاني/يناير)

١٩٢ - وفي ١٢ شباط/فبراير، فرضت سلطات الأمن إغلاقا تاما على الضفة الغربية وقطاع غزة إثر تلقيها تحذيرات بقرب وقوع هجمات للانتقام لمقتل يحيى عياش بعد انقضاء فترة الحداد لمدة ٤٠ يوما. ومنع سكان أريحا من الذهاب الى مناطق أخرى في الضفة الغربية. واستثني من ذلك الحاصلون على أذون خاصة، ولكنهم منعوا من دخول القدس. ورفع الإغلاق في ٢٣ شباط/فبراير. وأوضحت مصادر عسكرية عليا بأن الفلسطينيين الداخلين الى إسرائيل للعمل سيخضعون لتفتيش دقيق وأن الإغلاق سيفرض مجددا عند الضرورة. (هآرتس، ١٣ و٢٣ شباط/فبراير؛ جروسالم بوست، ٢٣ شباط/فبراير)

١٩٣ - وفي ١٢ شباط/فبراير، قررت السلطات الإسرائيلية إغلاق الأراضي المحتلة لأجل غير مسمى، بعد أن تلقت إسرائيل معلومات تفيد بأن أعضاء من حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يعتزمون الدخول بسيارة ملغومة الى القدس. وكان هذا أول إغلاق يفرضه الإسرائيليون منذ أن تولت السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة أجزاء من الأراضي. وعلى حد قول رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات، يقدر أن تتكبد السلطة من جراء إغلاق الأراضي خسائر يومية تبلغ قيمتها ٦ ملايين دولار. (جروسالم تايمز، ١٦ شباط/فبراير)

١٩٤ - وفي ١٢ شباط/فبراير، أغلقت السلطات الإسرائيلية أراضي الحكم الذاتي لأجل غير مسمى. (جروسالم تايمز، ٢٣ شباط/فبراير)

١٩٥ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، أغلق جيش الدفاع الإسرائيلي منطقة الضاهرية إثر إصابة أحد الجنود فيها بجروح طفيفة في حادثة قذف بالحجارة. (هآرتس، ٢٣ شباط/فبراير)

١٩٦ - وفي ٢٣ شباط/فبراير، أفيد بأن إسرائيل قررت تمديد إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة بناء على معلومات تلقتها دوائرها الاستخبارية تفيد بأن الحركتين الإسلاميتين، حماس والجهاد الإسلامي، تعتزمان تنفيذ هجمات داخل إسرائيل. (جروسالم تايمز، ٢٣ شباط/فبراير)

١٩٧ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، فرض إغلاق تام على الأراضي، على أثر وقوع هجومين انتحاريين في القدس وعسقلان. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ شباط/فبراير)

١٩٨ - وفي ٢٩ شباط/فبراير، خفضت إسرائيل بعض الشيء الإغلاق الذي فرضته على الأراضي إثر الانفجارين الانتحاريين في القدس وعسقلان، بالسماح بدخول سلع من قطاع غزة الى إسرائيل والضفة الغربية. ونقلت السلع المرسلة الى الضفة الغربية بشاحنات فلسطينية ترافقها حامية من جيش الدفاع الإسرائيلي وشرطة الحدود، بينما أنزلت السلع المرسلة الى إسرائيل من على الشاحنات الفلسطينية عند حاجز كارني وحُملت على شاحنات إسرائيلية نقلتها الى إسرائيل. (هآرتس، جروسالم بوست، ١ آذار/مارس)

١٩٩ - وفي ١ آذار/مارس، خفض إغلاق الأراضي المحتلة بعض الشيء للسماح بانتقال المرضى والموظفين الطبيين وكبار الشخصيات الفلسطينية والدبلوماسيين الفلسطينيين. وصرح متحدث باسم الجيش بأن جميع الأذون خضعت لموافقة القوات الأمنية لكل فرد على حدة. (جروسالم بوست، ٣ آذار/مارس)

٢٠٠ - وفي ٥ آذار/مارس، فرض حظر التجول لأجل غير مسمى في مخيم الفوار للاجئين وهو مكان إقامة المهاجمين الانتحاريين اللذين ارتكبا الهجومين اللذين وقعا في القدس وعسقلان في ٢٥ شباط/فبراير. وقيل إن فرض حظر التجول هذا كان أول رد واضح من إسرائيل على موجة الهجمات "الإرهابية" الأخيرة. وخلت أزقة المخيم الذي يسكنه ٠٠٠ ٥ نسمة ويقع جنوب الخليل من الناس بينما وقف الجنود حراسا على أسطح المنازل وقاموا بعمليات تفتيش لمنازل السكان. (هآرتس، جروسالم بوست، ٥ آذار/مارس)

٢٠١ - وفي ٨ آذار/مارس، أفيد بأن حظر التجول الذي فرض على مخيم الفوار قبل ذلك بخمسة أيام، إثر الحادثة الأخيرة التي فُجِّرت فيها حافلة، لا يزال ساريا. (جروسالم تايمز، ٨ آذار/مارس)

٢٠٢ - وفي ١٠ آذار/مارس، أفيد بأن البحرية الإسرائيلية فرضت حصارا كاملا على ساحل غزة لمنع المقاتلين الإسلاميين المشبوهين من الهروب بطريق البحر ولوقف تهريب المواد الى المنطقة الساحلية من القطاع. ونقلت وكالة رويتر أن معظم الصيادين بقوا عند الساحل وأن من خاطر بالخروج إلى البحر تعرض لنيران البحرية. (جروسالم بوست، ١٠ آذار/مارس)

٢٠٣ - وفي ١١ آذار/مارس فرض حظر التجول في قرية حوسان (منطقة بيت لحم) عندما قامت كتيبة من سلاح المهندسين مزودة بكامل معداتها القتالية، بعمليات تفتيش في القرية واعتقلت عددا من حركيي حماس المشتبه بهم. وفرض حظر التجول في قريتين أخريين على الأقل في أثناء القيام بمداهمات مماثلة في الضفة الغربية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ آذار/مارس)

٢٠٤ - وفي ١٢ آذار/مارس، اشترك آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة في مظاهرات للاحتجاج على إغلاق الأراضي المحتلة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ آذار/مارس)

٢٠٥ - وفي ١٥ آذار/مارس، رفع جيش الدفاع الإسرائيلي الحصار الداخلي الذي كان قد فرضه على القرى الفلسطينية في الضفة الغربية وسمح بزيادة كميات المواد الغذائية وغيرها من اللوازم المشحونة من إسرائيل إلى قطاع غزة. وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أيضا أنه سيسمح بتصدير السلع من قطاع غزة عن طريق ميناء أسدود بعد مرورها بالتفتيش الأمني وبرفقة حامية مسلحة. ولكن الفلسطينيين ظلوا ممنوعين من دخول إسرائيل بينما ظل الإغلاق ساريا على خمس قرى في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وهي: برقة والفوار وقريوط والضاهرية ورافات. وصرح وزير الأمن الداخلي موشى شاحال في مقابلة أجرتها معه الإذاعة الإسرائيلية، بأنه لن تتخذ خطوات أخرى لتخفيض الإغلاق ما دامت الحالة الأمنية غير

واضحة وما دامت إسرائيل غير متيقنة من أن السلطة الفلسطينية اعتقلت القادة الرئيسيين لحركة حماس. (هآرتس، ١٧ آذار/مارس؛ جروسالم بوست، ١٧ و ١٨ آذار/مارس)

٢٠٦ - وفي ١٧ آذار/مارس، خفض جيش الدفاع الإسرائيل إغلاق الأراضي المحتلة بالسماح بدخول الأغذية الأساسية والمنسوجات والأسمنت وغير ذلك من المواد الخام إلى قطاع غزة. وسمح الجيش أيضا لأهالي غزة، لأول مرة منذ الإغلاق، بالبدء في تصدير السلع. ولكن المتحدث باسم منسق أنشطة الحكومة في الأراضي ذكر أن معبر كارني المخصص للشاحنات يعمل بموجب إجراءات أمنية مشددة، الأمر الذي يحد بقدر كبير من عدد الشاحنات التي يسمح لها بدخول إسرائيل. ويقل عدد الشاحنات التي تستطيع استخدام هذا المعبر عن ٤٠ شاحنة مقابل ما يزيد على ٤٠٠ شاحنة كانت تعبره قبل الإغلاق. (هآرتس، ١٨ آذار/مارس؛ جروسالم بوست، ١٨ و ١٩ آذار/مارس).

٢٠٧ - وفي ٢٠ آذار/مارس، فرض جنود جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية حظر التجول على عدد من القرى في منطقة طولكرم أثناء قيامه بعملية عسكرية جمع فيها من هذه القرى ٣٥ حركيا من حركيي الجهاد الإسلامي وحماس. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢١ آذار/مارس)

٢٠٨ - وفي ٢١ آذار/مارس، تظاهر عشرات من الأطباء والمعلمين من الضفة الغربية احتجاجا على الإغلاق المفروض عند الحواجز المقامة على الطريق عند مدخل القدس. (هآرتس، ٢٢ آذار/مارس)

٢٠٩ - وفي ٢٢ آذار/مارس، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي حظر التجول في مخيم الفوار للاجئين بعد اضطراب السكان وقذفهم الجنود بالحجارة احتجاجا على هدم منزل أسرة أحد المهاجمين الانتحاريين. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ آذار/مارس)

٢١٠ - وفي ٢٢ آذار/مارس، كان حظر التجول المفروض على مخيم الفوار للاجئين لا يزال ساريا. وكان حظر التجول المفروض على قرية برقة أيضا الواقعة في منطقة نابلس قد دخل أسبوعه الثالث على التوالي. (جروسالم تايمز، ٢٢ آذار/مارس)

٢١١ - وفي ٢٣ آذار/مارس رفع جيش الدفاع الإسرائيلي لمدة ١٢ ساعة الإغلاق المفروض على مخيم الفوار للاجئين ليتسنى لسكانه التزود بالمؤن. (هآرتس، ٢٤ آذار/مارس)

٢١٢ - وفي ٢٤ آذار/مارس، أبلغ رئيس الوزراء شمعون بيريز مجلس الوزراء بأن إغلاق الأراضي المحتلة سيُمدد ما دامت هناك تحذيرات من قرب القيام بهجمات "إرهابية" وما دامت السلطة الوطنية الفلسطينية لا تلاحق الفارين المطلوبين. ولكن السيد بيريز أعلن أن الإغلاق لن يشمل بعد الآن الصيادين الفلسطينيين الذين يصطادون في المياه القريبة من ساحل غزة. وذكر أيضا أنه سيُسمح من الآن فصاعدا بدخول الأغذية والدواء إلى قطاع غزة دون تعطيل. وذكر وزير البيئة يوسي سريد أنه لا ينبغي أن يُفرض الإغلاق

فرضا شاملا وينبغي السماح للفلسطينيين الذين لديهم سجل طويل يشهد على عدم لجوئهم إلى العنف بالدخول إلى إسرائيل. وأكد أن حماس هي المستفيد الوحيد من بطالة ٧٠ في المائة من السكان في الأراضي المحتلة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ آذار/مارس)

٢١٣ - وفي ٢٧ آذار/مارس، فرض حظر التجول على قريتي أبو قش وأبو شخيدم قبل مداهمة إسرائيلية للقريتين بعد ذلك بيومين. (هآرتس، ٢٩ آذار/مارس)

٢١٤ - وفي ٢٨ آذار/مارس، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي حظر التجول على ثلاث قرى مجاورة لأراضي جامعة بير زيت، هي بير زيت وأبو قش وأبو شخيدم - من أجل اعتقال سكانها. (جروسالم تايمز، ٥ نيسان/أبريل)

'٣' أشكال العقاب الجماعي الأخرى

٢١٥ - في ٢٤ كانون الثاني/يناير، ذكر مصدر في مركز دراسات الحقوق المدنية أن مكتب الداخلية الإسرائيلي لا يزال يصادر بطاقات هوية زوجات سكان القدس اللاتي يعشن في الخارج. وبموجب القانون الإسرائيلي يفقد المقيم بطاقة هويته إذا غادر المدينة لمدة تزيد على ٧ سنوات. (جروسالم تايمز، ٢٦ كانون الثاني/يناير)

٢١٦ - وفي ٤ آذار/مارس، وإثر هجومين انتحاريين قام بهما اثنان من سكان مخيم الفوار للاجئين، استُجوب جميع سكان المخيم الذكور في الهواء الطلق أثناء الليل وأرغموا على القعود في فناء تحت حراسة جيش الدفاع الإسرائيلي حتى الصباح. واحتجز نحو ٣٠ من السكان، منهم عدة شباب تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ سنة قالوا للجنود إنهم على استعداد للقيام بهجمات انتحارية. وشملت تدابير العقاب الذي أنزل بالمخيم، فرض حظر التجول فيه وقرار عدم إصدار أذون لسكانه للعمل في إسرائيل لمدة ثلاثة أشهر على الأقل. وصرح قائد منطقة الخليل بأنه سيجري اتخاذ تدابير عقابية قاسية ضد سكان المخيم الذي وصفه بأنه مرتع للقتلة "والإرهابيين". (هآرتس ٤ و ٥ آذار/مارس؛ جروسالم بوست، ٥ آذار/مارس)

٢١٧ - وفي ٥ آذار/مارس - أعلن قائد القيادة المركزية، اللواء إيلان بيران، أنه يحظر على المواطنين الإسرائيليين وعلى شركتي الحافلات "إيغيد" و "دان"، نقل الفلسطينيين عبر الخط الأخضر. وقد استهدف هذا التدبير إلى جانب إنشاء حزام أمني طوله ٣٥٠ كيلومترا وعرضه متران يعزل اسرائيل عن الضفة الغربية، الفصل تماما بين الاسرائيليين والفلسطينيين. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ آذار/مارس)

٢١٨ - وفي ١٦ آذار/مارس، وصلت إلى مخيم الفوار للاجئين مجموعة مكونة من قرابة ٤٠ حركيا إسرائيليا يساريا ومواطنا أجنبيا ومعها مؤن غذائية، إثر ما جاء في التقارير من وجود نقص في الأغذية في المخيم. ولكن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي المرابطين عند حاجز مقام على الطريق عند مدخل المخيم منعوا إدخال

أي مؤن الى المخيم، الأمر الذي أدى إلى تهريب بعض الأغذية الى المخيم. وأعلنت مجموعة من دعاة السلام المسيحيين عقب ذلك أنها ستبقى عند الحاجز الى أن يسمح لها بتوصيل المؤن. وبعد انقضاء عدة ساعات، وافق جيش الدفاع الاسرائيلي أخيرا على السماح بإدخال المؤن الى المخيم (هآرتس، ١٧ آذار/مارس)

٢١٩ - وفي ١٩ آذار/مارس، أقفل أرباب العمل في منطقة إيرتز الصناعية الكائنة في الجزء الشمالي من قطاع غزة أبواب مصانعهم احتجاجا على قرار الجيش بعدم السماح إلا للعمال البالغين من العمر ٣٠ سنة فما فوق، الذين يعملون لدى إسرائيليين، بدخول المنطقة الصناعية. وقد مُنع العمال العاملون في المصانع الفلسطينية والعاملون في صناعة الخدمات (المحال التجارية والمستودعات التي تورد الأغذية والأدوية الى غزة) منعا باتا من دخول هذه المنطقة، بينما سمح لأرباب العمل الفلسطينيين بدخولها ولكن بدون سياراتهم. وفي ٢٠ آذار/مارس وافق جيش الدفاع الإسرائيلي على تغيير القيود والسماح لجميع العمال الفلسطينيين بالعودة الى أعمالهم. ولكن ظل محظورا على أرباب العمل الفلسطينيين الدخول الى المنطقة الصناعية بسياراتهم. (هآرتس، ٢٠ و ٢١ آذار/مارس)

(ج) عمليات الطرد

٢٢٠ - في ٧ آذار/مارس، بعثت رابطة حقوق الإنسان في إسرائيل ومنظمة "بتسلم" برسالة الى رئيس الوزراء شمعون بيريز أعربتا فيها عن اعتراضهما الشديد على أي نية لطرد أقرباء "الإرهابيين"، ولا سيما أفراد أسرة يحيى عياش. وقالت الرابطة إن طرد الناس الأبرياء ليس عملا غير أخلاقي فحسب بل تترتب عليه أيضا تعقيدات على المستوى الدولي لا داعي لها وإنه لا يأتي بأي فوائد أمنية. (هآرتس، ٨ آذار/مارس)

٢٢١ - وفي ٢٠ آذار/مارس، أفيد بأن الهيئة الخاصة التي أنشئت لمكافحة الارهاب الذي يقوم به المهاجمون الانتحاريون قدمت توصياتها الى رئيس الوزراء. وشملت هذه التوصيات طرد المحتجزين المنتمين الى الجهاد الإسلامي وحماس، وطرد أعضاء الجناح السياسي لحماس (بمن فيهم رؤساء الرابطات المختلفة التابعة لحماس، والمتحدثون باسم حماس، والمشتركون في تحويل الأموال الى هذه الحركة)، وأفراد أسر المهاجمين الانتحاريين ولا سيما أقرباؤهم من الدرجة الاولى. (هآرتس، ٢٠ آذار/مارس)

(د) الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٢٢٢ - في ٣ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن من المقدر أن ما بين ٤٠ و ٤٢ في المائة من السكان العرب في القدس يعيش دون عتبة الفقر. (هآرتس، ٣ كانون الثاني/يناير)

٢٢٣ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن إسرائيل وافقت على إصدار ١٧٠ ترخيصا للتجار من قطاع غزة يسمح لهم بدخول اسرائيل والضفة الغربية والقدس بسياراتهم. وستكون الأذون صالحة لمدة ٢٤ ساعة، أي بزيادة ١٢ ساعة على الأذون السابقة. وذكر نبيل شعث، وزير التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني

أن إسرائيل تعتزم زيادة عدد الفلسطينيين المسموح لهم بالعمل في إسرائيل الى ٠٠٠ ٢٠. ووافقت إسرائيل أيضا، ولأول مرة، على منح الفلسطينيين حرية كاملة في تصدير واستيراد الصحف وغيرها من المواد المطبوعة دون رقابة إسرائيلية. وأكد شعث أن عودة ١٢٠ أسرة (٤٠٠ ١ شخص) من كندا إلى تل السلطان ستبدأ على الفور. (جروسالم تايمز، ٥ كانون الثاني/يناير)

٢٢٤ - وفي ٦ شباط/فبراير، نشر مكتب الإحصاءات الفلسطيني نتائج استقصاء ديمغرافي جديد شمل ٨٥٤ ١٤ أسرة معيشية في قطاع غزة والضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية). وتدل نتائج هذا الاستقصاء على أن ١٦ في المائة من سكان الضفة الغربية وغزة الذين تجاوزوا سن الخامسة عشرة أميون. ونسبة الأمية مرتفعة بوجه خاص لدى النساء (٢٤ في المائة). و ٨٢ في المائة فقط من الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٨ سنة ملتحقون بالمدارس. ولم يكمل التعليم الثانوي سوى ١٨ في المائة من السكان بينما لم يحصل على شهادة البكالوريوس أو على درجة أكاديمية عليا سوى ٤ في المائة. ومتوسط الأعمار في المجتمع الفلسطيني منخفض جدا: إذ تتراوح أعمار ٤٧ في المائة من السكان ما بين سنة و ١٥ سنة (وتتراوح أعمار ١٩ في المائة من هؤلاء بين سنة و ٤ سنوات و ٢٨ في المائة ما بين ٥ سنوات و ١٥ سنة). ويبين الاستقصاء أن الزواج بين الأقرباء أو بين أفراد الأسرة الممتدة (العشيرة) شائع جدا. ٢٩ في المائة من الأزواج في الأراضي أبناء عم، بينما ينتمي ٤٩ في المائة غيرهم الى العشيرة نفسها. والكثافة السكنية الفلسطينية مرتفعة: إذ يشغل الغرفة الواحدة أكثر من شخص في ٩١ في المائة من الأسر المعيشية الفلسطينية. ويبلغ متوسط الكثافة السكنية للغرفة الواحدة ٧,٨ في قطاع غزة و ٦,٧ في الضفة الغربية. وغالبية الفلسطينيين (٨٢ في المائة يملكون منازلهم، و ٤٠ في المائة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبرون أنفسهم لاجئين. (هآرتس، ٧ شباط/فبراير)

٢٢٥ - وفي ٨ شباط/فبراير، أفيد نقلا عن دراسة استقصائية ديمغرافية أجراها مكتب الإحصاءات الفلسطيني بأن من المتوقع أن يزداد عدد سكان قطاع غزة بمقدار الضعف في غضون الـ ١٥ سنة القادمة، وسبب ذلك أن معدل المواليد هو واحد من أعلى المعدلات في العالم. وأفاد رئيس المكتب، حسن أبو لبدة، بأن متوسط عدد الأطفال للمرأة الفلسطينية هو ٧,٤٤. لذلك يتوقع أن يزداد عدد سكان غزة الذي يبلغ حاليا ٠٠٠ ٩٣٤ نسمة بمقدار الضعف في غضون ١٥ سنة. وذكر السيد أبو لبدة أن غزة لن تستطيع، بسبب حالة الفقر التي تعيشها النهوض بعبء هذا النمو الديمغرافي، وحذر من انفجار ديمغرافي في النهاية. وعلى الرغم من هذا التنبؤ المخيف، فإن المسؤولين الفلسطينيين يحجمون، حسبما جاء في التقرير، عن الدعوة إلى تحديد النسل نظرا لأن ذلك يخالف التعاليم الإسلامية. وعلاوة على ذلك، دأب ياسر عرفات وغيره من الزعماء الفلسطينيين لسنوات على تشجيع الإنجاب بمعدلات عالية كسلاح في حربهم الديمغرافية ضد إسرائيل. (جروسالم بوست، ٨ شباط/فبراير)

٢٢٦ - وفي ١٧ شباط/فبراير، اتهم السيد نبيل شعث إسرائيل بشن حرب اقتصادية على مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية مستغلة الاتفاق الاقتصادي بين الجانبين ومحاولة الإضرار بالاقتصاد الفلسطيني وبتنميته المستقلة. وفي مؤتمر صحفي عقد في غزة قال السيد شعث إن اتفاقات السلام التي عقدتها اسرائيل مع

الفلسطينيين قد فتحت لها مجالات عديدة للتنمية الاقتصادية كما عززت روابطها مع بلدان أخرى. ومن الناحية الأخرى يواجه الفلسطينيون عقبات تضعها إسرائيل. وعلى حد قول شعث، تتخذ الحرب الاقتصادية ضد الفلسطينيين أوجها عديدة. واتهم إسرائيل باللجوء باستمرار إلى التدابير الأمنية مثل فرض القيود على حركة الشاحنات التي تنقل البضائع بين إسرائيل وغزة وبين المناطق الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية والأردن ومصر؛ وبوضع عقبات في المحادثات المتعلقة بالممرات الآمنة بين قطاع غزة والضفة الغربية؛ والتسبب في تأخير بناء ميناء بحري وميناء جوي. وادعى السيد شعث بأنه على الرغم من الزيادة الضخمة في حجم السلع والمواد الخام التي تدخل غزة، لا يُسمح إلا لبضع عشرات من الشاحنات بمغادرة القطاع وأن هناك ٢ ٠٠٠ شاحنة إسرائيلية تقوم بعملية النقل الآن. وذكر أيضا أنه بينما كانت ٥٠ شاحنة فلسطينية قبل اتفاقات أوسلو تقوم بنقل البضائع من الأردن، لا يسمح الآن إلا لـ ١٥ شاحنة بالقيام بذلك. وأوضح فيما يتعلق بالممرات الآمنة بين قطاع غزة والضفة الغربية بأن إسرائيل أضافت ثمانية شروط أخرى لفتح هذه الممرات وأن الجانب الفلسطيني رفض هذه الشروط. وذكر على سبيل المثال أن الفلسطينيين لا يقبلون أن يكون لإسرائيل الحق في إيقاف الفلسطينيين على طرق المرور الآمن ما لم يرتكبوا مخالفة أو جريمة أثناء سفرهم عليها. (هآرتس، ١٨ شباط/فبراير)

٢٢٧ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، داهمت وحدة من الجنود الإسرائيليين موقع بناء في أبو ديس من أجل إيقاف أعمال تشييد مدرسة تابعة للأونروا. وأكد متحدث باسم الأونروا أن السلطات الإسرائيلية أصدرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إذنا ببناء هذه المدرسة. وأشار هذا المتحدث إلى أن هؤلاء المسؤولين الإسرائيليين تدخلوا في منطقة تم تسليمها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وتخضع لتلك السلطة. (جروسالم تايمز، ١ آذار/مارس)

٢٢٨ - وفي ٢٣ شباط/فبراير، زار الخليل نحو ٦٠ عضوا من أعضاء حزب "ميريتس" السياسي واجتمعوا برئيس بلديتها مصطفى النتشة وعدة من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني. واشتكى السيد النتشة من مصادرة الأراضي لبناء طرق التفافية؛ ومن مواصلة إغلاق سوق الجملة في المدينة؛ وأوامر الهدم التي أرسلت إلى السكان في الأشهر السابقة؛ والمضايقات على أيدي المستوطنين. ووعد أعضاء حزب "ميريتس" بالعمل على إعادة فتح السوق وبالاهتمام فضلا عن ذلك بمسألة الطرق العدة المغلقة أمام المركبات الفلسطينية. وأعربوا أيضا عن أملهم في أن يتم إجلاء المستوطنين عن المدينة عما قريب. (هآرتس، ٢٥ شباط/فبراير)

٢٢٩ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، أفيد بأن ٥ ٠٠٠ نسمة يعيشون في مخيم الفوار للاجئين الواقع جنوب مستوطنة هاغاي. ويحتل المخيم مساحة صغيرة تابعة للمنطقة "باء" محاطة بالمنطقة "جيم". (وتخضع المنطقة باء للسيطرة الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة بينما تخضع المنطقة جيم للسيطرة الإسرائيلية فحسب.) ومجارير المخيم مكشوفة ويدعي سكانه بأنه لم تبق لهم أي أرض ولا حتى لدفن موتاهم. وتغطي الجدران شعارات تشيد بصانع القنابل يحيى عياش الذي جرى اغتياله. ومن الواضح أن نوع شعارات حماس المستخدمة يدل على مدى نفوذ حركة حماس في المخيم. ويقول أحد هذه الشعارات: "حركة المقاومة الإسلامية تستودع الله الشهيد يحيى عياش ذابح اليهود". ويقول شعار آخر: "الثأر. يا أتباع المهندس".

ويشعر سكان المخيم بالازدراء لعملية السلام. وهم لا يبدون أي ندم على الهجومين الانتحاريين اللذين ارتكبهما اثنان من سكان المخيم في القدس وعسقلان ويقولون إن الإسرائيليين قتلوا أعدادا أكبر بكثير من الفلسطينيين. وأفادت وكالة رويتر للأنباء عن مظاهر البهجة التي عمَّت الأقرباء والكثيرين غيرهم في المخيم عندما أكد منشور من حماس استشهاد المهاجمَين الانتحاريين. وقد كُتب على لافتة عُلقت في منزلي أسرتي المهاجمَين الانتحاريين عبارة "نحن لا نتقبل التعازي بل التهاني". (جروسالم بوست، ٢٨ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس)

٢٣٠ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، أفيد بأن وزارة الزراعة حظرت نقل المنتجات الزراعية من قطاع غزة إلى إسرائيل أو الضفة الغربية كتدبير من تدابير الإغلاق المفروض على الأراضي. (هآرتس، ٢٨ شباط/فبراير)

٢٣١ - وفي ١١ آذار/مارس، ذكر المتحدث باسم منسق أنشطة الحكومة في الأراضي، اللواء أورين شاهور، أنه قد تم تحريف ما قاله أمام مجلس الوزراء من أن قطاع غزة على شفا المجاعة. وادعى اللواء شاهور بأن من الممكن وصف الحالة في غزة بالصعبة أو الخطيرة، واعترف بأن من الممكن أن تتحول إلى مجاعة. (هآرتس، ١١ آذار/مارس؛ جروسالم بوست، ١٢ آذار/مارس)

٢٣٢ - وفي ١١ آذار/مارس، أفيد بأن جميع المصانع والمؤسسات التجارية في منطقة إيرتز الصناعية أقفلت أبوابها لعدم السماح لـ ٠٠٠ ٢ عامل فلسطيني و ١٦ رب عمل فلسطيني بدخولها إثر الهجوم التفجيري الذي وقع في تل أبيب في ٤ آذار/مارس. (هآرتس، ١١ آذار/مارس)

٢٣٣ - وفي ١١ آذار/مارس، أفيد بأن غالبية الأسر في قطاع غزة مرغمة على العيش على غذاء لا يتغير بسبب تضاؤل دخل السكان من جراء الإغلاق الذي فرض في ١٣ شباط/فبراير، ويعرض الفقر السكان أيضا للأمراض المعدية التي تسببها المياه الملوثة لأن معظم الأسر لا يقدر على شراء المياه النقية. يضاف إلى ذلك أن العاملين في الرعاية الصحية يخشون من أن يزداد تدهور الحالة الصحية للرضع الذين يعانون أصلا من سوء التغذية. (هآرتس، ١١ آذار/مارس)

٢٣٤ - وفي ١٢ آذار/مارس، ذكرت منظمة الأطباء لنصرة حقوق الإنسان، ومقرها تل أبيب، واتحاد لجان الصحة الفلسطينية أن إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة والقيود المفروضة على الانتقال بين القرى في الضفة الغربية أسفرت عن عدة وفيات وأنهما يعرضان حياة عدد كبير آخر للخطر. وعلى خلاف الحالة التي كانت سائدة أثناء عمليات الإغلاق السابقة، فإنه لا يسمح في هذا الإغلاق لمرضى القلب والسرطان بدخول إسرائيل أو القدس الشرقية للعلاج. وقد تلقت منظمة الأطباء لنصرة حقوق الإنسان قائمة بأسماء ٢٤ مريضا من هؤلاء المرضى من غزة تأخر علاجهم مدة أسبوع على الأقل بسبب الإغلاق. وأفاد وزير الصحة في السلطة الفلسطينية بأن السلطات الإسرائيلية منعت رضيعا وفتاة تبلغ من العمر ١٦ سنة، وكلاهما يعاني من مرض القلب، من الذهاب إلى الأردن للعلاج. وأشار كذلك إلى أنه منع من مغادرة الأراضي أيضا تسعة أطفال من الضفة الغربية وخمسة من غزة يعانون من مشاكل في الكلى ويحتاجون إلى عملية

غسيل للكلى في إسرائيل. ولما كان سكان الأراضي قد منعوا من دخول القدس الشرقية وإسرائيل، لم يتمكن العديد من الأطباء من الذهاب إلى العمل في مستشفى المقاصد، وهو أكبر مستشفى فلسطيني في القدس الشرقية. وعلى سبيل المثال، مر على وجود أحد مرضى القلب في وحدة العناية المركزة في المستشفى عشرة أيام لعدم وجود أحد يجري له العملية الجراحية اللازمة. وكما قال وزير الصحة في السلطة الفلسطينية فإن ٦٠ في المائة من الموظفين الطبيين قد منعوا من الوصول إلى أماكن عملهم. وذكر الوزير أن الموظف المسؤول عن المسائل الصحية في الإدارة المدنية في الضفة الغربية أصدر عددا من التصاريح للموظفين الطبيين وأفرقة التحصين ولكن الجنود لم يقبلوا بها ومنعوا هؤلاء الأشخاص من اجتياز الحواجز المقامة على الطرق. واضطرت هذه الأفرقة إلى اجتناب الحاجز واستخدام طرق خطرة، وألقي القبض على ٣٥ شخصا لدى عودتهم لخرقهم قيود الإغلاق. يضاف إلى ذلك أنه لا يسمح للسلطة الوطنية الفلسطينية بإدخال لقاحات للأطفال إلى غزة والضفة الغربية، ويفتقر عدد كبير من المستشفيات إلى المعدات والأدوية الضرورية. (هآرتس، ١٢ آذار/مارس).

٢٣٥ - وفي ١٢ و ١٣ آذار/مارس، سمح الجيش بدخول إمدادات غذائية من مصر وإسرائيل إلى قطاع غزة. وسمح بدخول الأدوية إلى القطاع عبر حاجز إيرتز. وقد اتخذ قرار السماح بدخول الإمدادات إلى غزة نظرا للمشاق الاقتصادية التي يعيشها السكان نتيجة للإغلاق. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ آذار/مارس)

٢٣٦ - وفي ١٣ آذار/مارس، اشتكى التجار والصناعيون في غزة من أن الإغلاق أوقف الأنشطة الانتاجية في معظم القطاعات في القطاع. وأشاروا إلى أن آلاف العمال فقدوا وظائفهم في غزة نفسها بالإضافة إلى فقدان نحو ٠٠٠ ٢٠ من سكان غزة لوظائفهم في إسرائيل. وأفاد أصحاب محال البقالة بأن خسائرهم لا تعزى إلى نقص الإمدادات بل إلى أن العديد من السكان لم يتقاضوا مرتباتهم في الأسابيع الأخيرة ولا يقدرون على شراء المواد الغذائية الأساسية. وتسبب الإغلاق أيضا في تكبد خسائر كبيرة في القطاع الزراعي لعدم التمكن من تصدير المنتجات الزراعية إلى الضفة الغربية أو إلى الخارج. وطالب ممثلو السلطة الفلسطينية بأن تفتح إسرائيل على الأقل المعبر الحدودي في رفح وتسمح بتصدير المنتجات الزراعية والزهور التي يوجد عشرة ملايين قطعة منها مخزنة في غرف التبريد طيلة الأسبوع الماضي. (هآرتس، ١٣ آذار/مارس)

٢٣٧ - وفي ١٥ آذار/مارس، أفيد بأن الإغلاق المفروض منذ ٨ آذار/مارس على مناطق الحكم الذاتي كان له تأثير شديد على مختلف قطاعات المجتمع. وقد عجز ما يزيد على ٢٤٥ مستوصفا عن تزويد الفلسطينيين بالخدمات الصحية بسبب القيود المفروضة على السفر. ومنعت إسرائيل أيضا توزيع الأدوية داخل الأراضي الواقعة تحت الحكم الفلسطيني، بما في ذلك لقاحات الأطفال. وعلى حد قول المدير العام لصناعة الصيد، تسببت القيود المفروضة على حركة الصيادين من أهل غزة في تكبد خسائر بلغت قيمتها ٠٠٠ ٧٩٥ دولار (جروسالم تايمز، ١٥ آذار/مارس)

٢٣٨ - وفي ١٦ آذار/مارس، خرج نحو ٢٠٠ شخص من سكان الخليل في مظاهرة احتجوا فيها على العنف والإغلاق ونادوا بالسلام. وتظاهر الآلاف من سكان غزة في ثلاث مظاهرات إضافية مستقلة احتجاجا على استمرار إغلاق الأراضي المحتلة وتدهور الحالة الاقتصادية في مناطق الحكم الذاتي. وأعرب المتظاهرون عن تأييدهم لعملية السلام ومعارضتهم لأي نوع من أنواع العنف أو العقاب الجماعي. وفي مظاهرة نظمها اتحاد نقابات العمال في غزة، تحركت قافلة من الحافلات و ١٠ جرارات تحمل منتجات زراعية ومركبات أخرى من رفح وانضم إليها متظاهرون من جميع مخيمات اللاجئين في غزة حتى وصل الموكب إلى حاجز إيرتز حيث ألقى المزارعون بالزهور الذابلة وبالفراولة والبطاطا الفاسدة على الأرض. وفي نهاية المظاهرة أمام مكاتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي، أدلى المنسق الخاص، تيرجي لارسن، ببيان حذر فيه من انهيار اقتصاد غزة إذا ما استمر الإغلاق على غرار ما كان عليه في الأسبوعين السابقين. وقال السيد لارسين لجمهور المستمعين إنه لم يسبق له منذ قدومه إلى القطاع قبل سبع سنوات أنه قلق على الحالة الاقتصادية في غزة مقدار قلقه عليها حاليا. وقال السيد لارسن إنه لن يكون هناك سلام حقيقي بدون وظائف أو أمن اجتماعي واقتصادي للشعب الفلسطيني. وأضاف أن عمليات الإغلاق تتسبب في معاناة مئات الآلاف من الناس وتضر بالاقتصاد وتجعل الناس يشعرون بأن السلام بدلا من أن يقترب آخذ في الابتعاد. وحسبما ورد في تقديرات مكتب المنسق الخاص، يتكبد الفلسطينيون في قطاع غزة والضفة الغربية في كل يوم من الإغلاق خسائر تبلغ قيمتها ٢,٤ مليون دولار في الدخول والإيرادات لعدم تمكن العمال من الذهاب إلى وظائفهم في إسرائيل. وهناك خسارة إضافية مقدارها مليون دولار تعزى إلى الحظر المفروض على تصدير المنتجات الزراعية. وقد تكبدت خزانة السلطة الفلسطينية خلال الشهر السابق خسارة تقدر بنحو ٣٦ مليون دولار في العوائد من ضريبة القيمة المضافة وضرائب الاستيراد بسبب توقف استيراد البضائع والمواد الخام من إسرائيل، وخسارة أخرى مقدارها ١٠ ملايين دولار في العوائد من الضرائب المفروضة على دخول العمال الذين يعملون في إسرائيل. (هآرتس، ١٧ آذار/مارس)

٢٣٩ - وفي ١٧ آذار/مارس، رفض مجلس الوزراء اقتراح وزير البيئة يوسف سريد بإرسال إمدادات غذائية من المخزون الإسرائيلي إلى الفلسطينيين. (جروسالم بوست، ١٨ آذار/مارس)

٢٤٠ - وفي ١٨ آذار/مارس، أفيد بأن نحو ٥٠٠ ٣ عامل في صناعة النسيج و ٠٠٠ ٤ عامل في مصانع البلاط ومعظم عمال البناء البالغ عددهم ٠٠٠ ١٨ في قطاع غزة أصبحوا عاطلين عن العمل بسبب توقف استيراد المواد الخام في القطاع. وأصبح عاطلا عن العمل أيضا بسبب الإغلاق عدة آلاف من سائقي سيارات الأجرة والشحن و ٠٠٠ ٥ صياد وآلاف من العمال الزراعيين. وأفيد أيضا بأن كل المنتوج الزراعي لقطاع غزة بما في ذلك الزهور والفراولة والفاكهة والخضر الموجود في دور التغليف ومستودعات التخزين وفي الحقول أخذ يتلف، منذ أن حظرت إسرائيل تصديره في ٢٥ شباط/فبراير. (هآرتس، ٨ آذار/مارس)

٢٤١ - وفي ١٩ آذار/مارس، قررت بعثة إنسانية إسرائيلية كانت في طريقها إلى غزة لإيصال مواد غذائية وأدوية من أجل الرضع في القطاع أن تعود أدراجها إلى إسرائيل بعد أن أجبرت على الانتظار لمدة أربع ساعات عند حاجز إيرتز وبعد أن عاملتها سلطات الأمن معاملة مهينة. ومنع ممثلو هذا التنظيم من دخول

القطاع. وتعتزم البعثة أن تعرب عن اعتراض بناء على القيود المفروضة على المسائل الإنسانية والصحية. وقد منع عشرات السكان بمن فيهم مرضى السرطان المحتاجين إلى علاج كيميائي، من الذهاب إلى إسرائيل طيلة الأسابيع الثلاثة السابقة. (هآرتس، ٢٠ آذار/مارس)

٢٤٢ - وفي ١٩ آذار/مارس، منعت السلطات العسكرية الإسرائيلية دخول شحنة من الحليب والدواء إلى منطقة غزة. (جروسالم تايمز، ٢٢ آذار/مارس)

٢٤٣ - وفي ١٩ آذار/مارس، أغلق أصحاب المصانع الإسرائيلية مصانعهم الواقعة على حدود منطقة غزة احتجاجا على قلة عدد العمال من غزة المسموح لهم بالعمل في مصانعهم. وقد منح نحو ١ ٠٠٠ عامل أذونا للعمل في مجمع إيرتز الصناعي لأول مرة منذ أن أغلقت إسرائيل الأراضي المحتلة في ٢٥ شباط/فبراير. وأعلنت إذاعة إسرائيل أنه لن يسمح بالدخول إلا لـ ٣٠٠ عامل يبلغون من العمر ٣٥ سنة فما فوق. وفي تطور منفصل، أفيد بأن إسرائيل تعتزم إحضار ٤٠ ٠٠٠ عامل من تايلند ليحلوا محل العمال الفلسطينيين. (جروسالم بوست، ٢٢ آذار/مارس)

٢٤٤ - وفي ٢١ آذار/مارس، أصدرت محكمة العدل العليا أمرا بتقديم تبرير وأعطت الدولة مهلة ٤٥ يوما لتعلل تخلفها عن ضمان السماح للموظفين الطبيين الفلسطينيين الذين لا يستغنى عنهم بالعودة إلى وظائفهم في مستشفيات القدس الشرقية حتى في أثناء الإغلاق. وقد أصدرت المحكمة هذا الأمر بناء على عريضة قدمها مستشفى المقاصد ورابطة حقوق الإنسان في إسرائيل ومنظمة الأطباء لنصرة حقوق الإنسان. وحسبما جاء في هذه العريضة، كانت المستشفيات الفلسطينية الأربعة في القدس الشرقية شبه مغلقة لأنه لم يسمح لمعظم موظفيها الذهاب إلى العمل. ويعيش نحو ٦٥ في المائة من موظفي مستشفى المقاصد في الأراضي المحتلة وقد منعوا من الذهاب إلى العمل طيلة الأسابيع الثلاثة السابقة. ولم يسمح لجراحي المستشفى ولإخصائيي الطب الداخلي بالعودة إلى المستشفى على الإطلاق. وأخذ الموظفون القليلون الباقون في المستشفى يعملون ليل نهار وقيل إنهم على وشك الانهيار من جراء الإجهاد. واضطر مستشفى أوغوستا فيكتوريا إلى إقفال جناح الأطفال وجناح المولودين قبل الأوان بسبب الافتقار إلى الأطباء. وعلى حد قول المحامي الذي يمثل رابطة حقوق الإنسان في إسرائيل، فإن هذا الوضع يشكل خطرا لا يستهان به على حياة المرضى. (هآرتس، ١٩ و ٢٢ آذار/مارس؛ جروسالم بوست، ٢٤ آذار/مارس)

٢٤٥ - وفي ٢٤ آذار/مارس، أفيد بأن اللجنة الأوروبية وافقت على مجموعة من مواد من المعونة الغذائية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وستستخدم هذه المنحة المقدمة من مكتب المساعدة الإنسانية التابع للاتحاد الأوروبي لشراء ٧٥٠ طنا من القمح وغيره من المواد الغذائية الأساسية. وقرر الاتحاد الأوروبي أيضا تقديم ٦١١ ٠٠٠ دولار إلى برنامج الأغذية العالمي لتمكينه من استيراد مواد غذائية أساسية أخرى مثل الأرز والسكر وكمية إضافية من دقيق القمح. (جروسالم بوست، ٢٤ آذار/مارس)

٢٤٦ - وفي ٢٧ آذار/مارس، حث دبلوماسيو عدة بلدان إسرائيل على ضمان إمكانية دخول السلع والمواد الخام إلى قطاع غزة بصورة منتظمة منعا لحدوث توقف تام في العمل الجاري في توفير مجموعة مواد طوارئ قيمتها ١٠٠ مليون دولار تنسقها الأمم المتحدة وتستهدف تقديم مساعدة قصيرة الأجل للمجتمع الفلسطيني في توفير العمالة. وجاء على لسان دبلوماسيين غربيين، أن البطالة عند الفلسطينيين زادت منذ أن خفضت إسرائيل بنسبة ٩٠ في المائة الـ ٠٠٠ ٣ طن من الأسمنت المسموح بدخولها عادة إلى غزة يوميا، فأصابت بذلك صناعة البناء التي توظف نحو ٠٠٠ ٢٣ شخص بالشلل. (جروسالم بوست، ٢٢ آذار/مارس)

٢٤٧ - وفي ٢٩ آذار/مارس، أفيد بأن كبار المسؤولين في السلطة الوطنية الفلسطينية قالوا إن الإعلانات الإسرائيلية المتعلقة بتخفيف قيود الإغلاق لا تتفق وواقع الحال على الأرض وإن الغرض منها هو مجرد الدعاية في وسائط الإعلام الإسرائيلية والدولية. وذكر هؤلاء المسؤولون، ومن بينهم وزراء العمل والصحة والتعليم والزراعة في السلطة، أن كمية السلع المسموح بمرورها عن طريق معبر كارني إلى قطاع غـــزة لا تفي بالحاجة للمواد الغذائية الأساسية أو المواد الخام كالأسمنت والمنسوجات. ونتيجة لهذه القيود، أصيبت صناعتا النسيج والبناء اللتان توفران العمالة لغالبية العمال في القطاع بالشلل مما أسفر عن تعطل ٠٠٠ ٥٠ ساكن عن العمل. يضاف إلى ذلك أن إسرائيل ما زالت تمنع غزة من تصدير معظم إنتاجها الزراعي. وذكر وزير الزراعة في السلطة الفلسطينية أنه على الرغم من أن السلطات الإسرائيلية أذنت بتصدير الإنتاج الزراعي، إلا أنه لم يسمح بمغادرة قطـــاع غزة في الأيام الأربعة السابقة إلا لأربع شاحنات تحمل ٠٠٠ ١٦٨ قطعة من الزهور (مقارنة بمليون في اليوم العادي) وثماني شاحنات تحمل ١٠٥ أطنان من الخضر (مقارنة بـ ٠٠٠ ١ طن في اليوم العادي). وكنتيجة مباشرة لهذا الوضع، انخفضت الأسعار في غزة وبقيت أطنان عديدة من المنتجات الزراعية دون جني بينما زادت الأسعار في أسواق الضفة الغربية بمقدار عشرة أضعاف. وعلى حد قول وزير العمل في السلطة الفلسطينية، تعطل عن العمل بسبب الإغلاق ٧٠ في المائة مـــن مجمـــــوع القوى العاملة الفلسطينية. وأعرب عن قلقه من الآثار الاجتماعية لهذا الوضع. (هآرتس، ٢٩ آذار/مارس)

٢٤٨ - وفي ٣٠ آذار/مارس دعت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لبحث مشكلة إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة وتدهور الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني. وأكد وزير الإعلام في السلطة الفلسطينية، ياسر عبد ربه، أن الإغلاق ومصادرة الأراضي والتأخر في إعادة نشر جيش الدفاع الإسرائيلي الموجود في الخليل إنما تشكل جميعها نوعا من إعلان الحرب على الشعـــب الفلسطيني. ويقول السيد عبد ربه إن عملية السلام لم تعد قائمة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣١ آذار/مارس)

٢٤٩ - وفي ٣٠ آذار/مارس، وعد رئيس البنك الدولي بتزويد السلطة الفلسطينية بـ ٢٠ مليون دولار كمعونة فورية لمساعدتها في التغلب على الآثار الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق الإسرائيلي للأراضي المحتلة الذي دام شهرا من الزمن. وذكر رئيس البنك الدولي الذي اجتمع بياسر عرفات في غزة أن مجموعة المعونة

الطارئة هذه ستكون بالإضافة إلى معونة أخرى قيمتها ٧٠ مليون دولار تنتظر موافقة البنك. (جروسالم بوست، ٣١ آذار/مارس)

(هـ) تطورات أخرى

٢٥٠ - في ٢٤ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن الحكومة الإسرائيلية أذنت للشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني المتقدم في السن، بالعودة إلى منزله في القدس. وجاء هذا الإذن بعد إعلان سابق بأنه لن يسمح له الإقامة إلا في الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. ووصف هذا الإذن بأنه بادرة إنسانية ولا يقصد به أن يكون سابقة. وفي تطور متصل بذلك سُمح أيضا لبسام أبو شريف، وهو "إرهابي" سابق ينتمي إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالعودة إلى القدس (جروسالم بوست، ٢٤ كانون الثاني/يناير)

٢٥١ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، عقدت حركة حماس اجتماعا في جامعة النجاح في نابلس لإحياء ذكرى المهاجمين الانتحاريين اللذين نفذا هجومين في القدس وعسقلان في ٢٥ شباط/فبراير، وقد أسفر هذان الهجومان عن قتل ٢٥ إسرائيليا وإصابة ٨٤ آخرين بجروح. (جروسالم بوست، ٢٨ شباط/فبراير)

٢٥٢ - وفي ٩ آذار/مارس، اجتمع الفلسطينيون الذين ساعدوا اسرائيل في الحصول على معلومات استخبارية في بيسان وطلبوا من الحكومة ألا تتخلى عنهم، وعقد هذا الاجتماع في قاعة في بيسان بعد أن تراجع صاحب فندق في نهاريا عن إذنه بعقد الاجتماع في فندقه. (هآرتس، ١٠ آذار/مارس)

٢٥٣ - وفي ١٧ آذار/مارس، أغلقت شرطة منطقة القدس صندوق الأراضي المقدسة للمساعدة والخلاص الموجود في ضاحية بيت حنينا بالقدس الشرقية. وجاء في أمر الإغلاق الذي وقعه قائد المنطقة الداخلية أن الصندوق يعمل، ضمن جملة أشياء، في الإشراف على تحويل الأموال إلى أسر حركيي حماس الذين نفذوا هجمات والذين قتلوا أو الموجودين في السجون. واتهم الصندوق فضلا عن ذلك بتحويل نقود إلى الأسر التي دمر جيش الدفاع الإسرائيلي منازلها. (هآرتس، ١٨ آذار/مارس)

٢ - التدابير التي تمس بعض الحريات الأساسية

(أ) حرية التنقل

٢٥٤ - في ٩ كانون الثاني/يناير، صرح كبير مراقبي الاتحاد الأوروبي لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني بأن القيود التي فرضتها اسرائيل على حرية الحركة يمكن أن تعيق الحملة الانتخابية. وفي تطور متصل بذلك، أفادت منظمة رصد السلام بأن أعضاء اللجنة الانتخابية المركزية الفلسطينية والمراقبين الفلسطينيين أرغموا على الانتظار لما يزيد على الساعة عند الحواجز المقامة على الطريق عند مدخل القدس، على الرغم من حيازتهم لتصاريح المرور الاسرائيلية المخصصة لكبار الشخصيات. وذكر المتحدث باسم منسق أنشطة الحكومة في الأراضي ردا على هذه الادعاءات، أن كون اللجنة الانتخابية المركزية قد أصدرت أذونا لـ ٥٠٠ ١ مراقب لا يعني أن الحاصلين على هذه الأذون لا يشكلون خطرا أمنيا. (جروسالم بوست، ١٠ كانون الثاني/يناير)

٢٥٥ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير، منعت إدارة الاتصال محامية اسرائيلية كانت قد وكلت عن آلاف الفلسطينيين أمام المحاكم الاسرائيلية خلال ٢٠ سنة تقريبا مضت، من دخول قطاع غزة. وجاء في التقرير أن هذه المحامية وصلت الى حاجز إيرتز بعد أن أكدت لها نيابة الدولة أن بإمكانها دخول غزة بناء على دعوة من السلطة الوطنية الفلسطينية ووفقا للوائح. وجاء ممثل رسمي من اللجنة الأمنية الفلسطينية شخصيا للقاء المحامية في مكتب التنسيق والاتصال ولكن دون جدوى. (هآرتس، ١٢ كانون الثاني/يناير)

٢٥٦ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الوزراء شمعون بيريز أن اسرائيل ستزيد من عدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم باجتياز الخط الأخضر، من أجل المساعدة على تحسين الحالة الاقتصادية في الأراضي. ويشمل هذا العدد ٠٠٠ ٣ عامل فلسطيني من الخليل. (جروسالم بوست، ٢٥ كانون الثاني/يناير)

٢٥٧ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، رفع جيش الدفاع الاسرائيلي القيود المفروضة على حرية حركة سكان الضفة الغربية قبل صلاة الجمعة في شهر رمضان في الحرم الشريف. (هآرتس، ٢٨ كانون الثاني/يناير)

٢٥٨ - وفي ٩ شباط/فبراير، حظرت السلطات الأمنية على سكان الأراضي دخول اسرائيل بسياراتهم الخاصة إثر تلقيها تحذيرات من احتمال تهريب سيارة ملغومة الى اسرائيل من قطاع غزة. ولم يسمح لأي من أسر المحتجزين بدخول اسرائيل (هآرتس، ٩ شباط/فبراير)

٢٥٩ - وفي ١١ شباط/فبراير، أفيد بأن السلطات الأمنية قررت السماح للعمال من الأراضي البالغة أعمارهم ٣٠ سنة فما فوق بدخول اسرائيل. وقيل إنه سمح حتى الآن لنحو ٠٠٠ ٥٦ عامل بدخول اسرائيل. (هآرتس، ١١ شباط/فبراير)

٢٦٠ - وفي ١٦ شباط/فبراير، أفيد بأنه يتعين على الصحفيين الفلسطينيين ابراز بطاقات صحفية صادرة عن الحكومة الاسرائيلية لكي يسمح لهم بدخول القدس. وقد حرم العديد من الصحفيين من دخول المدينة نتيجة لهذه الممارسة. (جروسالم تايمز، ١٦ شباط/فبراير)

٢٦١ - وفي ٥ آذار/مارس، فرضت قوات الأمن الاسرائيلية حصارا على ٤٦٥ قرية عربية في الضفة الغربية وعزلت المدن الخاضعة للحكم الذاتي الفلسطيني، فحاصرت عمليا ١,٢ مليون فلسطيني. وعمم جيش الدفاع الاسرائيلي منشورات تخطر السكان بأنهم ممنوعون من مغادرة قراهم. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ آذار/مارس)

٢٦٢ - وفي ٦ آذار/مارس، بعثت منظمة الأطباء لنصرة حقوق الإنسان رسالة عاجلة الى رئيس الوزراء شمعون بيريز سردت فيها عدة قيود مفروضة على حرية الحركة دون التمييز بين الأبرياء والمذنبين. واستشهدت الرسالة بحالة توفيت فيها امرأة فلسطينية من غزة نتيجة الإغلاق وكان أطباؤها قد قرروا في ٢٥ شباط/فبراير إرسالها على الفور الى اسرائيل للعلاج. ولم يصدر إذن بدخولها الى اسرائيل إلا في ٢٧ شباط/فبراير. وأرغمت سيارة الاسعاف التي كانت تقلها على الانتظار مدة خمس ساعات عند حاجز إيرتز وتوفيت المرأة عند الوصول الى المستشفى. وذكر وزير الصحة في السلطة الفلسطينية أن مقابل كل واحدة من هذه الحالات المعلنة توجد عشرات أخرى غير مبلغ عنها. (هآرتس، ١٢ آذار/مارس)

٢٦٣ - وفي ٩ آذار/مارس، توفي رضيع فلسطيني من قلقيلية عمره ثلاثة أشهر، كان مصابا بداء الربو، في طريقه الى أحد المستشفيات في طولكرم، وذلك بسبب رفض الجنود السماح لسيارة الاسعاف التي كانت تقله باجتياز حاجز في شمال قلقيلية. وعادت سيارة الاسعاف أدراجها الى قلقيلية بعد الانتظار عند الحاجز لمدة ساعة ونصف. ولما تدهورت حالة هذا الرضيع نقل الى المستشفى مرورا بالقرى المجاورة باستخدام طريق خال من الحواجز. وعند وصوله الى المستشفى كان قد فات الأوان واستحال إنقاذ حياته. وجاء في التقرير أن هذه الأسرة نفسها كانت قد أصيبت قبل ذلك بثلاث سنوات بنكبة مماثلة عندما توفيت ابنتها البالغة من العمر سنتان بسبب نقص العلاج في أثناء إغلاق سابق كان مفروضا على قلقيلية. وأعرب مصدر من القيادة المركزية عن أسفه لهذه المأساة ولكنه أشار الى أنه لم تكن لدى هذه الأسرة التصاريح اللازمة للمرور عبر الحاجز. وادعى هذا المصدر بأن "الارهابيين" يستخدمون مختلف الوسائل، بما في ذلك التنكر، من أجل العبور الى اسرائيل. (هآرتس، ١٢ آذار/مارس؛ جروسالم بوست، ١٣ آذار/مارس)

٢٦٤ - وفي ١٠ آذار/مارس، رفضت السلطة الوطنية الفلسطينية عرضا اسرائيليا بإصدار تصاريح تسمح للفلسطينيين بالتنقل بين قرى ومدن الضفة الغربية. (جروسالم تايمز، ١٥ آذار/مارس)

٢٦٥ - وفي ١١ آذار/مارس، رفعت اسرائيل حظر التجول الذي فرضته على قرى الضفة الغربية في ٥ آذار/مارس، من أجل السماح للفلسطينيين بالتمون بالأغذية. وقد رفع حظر التجول لمدة ١٢ ساعة بدءا

بالساعة بالسادسة صباحا وسمح للفلسطينيين بالتنقل بين قرية وأخرى ولكنهم ظلوا ممنوعين من دخول اسرائيل. (هآرتس، ١١ و ١٢ آذار/مارس؛ جروسالم بوست، ١٢ آذار/مارس)

٢٦٦ - وفي ١١ آذار/مارس، أفيد بأن مركز الحقوق والقانون في غزة نشر قائمة بأسماء ٢٥ مريضا ممنوعين بسبب الإغلاق من تلقي العلاج الضروري خارج قطاع غزة. وتشمل القائمة ثلاثة رضع مصابين بأمراض في القلب. وبالاضافة إلى ذلك توفي مريضان متقدمان في السن بسبب تأخر السماح بنقلهما إلى مستشفيين في تل أبيب والأردن. (هآرتس، ١١ آذار/مارس)

٢٦٧ - وفي ١١ آذار/مارس، وضعت إمرأة فلسطينية حامل توأمين وقد جاءها المخاض في أثناء نقلها من قرية نحالين إلى أحد المستشفيات في بيت لحم، وتوفي المولودان عقب ذلك عندما أرغمت السيارة التي كانت تقلها على الانتظار عند أحد الحواجز العسكرية. وروى أخو زوج الامرأة واسمه عمر زيد، أنه طُلب إليه في الساعة ٥/٤٥ صباحا أن يسارع بنقل زوجة أخيه إلى المستشفى عندما بدأ عندها الطلق. ولما كان جيش الدفاع الاسرائيلي قد أعلن أن الإغلاق الداخلي سيرفع بين السادسة صباحا والسادسة مساء فلم يتوقع أن يكون هناك أي تأخير. ومع ذلك طلب إلى أبويه البالغين من العمر ٦٥ عاما و ٧٠ عاما مرافقته على أمل أن يسهل وجودهما التعامل مع جنود جيش الدفاع الاسرائيلي. وعند وصولهم إلى حاجز عسكري مقام عند مدخل بيت لحم في الساعة ٦/١٠ صباحا بدأت الامرأة في وضع مولودها الأول. وقال السيد زيد إنه طلب من الجنود أن يفسحوا الطريق أو يطلبوا سيارة اسعاف عسكرية على الفور ولكنهم رفضوا ذلك. وقال إنهم أرغموا على الانتظار عند الحاجز لمدة ساعة تقريبا تشاجروا خلالها مع الجنود. وحوالي الساعة ٧/١٥ صباحا ولد الطفل الثاني. وانطلقت الأسرة بعد أن نفذ صبرها مخترقة الحاجز وواصلت سيرها إلى المستشفى. ولكنهم أرغموا على الانتظار مرة ثانية عند حاجز مقام عند مخرج القرية. وعندما وصلوا إلى المستشفى كان المولودان قد فارقا الحياة. وذكر الجيش، وقد فتح تحقيقا أن التحقيق الأولي خلص إلى أن أحد المولودين توفيا في المنزل قبل وصول هذه الامرأة إلى الحاجز. وأشارت المصادر العسكرية إلى أن جيش الدفاع الإسرائيلي يحقق الآن فيما إذا كان هؤلاء الجنود لم يسمحوا للامرأة بعبور الحاجز وفيما إذا كان لذلك علاقة بوفاة المولود الثاني. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ آذار/مارس)

٢٦٨ - وفي ١٢ آذار/مارس، أغلق جسر البني حتى إشعار لاحق. ومنعت إسرائيل أيضا الفلسطينيين المقيمين في الخارج من العودة إلى الضفة الغربية حتى لو كانت لديهم الوثائق اللازمة. (جروسالم تايمز، ١٥ آذار/مارس)

٢٦٩ - وفي ١٥ آذار/مارس، خفف جيش الدفاع الاسرائيلي عددا من القيود الناشئة عن الإغلاق كسماحه للفلسطينيين بحرية الحركة داخل الأراضي. (جروسالم بوست، ١٨ آذار/مارس)

٢٧٠ - وفي ١٧ آذار/مارس، سمح جيش الدفاع الإسرائيلي لنحو ١ ٠٠٠ عامل من غزة بدخول منطقة إيرتز الصناعية. وأخضع هؤلاء العمال لفحوص أمنية طويلة بما في ذلك التفتيش الجسدي. (هآرتس، ١٨ آذار/مارس)

٢٧١ - وفي ١٨ آذار/مارس، أفيد بأن مرضى السرطان، بمن فيهم الأطفال، لا يزالون ممنوعين من مغادرة قطاع غزة لتلقي العلاج الكيميائي أو لغسيل الكلى. وجاء في تقرير أعدته وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية أن السلطات الإسرائيلية لم تقبل في الفترة ما بين ٢٥ شباط/فبراير و١٤ آذار/مارس سوى ثمانية طلبات من بين ٩٢ طلبا لمرضى فلسطينيين يحتاجون إلى تلقي العلاج في مستشفيات الضفة الغربية. (هآرتس، ١٨ آذار/مارس)

٢٧٢ - وفي ١٨ آذار/مارس، أفيد بأن مرور السلع عبر حاجز كارني تعطل لعدة أيام بعد أن تبين أن المهاجم الانتحاري الذي نفذ الهجوم في تل أبيب في ٤ آذار/مارس تسلل إلى إسرائيل عبر هذا الحاجز. (هآرتس، ١٨ آذار/مارس)

٢٧٣ - وفي ٢٠ آذار/مارس، سمح لـ ٢٥٠ طبيبا وممرضة بدخول مستشفيات أوغوستا فيكتوريا (المطلع) والقديس حنا والمقاصد في القدس الشرقية. وجاء قرار السماح للموظفين الطبيين بالعودة إلى المستشفيات بعد أن قدمت رابطة حقوق الإنسان في إسرائيل ومنظمة الأطباء لنصرة حقوق الإنسان عريضة إلى محكمة العدل العليا تطالبان فيها بالسماح للموظفين الطبيين من الأراضي بدخول القدس الشرقية على الفور. (هآرتس، ١٩ و ٢٢ آذار/مارس)

٢٧٤ - وفي ٢٣ آذار/مارس، أذن جيش الدفاع الإسرائيلي للعمال الفلسطينيين الحائزين لأذون عمل بالعودة إلى أعمالهم في المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وبعض مناطق وادي الأردن. ولكن المتحدث باسم الجيش أكد أنه لا يزال محظورا على الفلسطينيين دخول إسرائيل. (جروسالم بوست، ٢٤ آذار/مارس)

٢٧٥ - وفي ٢٥ آذار/مارس، اشتكى وزير البيئة، يوسي سريد، إلى مجلس الوزراء من رفض السماح للمرضى الفلسطينيين بالدخول للعلاج. وقال السيد سريد بأنه أثار مسألة تلقي العلاج الطبي في أثناء الإغلاق وأكد له مرات عديدة بأن المسألة سـُويت. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ آذار/مارس)

٢٧٦ - وفي ٢٥ آذار/مارس، سمح جيش الدفاع الإسرائيلي لساكن فلسطيني من صفا (منطقة رام الله) بدخول اسرائيل ليكون بجانب إبنته البالغة من العمر ٩ سنوات والتي ترقد في أحد مستشفيات القدس في حالة خطرة ويعتقد أطباؤها أنها لن تعيش أكثر من بضعة أيام. وقد صدر الإذن بعد عدة ساعات من تقديم رابطة حقوق الإنسان في إسرائيل طلبا الى محكمة العدل العليا لنقض قرار سابق لا يسمح إلا للأم

بدخول القدس. وشرحت الرابطة في الالتماس الذي قدمته إلى السلطات الأمنية أن التأخير في إصدار الإذن قد يحرم الأب من رؤية إبنته وهي على قيد الحياة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ آذار/مارس)

٢٧٧ - وفي ٣١ آذار/مارس، نظم الكشافة الفلسطينيون من بيت لحم مظاهرة عند حاجز خارج المدينة احتجاجا على الاغلاق الذي يمنعهم من الاشتراك كعادتهم في موكب أحد الشعانين في القدس. (جروسالم بوست، ١ نيسان/أبريل)

(ب) حرية التعليم

٢٧٨ - في ٥ و ٦ آذار/مارس، أمر جيش الدفاع الاسرائيلي باغلاق ست مؤسسات منتسبة إلى حركة حماس اشتبه في قيامها بتحويل الأموال الى "الإرهابيين" المنتمين لحماس. ومن هذه المؤسسات المعهد التقني والكلية الإسلامية في أبو ديس حيث عثرت سلطات الأمن، كما جاء في التقرير، على كمية كبيرة من المواد التحريضية، والكلية الاسلامية في الخليل التي يسميها المسؤولون العسكريون "منبت الإرهابيين"، وكلية الفنون في الخليل، والرابطة الخيرية الاسلامية ورابطة الشبان المسلمين. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ آذار/مارس)

٢٧٩ - وفي ٧ آذار/مارس أغلقت الشرطة جمعية العلوم والثقافة الاسلامية في القدس لاشتباهها في استخدام هذه المؤسسة لتحويل الأموال إلى حركة حماس. وصودرت وثائق الجمعية ومعداتها الحاسوبية؛ ويعتقد أن رئيسها جميل حمامي، وهو من كبار الأعضاء في حركة حماس، هرب من القدس طالبا اللجوء في رام الله. وذكر متحدث باسم الشرطة أن أمر الإغلاق وقع وفقا لقانون مكافحة الإرهاب الصادر في عام ١٩٤٨. ولكن المصادر الفلسطينية ادعت بأن هذه المؤسسة لا تعنى إلا بأنشطة الرعاية الاجتماعية وبالأنشطة التعليمية وأن السيد حمامي وإن كان من كبار أعضاء حماس، يعد من الشخصيات المعتدلة التي عولت عليها إسرائيل والسلطة الفلسطينية على السواء قبل موجة الهجمات الأخيرة. (جروسالم بوست، ٨ آذار/مارس)

٢٨٠ - وفي ٨ آذار/مارس، أفيد بأن مجلس خريجي الجامعات طالب بأن تلغي السلطات الإسرائيلية أمر إغلاق كلية الهندسة بجامعة الخليل. وداهم جيش الدفاع الإسرائيلي مقر الكلية الإسلامية للعلوم في أبو ديس في إطار قرار اسرائيلي يقضي بإغلاق سلسلة من المؤسسات الفلسطينية. (جروسالم تايمز، ٨ آذار/مارس)

٢٨١ - وفي ١١ آذار/مارس، أمر قائد القيادة المركزية اللواء إيلان بيران جميع سكان غزة الذين يدرسون في كليات الضفة الغربية وجامعاتها بالحضور على الفور إلى مكاتب الاتصال المدني من أجل تسجيلهم وإرجاعهم إلى غزة. وذكر اللواء بيران أن الطلبة الذين لا يمتثلون لهذا الأمر سيعتبرون مخالفين للقانون ويواجهون العواقب المترتبة على ذلك. وطالب الجيش أيضا بأن تطرد السلطة الوطنية الفلسطينية الطلبة الذين هم من سكان غزة الموجودين حاليا في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. ويقول مصدر عسكري إن

السلطة رفضت القيام بذلك. وذكر بيران أنه تقرر اتخاذ هذا التدبير لأن الطلبة من قطاع غزة يشكلون المجموعة الأساسية الرئيسية من حركيي حماس في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ آذار/مارس)

٢٨٢ - وفي ١١ آذار/مارس، صرح اللواء بيران بأن على الطلبة من سكان غزة الذين يدرسون في جامعات الضفة الغربية أن يتصلوا بمكاتب لجان الاتصال الفلسطينية الإسرائيلية ليتسجلوا قبل إرجاعهم إلى ديارهم. وأضاف بيران بأن الذين لا يمتثلون لهذا الأمر يخرقون القانون ويعتبرون مقيمين في الضفة الغربية بصورة غير قانونية. (جروسالم تايمز، ١٥ آذار/مارس)

٢٨٣ - وفي ١٥ آذار/مارس، أفيد بأن جيش الدفاع الاسرائيلي داهم جامعة الخليل وكلية الفنون في الخليل وأغلقهما بعد تفتيشهما. وفي تطور منفصل، أغلق جيش الدفاع الإسرائيلي مقر مركز الثقافة والعلوم الإسلامية في منطقة ضاحية البريد في شمال القدس. وأدعت السلطات الإسرائيلية بأن المركز يتلقى أموالا من حركة حماس. (جروسالم تايمز، ١٥ آذار/مارس)

٢٨٤ - وفي ١٨ آذار/مارس، أكد بيان صادر عن اتحاد المعلمين الفلسطينيين أن الحصار الإسرائيلي لمناطق الحكم الذاتي كان له أثر ضار بالعملية التعليمية. وأضاف البيان بأن الإغلاق منع ما يزيد على ٠٠٠ ٧٠٠ طالب وأكثر من ٠٠٠ ٢٤ معلم من الذهاب إلى مدارسهم. وقد أثر الحظر بوجه خاص على المدارس في القدس حيث أصبح النظام التعليمي على شفا الإنهيار. (جروسالم تايمز، ٢٢ آذار/مارس)

٢٨٥ - وفي ٢٨ آذار/مارس، لمت قوات الأمن ما بين ٣٧١ و ٣٧٦ فلسطينيا معظمهم طلبة من غزة في عملية عسكرية موسعة شملت ثلاث قرى واقعة شمال رام الله. وذكر الجيش أن هذه العملية استهدفت لم "الإرهابيين" والطلبة المشبوهين من قطاع غزة الذين أعلن وجودهم في الضفة الغربية غير قانوني إثر موجة الهجمات الانتحارية الأخيرة. وقامت قوات الأمن، ومعها جنود مظلات ووحدات سرية وأفراد شرطة، تحت ستار الليل، بمداهمة مضاجع الطلبة الداخليين والمنازل الخاصة في بير زيت وقريتي أبو قش وشخيدة، وراحو يقرعون الأبواب بشدة ويجرون المشبوهين إلى الخارج وأخذ الذين ألقي القبض عليهم معصوبي الأعين إلى ملعب للكرة في بير زيت حيث استجوبوا بشأن صلاتهم المشتبه فيها بالمقاتلين الإسلاميين. ونظم مئات الطلبة والشباب مظاهرة بالقرب من مكتب الاتصال المشترك بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، القريب من رام الله، احتجاجا على هذه المداهمة التي قيل إنها أكبر مداهمة منذ أن بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي في الاشتراك مع السلطة الفلسطينية في مراقبة معظم القرى العربية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٩ آذار/مارس)

٢٨٦ - وفي ٢٨ آذار/مارس، داهم جيش الدفاع الاسرائيلي نحو ٥٠ شقة سكنية في ثلاث قرى محيطة بالحرم الجامعي لجامعة بير زيت - وهي بير زيت وأبو قش وأبو شخيدم. وحطم الجنود أثاث هذه الشقق وبعثروا المتاع على الأرض. واعتقل نحو ٣٧٠ من السكان منهم ٢٨٠ طالبا في جامعة بير زيت. وأفيد بأن

الجيش عزل الطلبة عن غيرهم من سكان المنطقة قبل نقلهم الى قاعدة اسرائيلية في بيتونيا. وظل هؤلاء الطلبة مربوطي الأيدي ومعصوبي الأعين لمدة ١٣ ساعة في انتظار استجوابهم. وعند المساء كان قد أفرج عن ١٥ فقط من الـ ٢٨٠ طالبا. (جروسالم تايمز، ٥ نيسان/أبريل)

(ج) حرية العبادة

٢٨٧ - في ٤ كانون الثاني/يناير، أعلن جيش الدفاع الاسرائيلي أن مغارة الأولياء (الحرم الابراهيمي) ستغلق أمام المسلمين واليهود على السواء من ٧ الى ١٢ كانون الثاني/يناير. وذكر المتحدث باسم جيش الدفاع الاسرائيلي أن المزار سيغلق لأسباب أمنية وسوقية. وأفيد بأن آخر إغلاق لمغارة الأولياء كانت لمدة أسبوع في أيلول/سبتمبر. (جروسالم بوست، ٥ كانون الثاني/يناير)

٢٨٨ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أذن رئيس الوزراء ووزير الدفاع شمعون بيريز، بناء على توصية سلطات الأمن، بإغلاق قطاع غزة وفرض قيود على حرية حركة سكان الضفة الغربية لمنع تدفق أفواج كبيرة من الفلسطينيين على القدس بمناسبة اقامة أول صلاة جمعة من شهر رمضان في الحرم الشريف. وأفادت المصادر الأمنية بأنه وفقا للقرار المتخذ، سيغلق قطاع غزة ولن يسمح لسكانه بالذهاب الى القدس. أما فيما يتعلق بالضفة الغربية فلن يسمح بدخول القدس إلا للرجال الذين تزيد أعمارهم على ٣٠ سنة. وقيل إن هذا القرار اتخذ إثر ورود تقارير استخبارية عن احتمال محاولة بعض العناصر داخل حماس تنفيذ هجوم في القدس انتقاما لمقتل يحيى عياش. (هآرتس، ٢٦ كانون الثاني/يناير)

٢٨٩ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، اشترك ما يزيد على ٠٠٠ ١٦٠ مسلم في أول صلاة جمعة تقام في شهر رمضان في الحرم الشريف. ونشر مئات من أفراد الشرطة ومن أفراد شرطة الحدود عند مدخل الحرم الشريف وفي القدس القديمة وفي أجزاء أخرى من القدس الشرقية. وعند مدخل الحرم الشريف، أخذ أفراد الشرطة بطاقات الهوية من المصلين الشبان الذين بدوا لهم محل الارتياب واحتفظوا بها حتى نهاية الصلاة. وشملت جماعة المصلين سكان القدس الشرقية والمسلمين من مواطني اسرائيل وسكان الضفة الغربية الذين تزيد أعمارهم على ٣٠ سنة الحاصلين على تصريح لدخول اسرائيل. ولم يسمح لسكان قطاع غزة بالقدوم الى القدس. وقد وصل آلاف من سكان الضفة الغربية الى الحواجز المقامة عند مدخل القدس ولكنهم ردوا على أعقابهم لعدم استيفائهم الشروط المطلوبة لدخول المدينة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٨ كانون الثاني/يناير)

٢٩٠ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، حجزت جميع قاعات الصلاة في مغارة الأولياء للمصلين المسلمين، من الساعة الرابعة بعد الظهر حتى الساعة العاشرة مساء. (هآرتس، ٢٦ كانون الثاني/يناير)

٢٩١ - وفي ٢ شباط/فبراير، اشترك ما بين ٠٠٠ ٢٠٠ و ٠٠٠ ٢٢٠ مسلم من القدس الشرقية والضفة الغربية في صلاة الجمعة الثانية من شهر رمضان في الحرم الشريف، بينما انتشر آلاف من أفراد الشرطة وأفراد شرطة الحدود في المدينة. ولم يسمح بدخول القدس إلا لسكان الضفة الغربية الذين تزيد أعمارهم

على ٣٠ سنة ولديهم تصريح دخول اسرائيل. وقد وصل آلاف غيرهم من السكان الى الحواجز المقامة عند مدخل المدينة ولكن لم يسمح لهم بالدخول لعدم استيفائهم الشروط المطلوبة. واشتكى العديد من السكان من أن الجنود يمنعونهم من أداء فريضة دينية. وصرحت سلطات الأمن بأن القيود المفروضة على عدد المصلين المسموح لهم بدخول الحرم الشريف تسمح بالسيطرة على الموقف على نحو أفضل. وأشارت الى أنها تلقت تنبيهات الى قرب وقوع هجوم واضطرابات. ولكن كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية قالوا إنه لا يوجد مبرر لهذه القيود التي وصفوها بأنها تدبير سياسي يؤثر في حرية العبادة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ شباط/فبراير)

٢٩٢ - وفي ٥ شباط/فبراير، صدر أمر عسكري اسرائيلي بإغلاق الجمعية الدينية الإسلامية في الخليل حتى ١ نيسان/أبريل. (جروسالم تايمز، ٩ شباط/فبراير)

٢٩٣ - وفي ٩ شباط/فبراير، أدى صلاة الجمعة الثالثة من شهر رمضان في الحرم الشريف ما بين ٠٠٠ ٢٤٠ و ٠٠٠ ٢٩٠ مسلم في جو ساده الهدوء بينما انتشرت شرطة الحدود ووحدات الشرطة في منطقة الحرم الشريف وما حولها منعا للاضطرابات. ومنع الجيش سكان الضفة الغربية الذكور الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة من دخول القدس للتقليل من فرص التحريض في الصلاة. وخلافا للجمعتين السابقتين من شهر رمضان، سمح لسكان قطاع غزة بدخول القدس وفقا للمعايير نفسها المطبقة على سكان الضفة الغربية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١١ شباط/فبراير)

٢٩٤ - وفي ١٥ شباط/فبراير، رفع جيش الدفاع الاسرائيلي جزءا من الإغلاق المفروض على الأراضي وسمح لسكان الضفة الغربية بالقدوم الى القدس للصلاة في الحرم الشريف. واشترط أن يكون سن الرجال فوق ٣٠ سنة بينما لم يشترط حد لعمر النساء. واشترط أن يكون الرجال والنساء حائزين لتصاريح صالحة لدخول اسرائيل. (هآرتس، ١٦ شباط/فبراير)

٢٩٥ - وفي ١٦ شباط/فبراير، قدم الى القدس ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠٠ مسلم لأداء صلاة الجمعة الأخيرة من شهر رمضان. واتخذت تدابير أمنية مشددة في كل أنحاء المدينة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٨ شباط/فبراير)

(د) حرية التعبير

٢٩٦ - في ١٠ كانون الثاني/يناير، أفيد بأنه لن يسمح إلا لما يقل عن ٠٠٠ ٥ من بين ٠٠٠ ٤٥ ناخب فلسطيني مؤهل من سكان القدس بالتصويت فيها في الانتخابات الفلسطينية المقبلة، بسبب رفض إسرائيل فتح مراكز اقتراع إضافية في هذه المدينة. وسيضطر الناخبون بالتالي للسفر إلى مراكز اقتراع خارج المدينة للإدلاء بأصواتهم يوم الانتخابات الموافق ٢٠ كانون الثاني/يناير. وقال مسؤولو السلطة الفلسطينية إن القيود المفروضة على التصويت إنما هي جزء من الإجراءات الإسرائيلية العامة لتشديد القبضة على الحملة والأنشطة الانتخابية في هذه المدينة. وأشار عدنان أبو ميزر رئيس اللجنة الانتخابية المركزية

لمنطقة القدس إلى أن إسرائيل حظرت الاجتماعات في الخلاء في القدس بينما يتعين الحصول على إذن مسبق من الشرطة لعقد اجتماعات داخل المباني. واتهم السيد أبو ميزر الشرطة أيضا بتمزيق ملصقات الحملة. (جروسالم بوست، ١٠ كانون الثاني/يناير)

٢٩٧ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، اعتقل أربعة من الفلسطينيين لوضعهم ملصقات للحملة الانتخابية في ضاحية بيت صفافا في القدس في مواقع غير مصرح وضع هذه الملصقات فيها. وفي واقعة منفصلة، منعت المرشحتان حنان عشراوي وظهيرة كمال من دخول القدس لرفضهما نزع ملصقات الحملة عن سيارتيهما. (جروسالم بوست، ١٤ كانون الثاني/يناير)

٢٩٨ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، فرقت شرطة الحدود اجتماعا معقودا في إطار الحملة الانتخابية في القدس الشرقية وأرغمت مؤيدي المرشح أحمد قريع على دخول مبنى جمعية الشبان المسيحيين. وفرقت أيضا موكبا يدعو إلى انتخاب قريع انطلق من شعفاط وعلى رأسه عشرة فرسان فلسطينيين. وقيل إن حملة انتخابات المجلس الفلسطيني في القدس اقتصرت تماما على الاجتماعات داخل المباني. وقصر وضع ملصقات الحملة الانتخابية على ٣٥ موقعا. (هآرتس، ١٥ كانون الثاني/يناير؛ جروسالم بوست، ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير)

٢٩٩ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، منعت الشرطة الإسرائيلية المرشحين في انتخابات المجلس الفلسطيني من دخول القدس وعلى سياراتهم ملصقات الحملة الانتخابية. وفي إحدى الحالات، أخذ أحد المرشحين إلى المسكوبية لاستجوابه عندما رفض نزع ملصق الحملة عن سيارته. (هآرتس، ١٥ كانون الثاني/يناير)

٣٠٠ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، رفضت محكمة العدل العليا طلبين تقدم بهما ثلاثة من حركيي الليكود يدعون فيهما إلى منع التصويت في القدس في الانتخابات الفلسطينية، وذكرت أن هذا التصويت لا يتعدى على السيادة الإسرائيلية في هذه المدينة. وذكر القضاة أن احتياج السلطة الفلسطينية إلى تصاريح اسرائيلية لإقامة مراكز الاقتراع يؤكد، هو في حد ذاته، حقيقة السيادة الاسرائيلية على القدس. وذكروا فضلا عن ذلك أن مراكز الاقتراع في القدس الشرقية لا تحتوي على صناديق اقتراع فعلية بل هي نقاط لجمع الأصوات التي سترسل إلى السلطة الفلسطينية لإحصائها. (جروسالم بوست، ١٥ كانون الثاني/يناير)

٣٠١ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، نشبت مجابهة بين الفلسطينيين وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي في الخليل عندما جرح الجنود مصورا فلسطينيا كان يحضر مظاهرة تطالب بالإفراج عن السجناء الفلسطينيين وحاولوا احتجازه. (هآرتس، ١٩ كانون الثاني/يناير)

٣٠٢ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، جرى التصويت للمجلس الفلسطيني في القدس الشرقية في خمسة مكاتب للبريد تحت حراسة أمنية مشددة. وعند انتهاء التصويت، نقلت سلطات البريد الإسرائيلية أوراق الاقتراع إلى اللجنة الانتخابية الفلسطينية في أبو ديس. وأفاد رئيس دائرة البريد لمنطقة القدس بأن ٣٠

في المائة من الأشخاص الذين يحق لهم التصويت أدلوا بأصواتهم في مكاتب البريد. وأفاد الفلسطينيون بأن انتشار الآلاف من أفراد الشرطة وأفراد شرطة الحدود في القدس الشرقية منع العديد من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم. واشتكى فيصل الحسيني من أن انتشار القوات الأمنية بأعداد كبيرة أعطى الناس الانطباع بأنهم ذاهبون إلى مخفر شرطة أو إلى قاعدة عسكرية لا للتصويت. وصرح المراقب الممثل للاتحاد الأوروبي، عضو المجلس النيابي البريطاني السير راسل جونسون، بأنه لم يفهم الداعي إلى هذا العدد الغفير من القوات ذلك أن تصرف الناخبين كان على أحسن ما يرام. وحدثت واقعة أخذ فيها ثلاثة مراقبين فلسطينيين إلى المسكوبية لاستجوابهم لوجود شارات غير مصرح بها على أكمامهم، وكان الثلاثة قد وصلوا إلى مكتب البريد في شارع صلاح الدين لمراقبة عملية التصويت. وطلب كبير المراقبين الدوليين الرئيس السابق للولايات المتحدة جيمي كارتر الإفراج عنهم على الفور وأعلن أن اسرائيل تعمل عمدا على منع الفلسطينيين من السير في عملية الانتخاب. وصرح بأن اسرائيل ترعب المصوتين وتحاول الحد من عدد المصوتين في القدس الشرقية. واضطر غالبية الذين يحق لهم الانتخاب في القدس والبالغ عددهم نحو ٠٠٠ ٤٩ ناخب إلى استخدام وسائل النقل التي نظمتها السلطة الوطنية الفلسطينية للذهاب إلى القرى الواقعة خارج حدود بلدية القدس من أجل الإدلاء بأصواتهم لأنه لم يسمح إلا لـ ٤٠٠ ٤ ساكن، معظمهم من القدس القديمة، بالتصويت في القدس نفسها. وأفاد أحد سائقي الحافلات بأنه على الرغم من أن الحافلات انتظرت الناخبين طيلة النهار، فلم يصل إلا عدد قليل من الركاب. وقال إن سبب ذلك هو أن العديد من السكان خشوا من أن تلغي اسرائيل بطاقات هوياتهم الاسرائيلية إذا أدلوا بأصواتهم. وقرر غيرهم عدم الاشتراك في الانتخاب احتجاجا على اضطرارهم للسفر إلى أبو ديس للتصويت. وحسبما جاء في عدة شكاوى، منعت قوات الأمن الاسرائيلية السكان أيضا من المرور عبر الحواجز من أجل التصويت خارج المدينة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢١ كانون الثاني/يناير)

٣٠٣ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، اتهم المسؤولون الفلسطينيون قائد القيادة المركزية اللواء إيلان بيران بإهانة العقيد ربحي عرفات، رئيس لجنة التنسيق الأمني الفلسطيني. وأفيد بأن هذه الحادثة وقعت عندما ذهب بيران إلى مكتب اللجنة للاستماع إلى تقرير عن سير الانتخابات. وقيل إنه عندما بدأ ربحي عرفات في التحدث عن وجود شرطة الحدود بالقرب من مراكز الاقتراع في القدس الشرقية قاطعه بيران قائلا "اسكت فهذا ليس من شؤونك". ولكن عندما واصل ربحي عرفات تقديم تقريره وأتى على ذكر القدس مرة أخرى قاطعه بيران قائلا: "كف عن ألعابك السياسية". وأنكر بيران صحة هذه المزاعم وقال إنه أوضح لربحي بهدوء أن ولايته لا تشمل القدس. وأضاف بأنه عندما أثيرت المسألة مرة أخرى قال لربحي إنه مضطر للتدخل لإيقافه لأن مدينة القدس ليست موضوعا للمناقشة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٢ كانون الثاني/يناير)

٣٠٤ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، منع مكتب الأمن الداخلي الإسرائيلي إقامة معرض للصور الزيتية لفنانين عرب لأنه ممول من السلطة الوطنية الفلسطينية، ذلك لأن الإسرائيليين لا يسمحون بأن تنظم في القدس مناسبات رسمية ممولة من السلطة الوطنية الفلسطينية. وكان المعرض منظم بالاشتراك مع المركز الثقافي الفرنسي في القدس. (جروسالم تايمز، ٢ شباط/فبراير)

٣٠٥ - وفي ٦ آذار/مارس، منعت الشرطة كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية من عقد مؤتمر صحفي في بيت الشرق بحجة أن اتفاقات أوسلو تمنع السلطة من الاضطلاع بأنشطتها في القدس. وأحاط عشرات من رجال الشرطة ببيت الشرق قبل موعد انعقاد المؤتمر الصحفي بساعة وسدوا الطرق ولم يسمحوا لأحد بالاقتراب من مقر منظمة التحرير الفلسطينية. وتم التوصل في النهاية الى اتفاق سمح بموجبه لفيصل الحسيني بعقد مؤتمر صحفي بمفرده بعد أن تعهّد بألا يحضر المؤتمر الصحفي قادة السلطة الذين ليسوا من القدس كما كان مقررا في الأصل. وعلّقت حنان عشراوي التي انتخبت مؤخرا لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني والتي كانت من ضمن الأشخاص المفترض أن يحضروا المؤتمر الصحفي الذي نظم لإدانة الهجوم الأخير بقولها إنه لأمر مخز أن يمنع الفلسطينيون من دخول مؤسسة فلسطينية في قلب القدس الفلسطينية. وأشارت الى أن تصرف الشرطة إنما يساعد على زيادة العنف. (هآرتس، جروسالم بوست، ٧ آذار/مارس)

٣٠٦ - وفي ٢٢ آذار/مارس، منعت الشرطة عقد مؤتمر بعنوان "القدس الفلسطينية عشية المفاوضات حول الوضع النهائي". وكان من المقرر عقد هذا المؤتمر المنظم من قبل مركز المعلومات البديلة في فندق الأمباسادور في القدس ولكن ألغي بسبب ما زعم من اتصال المشتركين فيه بالسلطة الوطنية الفلسطينية. وانتقد مدير المركز الشرطة واتهمها بالتصرف بسوء نية إذ أنها لم تبلغه أمر الالغاء إلا صباح اليوم المقرر لعقد المؤتمر ولم تمهله لإخطار المشتركين بإلغائه. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٤ آذار/مارس)

٣٠٧ - وفي ٢٧ آذار/مارس، تظاهر عشرات الصحفيين الفلسطينيين أمام حاجز الرام احتجاجا على مواصلة إغلاق الأراضي المحتلة ومنع صحفيي الضفة الغربية، بالتالي، من دخول اسرائيل والقدس الشرقية وقطاع غزة. ورفع هؤلاء الصحفيون الذين قدموا من بيت لحم ورام الله ونابلس والقدس الشرقية لافتات كتب عليها "السلام يحتاج الى حرية الصحافة وحرية الصحافة تحتاج الى حرية الحركة". (هآرتس، ٢٨ آذار/مارس)

٣ - معلومات عن أنشطة المستوطنين التي تمس السكان المدنيين

٣٠٨ - في ١٦ كانون الثاني/يناير، أبلغ أحد حركيي كاخ عن شق إطارات عدة سيارات مملوكة للعرب في الخليل انتقاما لمقتل جنديين اسرائيليين على طريق القدس - الخليل في اليوم السابق. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ كانون الثاني/يناير)

٣٠٩ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، اعتدى المستوطنون بالضرب على ستة من الفلسطينيين وحطموا زجاج السيارات في الخليل إثر قيام شاب عربي بطعن فتاة يهودية في وسط المدينة. وضرب عدة من حركيي كاخ أيضا سكانا فلسطينيين في القدس الشرقية. وحاول بعض الحركيين الهجوم على فيصل الحسيني ولكن تصدى لهم حرسه. وألحق الحركيون الضرر بممتلكات عربية في مجابهة نشبت عقب ذلك. وأفاد المتحدث

باسم شرطة منطقة القدس أنه جرى احتجاز أربعة من اليهود وستة من العرب لعلاقتهم بهذه الحادثة. وفي حادثة منفصلة وقعت في القدس الشرقية، احتجزت الشرطة اثنين من الشباب المتدينين بعد أن رشّا متجرا مملوكا لمواطن فلسطيني. وبالقرب من باب الخليل، ألقت الشرطة القبض على شاب يهودي يوزع منشورات تدعو الفلسطينيين الى عدم الاشتراك في الانتخابات وتحذرهم من فقدان بطاقات هوياتهم الاسرائيلية إذا فعلوا ذلك. (هآرتس، ٢١ كانون الثاني/يناير)

٣١٠ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن حركة زو أرتسينا ("هذا بلدنا") بدأت في وضع دوريات مسلحة على طول طريق غوش عصيون - القدس - بيت لحم من أجل مراقبة التواجد على هذا الطريق وتوفير الأمن للمسافرين اليهود. وذكر المتحدث باسم شرطة منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) في معرض تعليقه على هذا البلاغ أن الشرطة ليست على علم بوجود أي دوريات يهودية مسلحة في الأراضي غير الدوريات المرسلة من جيش الدفاع الاسرائيلي. وأشار الى أن الشرطة لا تسمح بإنشاء ميليشيات خاصة. (جروسالم بوست، ٢٣ كانون الثاني/يناير)

٣١١ - وفي ٤ شباط/فبراير، فتح مستوطن اسرائيلي النار في اللـُبـَّن، بالقرب من رام الله، على ياسر راجح، ١٦ سنة، وأصابه بجروح خطيرة. وأفاد شهود عيان أن طلبة كانوا جالسين بالقرب من باب المدرسة عندما توقف هذا المستوطن بسيارته وصوب رشاشه نحو الطلبة وراح يطلق النار عليهم دون إنذار. وجرح صبي في هجوم مماثل بالقرب من نابلس. (جروسالم تايمز، ٩ شباط/فبراير)

٣١٢ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، ألقي القبض على مستوطن من تابواه يبلغ من العمر ٢٦ سنة، قيل إنه اشترك في ثلاث حوادث أطلقت فيها النار على فلسطينيين أو على ممتلكات فلسطينية في الفترة من منتصف عام ١٩٩٥ حتى أوائل عام ١٩٩٦. وألقي القبض على هذا المستوطن بعد أن أثبت اختبار بالستي، أجري بعد إلقاء القبض عليه لتهديده المزعوم لرعاة عرب وجود صلة بين سلاحه والسلاح المستخدم في الحوادث الثلاث التي شملت إطلاق النار على سخانات مياه بالأشعة الشمسية في قرية عوريف وإطلاق النار على سيارة في بورين وعلى جامع في حلحول. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٣ شباط/فبراير)

٣١٣ - وفي ٢٩ شباط/فبراير، قامت شرطة منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بعمليات تفتيش في مستوطنة يتسحار بحثا عن طلبة من المدرسة الدينية اليهودية الكائنة في مبنى جب يوسف (نابلس) لاشتباهها في اشتراكهم في شن عدد من الهجمات بالنيران على الفلسطينيين. وصودر أثناء عمليات التفتيش هذه سلاحان من أسلحة جيش الدفاع الاسرائيلي ولكن لم يعثر على المشبوهين ولا على مستوطنين آخرين كانت قد صدرت في حقهم في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ أوامر تقيد حركتهم. (هآرتس، ١ آذار/مارس)

٣١٤ - وفي ٦ آذار/مارس، أفيد عن قيام أربعة مسلحين بإطلاق النار على مخفر للشرطة الفلسطينية في قرية تقوع الواقعة جنوب بيت لحم. وقد حطمت نيران المسلحين زجاج النوافذ وألحقت أضرارا بإحدى

السيارات ولكنها لم تصب أحدا. ونُقِل عن شهود عيان قولهم إن أربعة من المستوطنين فتحوا النار على المخفر من كرم زيتون قريب منه ثم فروا الى المستوطنة المجاورة. (هآرتس، ٨ آذار/مارس)

دال - معاملة المحتجزين

(أ) التدابير المتعلقة بالإفراج عن المحتجزين

٣١٥ - في ٥ كانون الثاني/يناير، أعلنت المصادر الأمنية الإسرائيلية أنه سيفرج في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ عن عدد من السجناء، ولكن القائمة النهائية لم تتم الموافقة عليها بعد. ومن المقرر الإفراج عن ٢٠ سجينة خلال المرحلة الثالثة من العفو. (جروسالم تايمز، ٥ كانون الثاني/يناير)

٣١٦ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أفرجت السلطات الإسرائيلية عن ٩٠٠ سجين. ولم يكن مصنفا كمحتجز سوى عدد قليل من الأشخاص الذين أفرج عنهم. وكان معظم هؤلاء السجناء عمالا فلسطينيين ألقي القبض عليهم داخل الخط الأخضر لعدم حيازتهم لإذن عمل. وذكرت المصادر الفلسطينية المطلعة أن ٤٦ فقط من بين الـ ٢٠٩ أشخاص الذين وصلوا قطاع غزة كانوا سجناء سياسيين منتسبين الى حركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهاد الإسلامي. وأعلن وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية، نبيل شعث، في وقت سابق من الأسبوع نفسه أن إسرائيل ما زالت ترفض الإفراج عن ٦ سجينات. وقد قضى العديد من السجينات مدة عقوباتهن. وتقول المصادر الفلسطينية إنه مازال هناك ٢٧٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية. (جروسالم تايمز، ١٢ كانون الثاني/يناير)

٣١٧ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أفرج في دفعة نهائية من الإفراج عن السجناء قبل انتخابات المجلس الفلسطيني، وفقا لما تنص عليه اتفاقات أوسلو الثانية، عن ١١٥ سجينا فلسطينيا كان معظمهم مدانا بارتكاب جرائم عادية. وبذلك وصل عدد المحتجزين الذين أفرج عنهم خلال الأيام الخمسة الماضية الى ١٢٠٠ شخص. وذكر العديد من المحتجزين الفلسطينيين الذين أفرج عنهم أنهم أجبروا على توقيع تعهدات بعدم مغادرة مناطق الحكم الذاتي حتى نهاية مدة عقوبتهم وبالامتناع عن العنف. ويقال إنه مازال هناك في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية ما بين ٣ ٠٠٠ و ٤ ٠٠٠ محتجز فلسطيني. وأشارت إسرائيل الى أنها لن تطلق سراح هؤلاء السجناء الذين "تلطخت أيديهم بالدماء اليهودية". وعلى حد قول نبيل شعث، وزير التخطيط في السلطة الفلسطينية والمفاوض على إطلاق سراح السجناء، إن ٢٤٠ من هؤلاء الفلسطينيين قد سجنوا لقتلهم إسرائيليين بينما سجن ٥٠٠ آخرون لاعتبارهم شركاء. وهناك بالإضافة الى ذلك عدة مئات من الفلسطينيين المسجونين لمحاولة القتل. (جروسالم بوست، ١٠ و ١١ و ١٦ كانون الثاني/يناير)

(ب) معلومات أخرى تتعلق بالمحتجزين

٣١٨ - في ١ كانون الثاني/يناير، أفادت المنظمة الدولية للدفاع عن الطفل بأنه زج في السجون العسكرية بعشرات من الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٧ سنة جنبا إلى جنب مع الكبار على الرغم من اعتبارهم قصّـر بموجب القانون الدولي. وقدر فيليب فيرمون المتحدث باسم هذه المنظمة أن هناك

نحو ١٥٠ شابا محتجزا بدون تهمة، وقد اعتقل معظمهم في عام ١٩٩٥. وأشار أيضا الى أنه في حالة أخيرة متعلقة بالأمن حكم على شاب فلسطيني يبلغ من العمر ١٧ سنة بالسجن لمدة خمس سنوات ونصف لأنه سرق سيارة. ولن تتاح له إمكانية رد الاعتبار كما تتاح للشباب الإسرائيليين المدانين بارتكاب جرائم مماثلة لأنه لا يوجد برنامج لرد اعتبار الشباب الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل. وذكر السيد فيرمون، بالإضافة الى ذلك، أن منظمته قلقة نتيجة لتقرير نشرته منظمة بتسيلم يثبت انتشار تعذيب السجناء على يد سجناء آخرين في معسكر كتسيوت، مما يدل على عجز جيش الدفاع الإسرائيلي عن حماية السجناء الخاضعين لسلطته. (جروسالم بوست، ٢ كانون الثاني/يناير)

٣١٩ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، قدم عبد بلبيسي، وهو محتجز فلسطيني من قطاع غزة، التماسا آخر الى محكمة العدل العليا ضد مواصلة جهاز الأمن العام تعذيبه على الرغم من أمر المحكمة المؤقت الذي يمنع عن ذلك. وطلب من المحكمة فضلا عن ذلك أن تلزم جهاز الأمن العام بالسماح له بالاجتماع بمحاميه. وجاء في التقرير أن بلبيسي كان قد احتجز قبل ذلك بشهر عند حاجز إيرتز ونقل الى سجن عسقلان للاستجواب. وادعى جهاز الأمن العام أنه اشتبه في اشتراكه في أنشطة الجهاد الإسلامي "الإرهابية". (هآرتس، ٧ شباط/فبراير)

٣٢٠ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، ذكر عضو الكنيست بني تامكين، وهو رئيس لجنة الكنيست الفرعية للشباب الذين هم في حالة اكتئاب، أن أوضاع الاحتجاز في سجن المسكوبية قاسية وتحتاج الى تغيير تام. وذكر السيد تامكين، وقد زار مركز الاحتجاز مع وفد من المنظمة الدولية للدفاع عن الطفل، أن الزنزانة التي زاروها كان محتجزا فيها عشرون شابا تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٨ سنة، ولم يكن فيها سوى ١٢ سريرا و ٥ أفرشة وقد خلت المراحيض من الورق الصحي. واشتكى المحتجزون من عدم تلقي وجبة كافية من الطعام في الساعة السادسة مساء ومن شعورهم بالاعتلال أثناء الليل. وذكروا أيضا أنهم يتعرضون للضرب. (هآرتس، ٩ كانون الثاني/يناير)

٣٢١ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ، ألغت محكمة العدل العليا أمرا زجريا مؤقتا ينهي عن استخدام القوة البدنية، بما في ذلك الهز، في أثناء استجواب عبد بلبيسي الذي جاء في التقرير أنه اعترف بأن عضو في الجهاد الاسلامي والعقل المدبر وراء الهجوم الانتحاري الذي وقع في بيت لد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأصدرت المحكمة قرارها بعد أن شرحت الدولة أنها تلقت تقارير استخبارية جديدة تبين أن لدى بلبيسي معلومات إضافية تتصل بالتخطيط للقيام بهجمات خطيرة ضد الاسرائيليين في المستقبل القريب. وذكر القضاة في قرارهم أنه نظرا للاحتمال في أن تؤدي المعلومات التي لدى بلبيسي الى إنقاذ أرواح، فليس هناك أي مبرر لمنع جهاز الأمن العام من استخدام أي وسائل استجواب قانونية بما في ذلك الهز. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ كانون الثاني/يناير)

٣٢٢ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، بدأت ٢٨ سجينة أمن فلسطينية في سجن شارون إضرابا عن الطعام. وطالبت هؤلاء السجينات بالإفراج عنهن مع الخمس سجينات اللاتي عفا عنهن الرئيس عازر وايزمان وقائد

القيادة المركزية. ومُنع ثلاثة محامين جاؤوا لمقابلة السجينات من دخول المرفق واضطروا الى العودة على أعقابهم بعد الانتظار خارجه لعدة ساعات. (هآرتس، ١٢ كانون الثاني/يناير)

٣٢٣ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، نظم نحو ٢٠ عضوا في الاتحاد النسائي للسجينات السياسيات مظاهرة أمام سجن شارون طالبن فيها بالإفراج عن جميع السجينات الفلسطينيات المحتجزات في هذا المرفق. وأفيد بأنه لا يسمح لهؤلاء المحتجزات بأن يزورهن أفراد أسرهن. (هآرتس، ١٤ كانون الثاني/يناير)

٣٢٤ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن المحتجزين الفلسطينيين في سجن عسقلان انضموا الى الاضراب عن الطعام الذي بدأته الـ ٢٨ سجينة فلسطينية وطالبوا بالإفراج عن خمسة من رفاقهم كانت إسرائيل قد رفضت الإفراج عنهم بحجة أنهم قتلوا يهودا في هجمات "إرهابية". (جروسالم بوست، ١٦ كانون الثاني/يناير)

٣٢٥ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، ذكر معهد مانديلا للسجناء السياسيين، وهو منظمة تعنى بحقوق الإنسان، أن أوضاع احتجاز السجينات في سجن تل موند تدهورت الى مستويات خطرة بفعل المضايقة اليومية التي يتعرضن لها. (جروسالم تايمز، ١٩ كانون الثاني/يناير)

٣٢٦ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، نظم عدد من المظاهرات في الخليل وغزة للمطالبة بالإفراج عن السجناء الفلسطينيين. (هآرتس، ١٨ كانون الثاني/يناير)

٣٢٧ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، أفيد بأنه مر ثمانية أيام على إضراب ٢٥ سجينة فلسطينية عن الطعام احتجاجا على عدم ادراجهن في البرنامج الحالي للإفراج عن السجناء. (جروسالم تايمز، ١٩ كانون الثاني/يناير)

٣٢٨ - وفي ١ شباط/فبراير، توفي في سجن مجدو محتجز ينتمي الى حركة حماس يبلغ من العمر ٢١ سنة، هو عبد الرحمن زيد الكيلاني (انظر القائمة). وأفاد معهد مانديلا للسجناء السياسيين بأن الكيلاني سجن بأمر احتجاز إداري لمدة ستة أشهر خففت فيما بعد الى خمسة أشهر. وتوفي الكيلاني في السجن في ٢٩ كانون الثاني/يناير أي بعد موعد الإفراج عنه بيومين. وأفاد أخصائي فلسطيني في علم الأمراض كان حاضرا لعملية التشريح التي أجريت في معهد أبو كبير للطب الشرعي بأن الكيلاني توفي نتيجة لصدمة عصبية جاءت نتيجة لتعذيب مبرح على يد أكثر من شخص. وذكر الأخصائي في علم الأمراض، الدكتور جلال الجابري، مدير المركز الفلسطيني للطب الشرعي، أنه اكتشف جروحا في الجانب الأيسر من الرقبة ورضّات حول المفاصل يبدو أنها بسبب الأغلال ونزيف داخلي شديد. ولم يشر المتحدث باسم جيش الدفاع الاسرائيلي الذي أبلغ عن الوفاة الى الظروف التي حدثت فيها، واكتفى بالاشارة الى أن التحقيق يأخذ مجراه. وفي ١٨ شباط/فبراير، أفيد بأن المحققين من معهد مانديلا الذين زاروا مرفق الاحتجاز

واستمعوا الى شهادات السجناء الآخرين خلصوا الى أن الكيلاني عـُذِّب على يد سجناء آخرين لا على يد ممثلي سلطات السجن. (هآرتس، ٤ و ١٨ شباط/فبراير)

٣٢٩ - وفي ٢ شباط/فبراير، أفيد بأن المنظمة الدولية للدفاع عن الطفل قدرت العدد الحقيقي للأطفال الفلسطينيين المحتجزين في السجون الاسرائيلية بضعفي العدد الذي اعترفت به اسرائيل لأن احصاءاتها لا تشمل القصر الذين يحملون بطاقات هوية خاصة بسكان القدس. وادعت المنظمة بأنه يجري القبض على القصر في بعض الحالات بطريقة شبيهة بالاختطاف. (جروسالم تايمز، ٢ شباط/فبراير)

٣٣٠ - وفي ١٣ شباط/فبراير، أفيد بأن الجيش سيقوم من الآن فصاعدا بتبليغ الأسر الفلسطينية عندما يحتجز أقرباءها. وجاءت هذه الخطوة التي تعتبر بمثابة حكم صادر عن محكمة العدل العليا، إثر التماس قدمته رابطة حقوق الإنسان في اسرائيل ومركز الدفاع عن الفرد ادعيا فيه أن الجيش يعتقل عشرات الفلسطينيين كل شهر دون إبلاغ أسرهم. ويضطر المحامون أو المنظمات مثل مركز الدفاع عن الفرد اذا ما أرادوا الوقوف على مكان المحتجزين، أن يتصلوا هاتفيا بمرافق الاحتجاز في جميع أنحاء البلد. ووفقا للترتيب الجديد، يتعين على الجيش بعد اعتقاله شخصا ما، أن يطلب رقم هاتف أسرته ويتصل بها على الفور لإبلاغها باعتقال هذا الشخص وإطلاعها على مكان احتجازه. واذا لم يكن لدى الأسرة هاتف، يـُرسل الجيش بطاقة بريدية الى العنوان الذي يعطيه المحتجز. ويتصل الجيش بمحام يختاره المحتجز، اذا طلب المحتجز ذلك. (جروسالم بوست، ١٣ شباط/فبراير)

٣٣١ - وفي ١٦ شباط/فبراير، قتل المستجوبون الاسرائيليون في معتقل مجدو فلسطينيا من دورا يبلغ من العمر ٢١ سنة، هو عادل شحاده الذي كان محكوما عليه بالسجن لمدة ٢٠ شهرا لأنه كان عضوا عاملا في حركة حماس. وذكر معهد مانديلا للسجناء السياسيين أنه قـُتِل في السجن أيضا في وقت سابق من الشهر نفسه محتجز فلسطيني آخر هو عبد الرحيم كيلاني. (جروسالم تايمز، ٢٣ شباط/فبراير)

٣٣٢ - وفي ١٨ شباط/فبراير، أفيد بأنه توفي قبل أسبوع في سجن مجدو محتجز منتم إلى حماس يبلغ ٢١ سنة (انظر القائمة)، في ظروف غامضة. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي نبأ وفاته إلى أسرته؛ ولم يقدم أي تفاصيل أخرى. وعلى حد قول الأسرة كان هذا الشاب في صحة جيدة. وفي ١٦ شباط/فبراير أبلغت الأسرة بأن الجثة شـُرحت، دون أن يحضر عملية التشريح ممثل عن الأسرة. وأخبر الدكتور جلال الجابري، مدير المركز الفلسطيني للطب الشرعي، معهد مانديلا للسجناء السياسيين بأن معهد أبو كبير للطب الشرعي أبلغه بأن هذا المحتجز توفي في ظروف مماثلة للظروف التي أدت إلى وفاة محتجز آخر في ١ شباط/فبراير. (هآرتس، ١٨ شباط/فبراير)

٣٣٣ - وفي ٢٤ شباط/فبراير، نظم عدد من الإسرائيليين والفلسطينيين مظاهرات مشتركة أمام سجن شارون طالبوا فيها بالإفراج عن جميع السجينات المحتجزات في هذا المرفق البالغ عددهن ٢٢ سجينة. وقد رفضت ٢٥ سجينة القبول بالإفراج عنهن، تضامنا منهن مع السجينات الأربع الباقيات اللاتي قرر

الرئيس الإسرائيلي عازر وايزمان ألا يعفو عنهن لاشتراكهن في هجمات "إرهابية". (هآرتس، ٢٥ شباط/فبراير)

٣٣٤ - وفي ٧ آذار/مارس، أفيد بأن المحامي أندريه روزنتال قدم شكوى إلى إدارة التحقيق في أفعال الشرطة داخل وزارة العدل، ادعى فيها بأنه إثر حادثة تفجير الحافلة في القدس في ٣ آذار/مارس والحادثة المماثلة التي وقعت في تل أبيب في ٤ آذار/مارس، انهالت مجموعة من الشرطة بالضرب على المحتجزين في مركز الاحتجاز في المجمع الروسي في القدس. وأرفق المحامي بالشكوى إفادة خطية بقسم من أحد المحتجزين الذي ادعى بأنه في صباح اليوم التالي للهجوم الثاني على الحافلة رقم ١٨ في القدس قامت مجموعة من الشرطة بضربه وضرب غيره من المحتجزين. وذكر هذا المحتجز أن الشرطة ضربته بهراواها في كل جزء من جسده حتى في أعضائه التناسلية. ثم ألقوا به على الأرض وراحوا يدوسون بأقدامهم على ضلوعه. وأُخذ فيما بعد مع غيره من المحنجزين إلى الفناء حيث أُمر بخلع قميصه ثم رفِس في معدته. وروى هذا المحتجز أنهم ضُربوا مرة أخرى بعد هجوم تل أبيب. ومن بين المحتجزين الـ ١٦ الذين ضُربوا، كان هو الوحيد الذي أُخذ إلى مُطبب، على الرغم من احتياج عدة من المحتجزين الآخرين أيضاً إلى العلاج الطبي. (هآرتس، ٧ آذار/مارس)

٣٣٥ - وفي ١٤ آذار/مارس، أصدرت محكمة العدل العليا أمرا مؤقتا يمنع جهاز الأمن العام من استخدام القوة في أثناء استجواب حركي من الخليل منتم إلى حماس، ريثما يُنظر في التماسه. وقد ادعى هذا المحتجز الذي اعتُقل أثناء موجة الهجمات الأخيرة، بأن المستجوبين أخضعوه "للهز" وللحرمان من النوم. ووضع قبل هزه على كرسي صغير بلا ظهر وقد قُيدت يداه خلف ظهره كما قُيدت رجلاه ووضع كيس على رأسه. وادعى أيضا بأن أحد المستجوبين أمسك مرة برأسه وضرب بها على الطاولة عقب هزه على الفور. وهُدد بالإضافة إلى ذلك بأن مصيره سيكون كمصير عبد حريزات الذي مات من "الهز" في أثناء قيام جهاز الأمن العام باستجوابه وبأنه سيغادر غرف الاستجواب على كرسي للمُقعدين. وأشار محامي هذا المحتجز في التماسه إلى أن المحتجز استُجوب بعد اعتقاله بأسبوع، مما يدل على عدم وجود ضرورة ملحّة يمكن أن تبرر استخدام وسائل الاستجواب العنيفة هذه. (هآرتس، ١٥ آذار/مارس)

٣٣٦ - وفي ٢٠ آذار/مارس، أفيد بأن مركز الدفاع عن الفرد قدم التماسا إلى محكمة العدل العليا لتأمر جهاز الأمن العام بتمكين أربعة حركيين من الخليل منتمين إلى حماس من الاجتماع بمحاميهم، أندريه روزنتال. وقد وضع هؤلاء المحتجزون، الذين اعتُقلوا أثناء موجة الهجمات الأخيرة، في سجن شارون وصدرت أوامر تمنعهم من الاجتماع بمحام. وفي ١٨ آذار/مارس، بعث المحامي أندريه روزنتال برسالة إلى نيابة الدولة طالب فيها بالسماح له بالاجتماع باثنين آخرين من المحتجزين المنتمين إلى حماس موجودين في المسكوبية. (هآرتس، ٢١ آذار/مارس)

٣٣٧ - وفي ٢١ آذار/مارس، أصدرت محكمة العدل العليا مرة أخرى أمرا مؤقتا يمنع جهاز الأمن العام من استخدام القوة لاستجواب محتجز من الخليل منتم إلى حماس ريثما يُنظر في التماسه. وأمهلت المحكمة

جهاز الأمن العام أيضا مدة خمسة أيام ليبدي أسباب إخضاع هذا المحتجز للحرمان من النوم، وإسماعه موسيقى صاخبة طيلة الليل والنهار وإجباره على الجلوس في وضع مؤلم وقد قـُيدت يداه خلف ظهره وقـُيدت رجلاه ووضع كيس على رأسه. وادعى محامي هذا المحتجز، أندريه روزنتال من مركز الدفاع عن الفرد، في الالتماس بأن جهاز الأمن العام استخدم الوسائل المذكورة أعلاه على الرغم من علمه بأن المحتجز يعاني من مرض في الكلى. (هآرتس، ٢١ آذار/مارس)

٣٣٨ - وفي ٢٢ آذار/مارس، أفيد بأن ستة محتجزين من الخليل ومخيم الفوار للاجئين منتمين إلى حركة حماس كانوا قد اعتـُقلوا خلال موجة الهجمات الأخيرة، قدموا التماسا إلى محكمة العدل العليا لإلغاء الأوامر التي تمنعهم من الاجتماع بمحام. وجاء في التقرير أن أربعة من هؤلاء المحتجزين موجودون في معتقل المسكوبية في القدس بينما يوجد الاثنان الآخران في سجن شيكما في عسقلان. (هآرتس، ٢٢ آذار/مارس)

٣٣٩ - وفي ٢٤ آذار/مارس، أفيد بأن طالبا فلسطينيا من القدس الشرقية كان قد اعتـُقل عقب موجة الهجمات التفجيرية الأخيرة للاشتباه في عضويته في حركة حماس، قدم التماسا إلى محكمة العدل العليا تظلـّم فيه من التعذيب الذي يخضعه له المستجوبون التابعون لجهاز الأمن العام. وقال هذا المحتجز الموجود في معتقل المسكوبية بأنه أخضع "للهز"، وللحرمان من النوم، وأ ُرغم على الركوع لفترات طويلة وعلى الجلوس في وضع مؤلم يـُدعى "شاباه"، أي على كرسي صغير ويداه مكبلتان خلف ظهره ورجلاه مقيدتان وقد وضع كيس على رأسه. وادعى هذا المحتجز أنه نام أقل من ١٢ ساعة خلال ستة أيام من الاستجواب. وذكر أنه أ ُرغم خلال معظم مدة الاستجواب على الجلوس في وضع "الشاباه" والموسيقى الصاخبة تعزف ليلا ونهارا دون انقطاع. (هآرتس، ٢٤ آذار/مارس)

٣٤٠ - وفي ٢٧ آذار/مارس، أفيد بأن المنظمة الدولية للدفاع عن الطفل طالبت بأن يتخذ المدعي العام إجراء فوريا لتحسين أوضاع احتجاز أربعة من الأحداث الفلسطينيين المحتجزين في مركز الاستجواب التابع لجهاز الأمن العام في سجن عسقلان أو الإفراج عنهم. وادعى محامو هذه المنظمة بأن هؤلاء الفتيان، المتراوحة أعمارهم بين ١٦ و ١٧ سنة الذين اعتقلوا قبل أربعة أسابيع، محتجزون في أوضاع مخزية. وورد في إفادة خطية بقسم قدمها أحد المحامين الذين زاروا المحتجزين أن هؤلاء الفتيان مجبرون على الإقامة ليلا ونهارا مع ثمانية محتجزين آخرين في زنزانة طولها أربعة أمتار وعرضها متران ونصف. لا يوجد فيها سوى سبعة أفرشة تغطي كل مساحتها. واشتكى المحتجزون فضلا عن ذلك من عدم إعطائهم كميات كافية من الطعام وقالوا إنه لم يطلب إليهم إعطاء رقم هاتفي لإبلاغ ذويهم باعتقالهم. (هآرتس، ٢٧ آذار/ مارس)

هاء - الضم والاستيطان

٣٤١ - في ١ كانون الثاني/يناير، سحب ثلاثة فلسطينيين من البيرة من محكمة العدل العليا التماسا لمنع بناء جزء إضافي من طريق رام الله الالتفافي. وقرر هؤلاء الفلسطينيون سحب التماسهم بعد أن وعدت

الدولة بإعادة تقييم مدى الحاجة إلى بناء هذا الطريق في حدود سنة. (جروسالم بوست، ٢ كانون الثاني/يناير)

٣٤٢ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أفادت جريدة هآرتس الاسرائيلية أن من المزمع إنشاء مستوطنة جديدة تتألف من ١٠٠ ١ وحدة سكنية في ضاحية بيت حنينا من أجل تعزيز سلسلة المستوطنات اليهودية في شمال شرق القدس. وستتصل المستوطنة الجديدة بمستوطنة بسغات زئيف المبنية على أرض مملوكة لأهالي شعفاط، وبمستوطنة النبي يعقوب التي بنيت على أرض تابعة لبيت حنينا. (جروسالم تايمز، ٥ كانون الثاني/يناير)

٣٤٣ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن جيش الدفاع الاسرائيلي انتهى من إزالة قاعدة النبي يعقوب العسكرية في شمال القدس. ومن المقرر بناء حي يهودي جديد يضم نحو ١٠٠ ١ وحدة سكنية على الأرض التي كانت القاعدة مقامة عليها وعلى أرض مجاورة تقع خارج الخط الأخضر. وأفيد بأن معظم الأرض المخصصة لبناء الحي الجديد الذي وافقت عليه لجنة التخطيط والتعمير في القدس، صودر من السكان العرب في هذه المنطقة خلال التسعينات وأصبح الآن ملك إدارة الأراضي. وإذا ما تم بناء هذا الحي الجديد ستتشكل سلسلة متصلة من الأحياء اليهودية في القدس. ويجري الآن بناء نحو ٠٠٠ ١١ وحدة سكنية إضافية في المدينة بينما يجري التخطيط الآن لبناء وحدات سكنية عديدة أخرى. وقيل إن معظم التشييد السكني يجري في حي بسغات زئيف وحي شعفاط الواقعين شمال القدس خارج الخط الأخضر. (هآرتس، ٤ كانون الثاني/يناير)

٣٤٤ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن ثمانية ملاك أراض فلسطينيين قدموا التماسا إلى محكمة العدل العليا من أجل منع الحكومة من مصادرة أراضيهم لبناء طريق بيت شمن - عطروت وطريق رام الله - القدس - بيت لحم. وأفيد بأن بناء هذين الطريقين السريعين يستلزم مصادرة ٦٠٠ ١ دونم من الأرض في منطقة بيت حنينا وبير نبالا والجديدة وقلنديا المتاخمة لشمال القدس. (هآرتس، ٧ كانون الثاني/يناير)

٣٤٥ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، حاول سكان شعفاط إيقاف الجرارات التي أرسلتها بلدية القدس لشق طريق يمتد من قريتهم إلى منطقة النبي يعقوب المجاورة التي تقع على مقربة من بيت حنينا في شمال القدس. وكانت الجرارات قد دخلت على الرغم من وجود حكم صادر عن محكمة اسرائيلية إقليمية في صالح القرويين. وذكر السكان أنه إذا تم بناء هذا الطريق سيتعين تدمير ١٧ منزلا عربيا ومصادرة ٣٨٠ دونما من الأرض. وقد دمرت البلدية جامع النبي يعقوب قبل ذلك بعدة أيام تحضيرا لبناء الطريق. (جروسالم تايمز، ٥ كانون الثاني/يناير)

٣٤٦ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن نائب وزير الإسكان أليكس غولدفارب اعتزم إصدار تعليمات تسمح بشغل المنازل الشاغرة المملوكة للحكومة في مستوطنة قرني شمرون (الضفة الغربية)، ومستوطنتي إيليه سينا ونتسانيت (في الجزء الشمالي من قطاع غزة). وصرح السيد غولدفارب بأنه من باب إهدار

أموال الضرائب التي يدفعها المواطنون أن تبقى هذه الوحدات السكنية شاغرة وأن يُضطر إلى دفع أجور لحراس الأمن لحمايتها من التخريب. وقيل إن المئات من الشقق المملوكة للحكومة في المستوطنات الثلاث الآنفة الذكر شاغرة بسبب التجميد المفروض على الإسكان في المستوطنات. (جروسالم بوست، ١٠ كانون الثاني/يناير)

٣٤٧ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن مستوطني كريات أربع بدأوا حملة تدعو إلى شراء أو استئجار الشقق في مستوطنتهم بأسعار متدنية. وذكر متحدث باسم المجلس المحلي لكريات أربع أن أرقام المجلس تشير إلى أن السنة الماضية شهدت قدوم نحو ٦٦ أسرة جديدة للعيش في هذه المستوطنة بينما غادرتها ٢٣ أسرة. وأفيد بأن هذه الحملة بدأت عندما طلبت مجموعة من سكان كريات أربع علانية تعويضا من الحكومة في حالة مغادرتها المستوطنة طواعية. ولكن الحكومة أوضحت أنها لا تعتزم تعويض الذين يريدون مغادرة المستوطنة في الوقت الحالي. (جروسالم بوست، ١٧ كانون الثاني/يناير)

٣٤٨ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، نشبت مصادمة بين الفلسطينيين وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من قرية حبلة، جنوب قلقيلية، عندما حاول الفلسطينيون منع بناء طريق وسياج حول مستوطنة ماتان المجاورة. وقذف المتظاهرون الحجارة والزجاجات على جرارة كانت تقوم بتمهيد الأرض فجرحوا أحد الجنود. ورد الجنود بإطلاق الرصاص المطاطي واللدائني على المحتجين. وجرح اثنان من الفلسطينيين واعتقل اثنان آخران. (جروسالم بوست، ٢٣ كانون الثاني/يناير)

٣٤٩ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أعلنت بلدية القدس أنه سيخصص، على نحو لم يسبق له مثيل، مبلغ ٦٠ مليون شاقل إسرائيلي جديد للمشاريع الإنمائية في الأجزاء العربية من القدس، في محاولة تستهدف تعزيز السيطرة الاسرائيلية على المدينة. وذكر نائب العمدة صموئيل مائير أن البلدية تدرك تماما أن توفير خدمات أفضل للسكان العرب سيقنعهم بأن من الأفضل لهم أن يكونوا تحت الحكم الاسرائيلي. وقال إن من واجب البلدية أن تضمن المساواة في التمويل إذا ما أريد لهذه المدينة أن تبقى موحدة. والميزانية الإنمائية للأحياء العربية في القدس هي ٦٠,٤ مليون شاقل إسرائيلي جديد من ميزانية إنمائية يبلغ مجموعها ٢٧٢ مليون شاقل إسرائيلي جديد. وأفيد بأن الأحياء العربية كانت تتلقى أقل من ١٠ ملايين شاقل جديد للمشاريع الإنمائية قبل أن يتولى العمدة إيهود أولمرت مهام منصبه. (جروسالم بوست، ٢٥ كانون الثاني/يناير)

٣٥٠ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، وعد رئيس الوزراء شمعون بيريز عمدة مستوطنة معاليه أدوميم بأن يظل القانون الإسرائيلي ساريا على المستوطنة كجزء من اتفاق نهائي مع الفلسطينيين. وأفيد بأن هذا التصريح كان بمثابة ضم هذه المستوطنة إلى إسرائيل. وأعرب العمدة بني كشريل عن ارتياحه الكبير لهذا التصريح مشيرا إلى أنه ذو أهمية عظيمة لأنه يجري حاليا بناء ٢ ٠٠٠ وحدة سكنية في هذه المستوطنة. (هآرتس، ٢٥ كانون الثاني/يناير)

٣٥١ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، جرح فلسطيني في رأسه برصاصات مطاطية أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي عندما اصطدم الجنود مع قرويين فلسطينيين من حبلة (منطقة طولكرم) تظاهروا احتجاجا على مصادرة أراضيهم لبناء سياج أمني يستهدف الفصل بين المناطق اليهودية والمناطق العربية. وقذف المتظاهرون جنود جيش الدفاع الاسرائيلي والشرطة وشرطة الحدود بالحجارة ووقفوا في طريق الجرارات التي كانت تقوم بالعمل. وأصيب ضابط من جيش الدفاع الاسرائيلي بجروح من الحجارة التي قذف بها. وغادر الفلسطينيون الموقع عندما وصل إليه عدد غفير من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراد شرطة الحدود، واستؤنف العمل في بناء السياج. (هآرتس، ٢٥ كانون الثاني/يناير)

٣٥٢ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، بدأت الجرافات الاسرائيلية في تمهيد الأرض في حبلة الواقعة بالقرب من قلقيلية، في محاولة لبناء جدار إلكتروني يفصل مدينتي طولكرم وقلقيلية عن الخط الأخضر (إسرائيل). ومن المقرر بناء هذا الجدار على قطعة أرض في حبلة تبلغ مساحتها ١,٧ كيلو متر مربع مملوكة لسكان فلسطينيين. (جروسالم تايمز، ٢٦ كانون الثاني/يناير)

٣٥٣ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، اتهم جناح ميريتز من حزب العمل بعقد صفقة مع الأحزاب الدينية المتطرفة يترتب عليها بناء مدينة جديدة في الأراضي. وستبنى هذه المدينة التي ستوفر مساكن جديدة لليهود المتطرفين المتزايدي العدد، لقاء امتناع هذه الأحزاب عن التصويت لحجب الثقة. وصرح وزير الإسكان بنيامين بن إليعازر بأن من المتوقع أن يوافق مجلس الوزراء بسرعة على بناء المدينة الجديدة التي ستدعى متيتياهو وستبنى بالقرب من كريات سفر وهي مدينة يقطنها يهود متطرفون وتقع بعد الخط الأخضر مباشرة. ومن المقرر بناء ٠٠٠ ١٣ وحدة سكنية في هذه المدينة خلال المرحلة الأولى من التشييد. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ كانون الثاني/يناير)

٣٥٤ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن رئيس الوزراء شمعون بيريز صرح في مؤتمر لاتحاد الطوائف اليهودية الأرثوذكسية في أمريكا بأن القدس لن تطرح على مائدة التفاوض مع الفلسطينيين في أي وقت في المستقبل. (جروسالم بوست، ٢٨ كانون الثاني/يناير)

٣٥٥ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن جيش الدفاع الإسرائيلي يزمع بناء طريق التفافي جديد في الأراضي. وسيصل هذا الطريق، الذي ستترتب عليه مصادرة أراض من جديد، بين منطقة هار غيلو وهار حوماه. وسيمتد شمالا إلى بيت لحم وبيت جالا مرورا بناحل غيلو. وبعثت الرابطة الإسرائيلية لحفظ الطبيعة برسالتين إلى قائد القيادة المركزية ومساعد وزير الدفاع أعربت فيهما عن معارضتها لبناء هذه الطريق الذي ادعت بأنه سيلحق ضررا دائما بالمنظر الطبيعي وبالبيئة، كما حدث في حالة الطريق الالتفافي لبيت لحم. (هآرتس، ٢٩ كانون الثاني/يناير)

٣٥٦ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ذكرت المصادر القانونية الفلسطينية أنه منذ بداية المرحلة الثانية من إعادة الانتشار، أجرت السلطات الإسرائيلية تغييرات كبيرة في اللجان المعنية بتسجيل الأراضي. وعلّقت هذه المصادر بأن هذه التغييرات إنما تستهدف تيسير الحكم لصالح المستوطنين الداخلين في منازعات مع الفلسطينيين على ملكية آلاف الدونمات من الأراضي في الضفة الغربية. وقد استعاضت السلطات الإسرائيلية عن الأعضاء العرب في كل اللجان بإسرائيليين يهود هم في العادة من المستوطنين. ونقل مقر لجنة الشكاوى من مستوطنة بيت إيل القريبة من رام الله إلى معسكر إسرائيلي مجاور يقع بالقرب من مستوطنة أوفرا، الأمر الذي يتعذر معه على ملاك الأراضي الفلسطينيين الوصول إلى هذا المكتب. وفي تطور منفصل، قدم النائب العام الإسرائيلي، داني كريمر، التماسا إلى اللجنة العسكرية للاعتراضات طلب فيه إقفال الملف المتعلق بمصادرة الأراضي حول قرية بني نعيم في منطقة الخليل لأن هذه الأرض تابعة للمنطقة باء على الخرائط الفلسطينية - الإسرائيلية لإعادة الانتشار. (جروسالم بوست، ٢ شباط/فبراير)

٣٥٧ - وفي ١١ شباط/فبراير بدأت السلطات الفلسطينية في بيت لحم حملة احتجاج وقد أخذت ثورة الغضب تتصاعد في صفوف الفلسطينيين بسبب بناء جدار "أمني" طويل خارج قبة راحيل. وعلى حد قول مسؤول محلي من وزارة الأوقاف يجري بناء هذا الجدار على أرض مملوكة للأوقاف وهو يقطع الطريق الرئيسي المؤدي إلى القدس ويخلق بذلك صعوبات جمة لحركة المرور وللمشاة على السواء. وأعلن وجهاء بيت لحم أن بناء الطريق يخنق المدينة ويضر بموقع مقدس للمسلمين. وحذر رئيس البلدية إلياس فريج من أن هذا الجدار سيكون له أثر ضار باقتصاد المدينة ورفض تماما ادعاءات كبار ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي الذين زعموا أن بناء الجدار يجري ضمن إطار اتفاق السلام. وطلب من السلطات الإسرائيلية أن تبرز هذا الاتفاق وتعرضه على الجمهور، وحث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة على التدخل. ولاحظ العقيد فاروق أمين، قائد المكتب التنسيقي للمناطق الفلسطينية، أن الإسرائيليين لم يبنوا الطريق طيلة ٢٨ سنة من الاحتلال وهم يفعلون ذلك الآن لمجرد جعل الجميع يشعر بعدم الارتياح للسلام. وفي ٢٩ شباط/فبراير، أفيد بأن إسرائيل تراجعت عن بناء جدار دائم يزيد ارتفاعه عن مترين وقررت بناء جدار يبلغ ارتفاعه ٧٠ سنتيمترا يكون بمثابة قاعدة لجدار مؤقت يبنى في أثناء أيام العطل القليلة عندما تأتي أعداد كبيرة من الإسرائيليين لزيارة الموقع. (هآرتس، ١٢ و ١٣ شباط/فبراير؛ جروسالم بوست، ١٤ و ١٦ و ٢٩ شباط/فبراير)

٣٥٨ - وفي ١٢ شباط/فبراير، أفيد بأن الحكومة وافقت على بناء خمسة طرق التفافية إضافية في الضفة الغربية، وأن الإدارة المدنية قد أصدرت أوامر بمصادرة الأراضي اللازمة لبناء الطريق الأول. وسيمر طريق بيتونيا الالتفافي بأرض تابعة لعدة قرى عربية. وسوف يمكن هذا الطريق سكان مستوطنات تلمونيم ونهليل ودوليف من الوصول من الجنوب مباشرة إلى القدس. (هآرتس، ١٢ شباط/فبراير)

٣٥٩ - وفي ١٥ شباط/فبراير، اشترك مئات من سكان الضفة الغربية في مظاهرات نظمت في ست مناطق في الضفة الغربية احتجاجا على المستوطنات اليهودية ومصادرة الأراضي المملوكة للفلسطينيين وبناء طرق التفافية. وقد نظمت هذه المظاهرات التي كانت سلمية في الغالب اللجنة الإسلامية لمناهضة الاستيطان

بعد تصاعد السخط في صفوف الجمهور الفلسطيني بسبب الإعلانات الأخيرة عن مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي لبناء طرق التفافية إضافية وتصريحات كبار المسؤولين الإسرائيليين المتعلقة بمستقبل المستوطنات. وحذر ياسر عبد ربه، وزير الإعلام للسلطة الوطنية الفلسطينية وواحد من كبار أعضاء اللجنة، من أن مواصلة التوسع في المستوطنات في الأراضي سيؤدي إلى نسف عملية السلام. وقال السيد عبد ربه إن هناك موجة جديدة من أنشطة الاستيطان في الأراضي، وأضاف أن الوضع ما كان أسوأ لو كان أرييل شارون متقلدا زمام السلطة. وقد نظمت هذه المظاهرات في قرى بتونيا وحلحول وحبلة وبيت فوريك وشويكة. وقد تظاهر السكان في شويكة (منطقة طولكرم) احتجاجا على مصادرة أراضيهم لبناء سياج يستهدف فصل منطقتي طولكرم وقلقيلية عن منطقة كفر سابا. وفي حبلة (منطقة قلقيلية)، تظاهر السكان احتجاجا على اعتزام اسرائيل بناء سياج يفصل قريتهم عن قرية ماتان المجاورة الواقعة داخل الخط الأخضر، وهي حاليا قيد البناء. وادعى السكان بأن أرضهم صوردت لبناء هذا السياج. وفـُرق المتظاهرون بالرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع بعد أن تجاهلوا أوامر الجيش بمغادرة الموقع. ولم يبلغ عن أية إصابات. (هآرتس، ١٦ شباط/فبراير)

٣٦٠ - وفي ١٩ شباط/فبراير، أعلن وزير الداخلية حاييم رامون أنه سيوافق على تشييد ٥٠٠ ٦ وحدة سكنية في مستوطنة هار حوماه الجديدة المقرر بناؤها في القدس. وأفيد بأن لجنة تخطيط المناطق وتعميرها وافقت على الخطط قبل ذلك بعدة أشهر وأحالتها الى السيد رامون ليوافق عليها. وتقع الأرض التي ستبنى عليها هذه المستوطنة بين القدس وبيت لحم وثلاث قرى عربية. وكانت مصنفة قبل ذلك "كمنطقة خضراء". وأثارت هذه الخطة السخط في صفوف الفلسطينيين الذين قالوا إنه إذا كان لا بد من استخدام هذه الأرض للبناء فمن الأجدر أن تستخدم لبناء مساكن للعرب. وأعلن فيصل الحسيني أن الفلسطينيين سيتظاهرون في هذا الموقع ويحاولون منع البناء فيه كما فعلوا قبل ذلك فيما يتعلق بجعفات هدغان القريب من مستوطنة إفرات. (جروسالم بوست، ٢٠ شباط/فبراير)

٣٦١ - وفي ١٩ شباط/فبراير، نفى رئيس الوزراء شمعون بيريز أن يكون هناك أي أساس من الصحة للشعار الانتخابي الذي أطلقه حزبا الليكود وتسوميت، من أنه، أي شمعون بيريز، سيعيد تقسيم القدس، وعبر عن ذلك بكلمة "شيزبت"، وهي مصطلح قديم يستخدمه "البلماح" تعبيرا عما هو خيالي أو خدعة. وأشار في معرض حديثه في الاجتماع الأسبوعي لحزب العمل الى تحذيرات الليكود من أن حزب العمل سيتخلى عن مرتفعات الجولان بأكملها وقال إن هذا لم يحدث كما أن القدس لن تقسم مرة أخرى. وفي تطور منفصل، قرر جناح ميريتز في الكنيسيت مقاطعة اجتماعات الائتلاف إذا ما واصل حزب العمل تأييده لبناء ٣٠٠ ٦ وحدة سكنية في الأراضي مخصصة لليهود المتطرفين. (جروسالم بوست، ٢٠ شباط/فبراير)

٣٦٢ - وفي ٢١ شباط/فبراير، فرقت الشرطة وجيش الدفاع الاسرائيلي مظاهرة قام بها الفلسطينيون احتجاجا على نقل ثلاثة بيوت متنقلة من وسط مستوطنة أوتنيل (منطقة الخليل) الى أطرافها. وكانت هذه

المظاهرة واحدة من عدة مظاهرات صغيرة نظمت خلال الأسبوعين الماضيين احتجاجا على مصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني. (جروسالم بوست، ٢٢ شباط/فبراير)

٣٦٣ - وفي ٢١ شباط/فبراير، صرح رئيس الوزراء شمعون بيريز بأن الحكومة ستحرص أشد الحرص على منع الاضطلاع بأنشطة تابعة للسلطة الفلسطينية في بيت الشرق في القدس الشرقية. وادعى السيد بيريز بأن هذه الأنشطة تخالف اتفاقات السلام كما تخالف القانون. وصرح أيضا بأن "القدس لن تكون برلين". (هآرتس، ٢٢ شباط/فبراير)

٣٦٤ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، أعلن رئيس الوزراء شمعون بيريز أنه لن يُعمد الى إزالة أي مستوطنات بموجب اتفاق نهائي مع الفلسطينيين. وأكد السيد بيريز، مخاطبا حزب العمل، أن نهر الأردن هو الحدود الآمنة لإسرائيل وأنه لن يُسمح لأي جيش أجنبي بعبور وادي الأردن. وصرح بأنه لا يرى أية ضرورة لإزالة أي مستوطنات، بما في ذلك المستوطنات الواقعة في وادي الأردن. (جروسالم بوست، ٢٣ شباط/فبراير)

٣٦٥ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، طالب السياسيون ورجال الدين الفلسطينيون الذين اجتمعوا في بيت لحم بوقف بناء المستوطنات والطرق في الأراضي المحتلة. وكان من بين الذين حضروا هذا المؤتمر الذي رأسه ياسر عبد ربه، وزير الإعلام في السلطة الوطنية الفلسطينية، عضوا المجلس الفلسطيني حنان عشراوي وصلاح التعمري ورئيس بلدية بيت لحم إلياس فريج، ومفتي القدس عكرمه صبري. وادعى رسام الخرائط الجغرافية خليل توفكجي بأنه تم مؤخرا بناء ٢٠ ٠٠٠ وحدة سكنية في منطقة القدس الكبرى، أو أن بعضها حاليا في مراحل التخطيط. وذكر أيضا أن هناك مئات الكيلومترات من الطرق الالتفافية التي بنيت على أراض مصادرة من الفلسطينيين، وهي تعزل المدن الفلسطينية وتطوقها. ودعا بيان صدر في نهاية المؤتمر الى القيام يوميا بحركة جماهيرية سلمية لوقف أنشطة الاستيطان. (جروسالم بوست، ٢٣ شباط/فبراير)

٣٦٦ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، قرر المجلس الفلسطيني اتخاذ إجراءات على أعلى مستوى دولي وعربي من أجل وقف مصادرة الأراضي ووقف الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية. وجاء قرار المجلس هذا عقب الإعلان عن مصادرة المزيد من الأراضي لبناء طرق التفافية إضافية في الضفة الغربية واعتزام اسرائيل السماح بمواصلة البناء في المستوطنات. (هآرتس، ٢٥ شباط/فبراير)

٣٦٧ - وفي ٢٤ شباط/فبراير، أخطرت السلطات الاسرائيلية مختار إرتاح، في منطقة طولكرم، بمصادرة ١١٠ دونمات من أراضي هذه القرية من أجل بناء سياج لفصل مناطق الخط الأخضر عن الضفة الغربية. وأعلن المختار أن هناك نحو مائة أسرة تعتمد على هذه الأراضي كمورد لرزقها. (جروسالم تايمز، ٢٣ شباط/فبراير)

٣٦٨ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، أفيد بأن بناء الأسيجة والجدران الأسمنتية وأبراج المراقبة هو جزء من عدد من التدابير الأمنية التي ستنفذ في قلب الخليل من أجل حماية المستوطنين بعد إعادة انتشار جيش

الدفاع الاسرائيلي الموجود في هذه المدينة، المقرر أن يتم بين ٢٦ و ٢٨ آذار/مارس. ويتعين بموجب اتفاق إعادة الانتشار أن ينسحب جيش الدفاع الاسرائيلي من معظم الخليل ويبقى في الأجزاء التي يقطنها اليهود في هذه المدينة وأن يحتفظ بالسيطرة على الأمن في هذه المنطقة. (هآرتس، ٢٥ شباط/فبراير)

٣٦٩ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، أفيد، نقلا عن تقرير نشره مركز المعلومات البديلة، وهو رابطة إسرائيلية فلسطينية تهتم بحماية حقوق الإنسان في الأراضي بأن عشرات آلاف الفلسطينيين من سكان القدس المقيمين خارج الحدود البلدية للمدينة يواجهون خطر مصادرة بطاقات هويتهم. وحسب هذا التقرير، ادعت منظمات حقوق الإنسان والمحامون المعنيون بهذه المسألة بأن وزارة الداخلية طلبت خلال الأربعة أشهر الماضية من العديد من الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وأرادوا تجديد بطاقات هويتهم القدسية أن يتقدموا بطلب بطاقات هوية صادرة عن السلطة الفلسطينية. وقيل إن هذه السياسة تخالف بيانا صدر في عام ١٩٩٥ عن مدير مكتب تسجيل السكان يقضي بعدم إلغاء بطاقات هوية سكان القدس الشرقية الذين يعيشون في الضفة الغربية. وساق التقرير كمثال على هذه السياسة الجديدة حالة امرأة فلسطينية انتقلت مع زوجها إلى رام الله في عام ١٩٨٩ بعد إخفاقها في العثور على مسكن في القدس. وفي عام ١٩٩٥ فقدت هذه المرأة بطاقة هويتها وقالت لها وزارة الداخلية إنه لا يحق لها الحصول على بطاقة جديدة بحجة أنها تعيش الآن وزوجها في رام الله. وأوضح التقرير فضلا عن ذلك أنه بينما كانت هناك فرصة في الماضي في أن يقبل التظلم من مصادرة بطاقة هوية ساكن فلسطيني من سكان القدس الشرقية لدى محكمة العدل العليا فهذا ما لم يعد صحيحا الآن. وأشار التقرير إلى أن بطاقات هوية سكان القدس الفلسطينيين كانت تلغى في الماضي بعد إقامتهم في الخارج إقامة متواصلة لمدة تزيد على سبع سنوات. ولا يسمح لهم فضلا عن ذلك بالعودة إلى اسرائيل. ولكن التقرير أشار إلى أن هذه القواعد قلما تطبق على سكان القدس الذين يعيشون في الضفة الغربية. (هآرتس، ٢٥ شباط/فبراير)

٣٧٠ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، شرع جيش الدفاع الإسرائيلي في بناء سياج أمني على طول الحدود القريبة من مدينتي طولكرم وقلقيلية. ويجري بناء هذا السياج الذي يبلغ طوله ٢٢ كيلومترا على أرض يملكها سكان قرية حبلة. وسيفصل السياج هذه القرية عن مستوطنة متي. (جروسالم تايمز، ١ آذار/مارس)

٣٧١ - وفي ١٠ آذار/مارس، قاطع الزعماء الفلسطينيون افتتاح أول مخفر للشرطة الإسرائيلية في القدس الشرقية، وقد أقيم في مبنى مكتب البريد الكائن في شارع صلاح الدين خارج القدس القديمة. وتعتقد الشرطة أنه على الرغم من ترتب آثار سياسية على افتتاح هذا المخفر فهو يلبي حاجة لدى المجتمع العربي في المدينة. وفي مراسم الافتتاح، صرح وزير الأمن الداخلي موشي شاحال بأن إسرائيل لم تحرر القدس لكي تتخلى عنها، وأضاف بأن كل المجموعات المشبوهة، سواء الوطنية أو الإجرامية، انتقلت إلى القدس الشرقية بسبب الفراغ الناشئ عن عدم وجود مخفر للشرطة الإسرائيلية في القدس الشرقية طيلة ٢٩ سنة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١١ آذار/مارس)

٣٧٢ - وفي ١٢ آذار/مارس، أعلنت لجنة المالية في الكنيست أنها ستخصص جزءا من أموال ميزانية عام ١٩٩٦ لتحسين الهياكل الأساسية في القدس الشرقية. وطلبت اللجنة من الحكومة أيضا إعداد خطة خمسية تستهدف سد الثغرة بين الخدمات المقدمة في الجزء الشرقي والخدمات المقدمة في الجزء الغربي من المدينة. وقال رئيس اللجنة إن توفير خدمات متساوية لجميع سكان المدينة أمر حاسم لإبقاء العاصمة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية. (جروسالم بوست، ١٣ آذار/مارس)

٣٧٣ - وفي ٢٢ آذار/مارس، أفيد بأن ستة من ملاك الأراضي وأصحاب الممتلكات الفلسطينيين في شمال القدس تظلموا لدى محكمة العدل العليا بعد أن رفضت محكمة الصلح في القدس التماسهم لإلغاء خطة مواصلة بناء الطريق رقم ١ الذي سيصل بين مستوطنتي التل الفرنسي والنبي يعقوب. وادعى الفلسطينيون بأن الموافقة على هذه الخطة أدت الى تجريد المئات من الأسر في شعفاط وبيت حنينا مما تبقى لها من ممتلكاتها التي صودر الجزء الأكبر منها خلال السنوات العشرين الماضية. (هآرتس، ٢٢ آذار/مارس)

٣٧٤ - وفي ٢٦ آذار/مارس، أصدرت محكمة الصلح في القدس أمرا زجريا مؤقتا يحظر الموافقة على الخطة المختلف عليها التي تستهدف بناء حي يهودي في هار حوماه في القدس الشرقية. ووافقت المحكمة بذلك على التماس مقدم من ٢٩ شخصا من ملاك الأراضي في بيت ساحور وأم طوبا، ومن رابطة "أورشليم". (هآرتس، ٢٧ آذار/مارس)

٣٧٥ - وفي ٣٠ آذار/مارس، تظاهر مئات من سكان بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور احتجاجا على بناء "طريق أمني" آخر يترتب عليه، حسب التقديرات الفلسطينية، مصادرة ما بين ٥٠٠ ١ و ٨٠٠ ١ دونم من الأراضي المملوكة للفلسطينيين. ونظم أيضا في بيت لحم إضراب عام لمدة ثلاث ساعات احتجاجا على بناء هذا الطريق. وقالت لجنة بيت لحم للدفاع عن الأرض إن الهدف من هذا الطريق هو الوصل بين مستوطنة غيلو ومستوطنة هارحوماه المقرر بناؤها على حدود بيت لحم. وقدم جيش الدفاع الإسرائيلي أوامر المصادرة قبل ذلك بأسبوع مشيرا إلى أن هذا الطريق سيمتد مسافة ٥,٣ كيلومترات. ولكن ادعى محام من مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية درس خطة البناء هذه بأن طول الطريق سيكون نحو ٧ كيلومترات؛ وأشار أيضا إلى أن هذا الطريق سيمنع ملاك الأراضي من الوصول إلى ٠٠٠ ٨ دونم إضافية من الأراضي الواقعة على الجانب الآخر من الطريق. (هآرتس، ٣١ آذار/مارس؛ جروسالم بوست، ٢٢ و ٣١ آذار/مارس)

٣٧٦ - وفي ٣١ آذار/مارس، افتتح رئيس بلدية القدس إيهود أولميرت ووزير النقل يزرائيل كسار، رسميا، الجسر الثاني من معبر التل الفرنسي العلوي في القدس. (جروسالم بوست، ١ نيسان/أبريل)

٣٧٧ - وفي ٣١ آذار/مارس، نظم سكان قرية سلواد مظاهرة احتجاج على تمهيد أراضيهم من أجل بناء الطريق رقم ٦٠ بين رام الله ونابلس. ويتعدى هذا الطريق الجديد الذي يتجاوز عرضه ٢٠ مترا على أراضي قرية سلواد من الجانب الغربي. وسيؤدي هذا الطريق عند اكتماله إلى عزل هؤلاء القرويين عن حقولهم، كما أنه سيمر عموديا عبر الضفة الغربية ويقسمها إلى جزئين. (جروسالم تايمز، ٥ نيسان/أبريل)

واو - المعلومات المتعلقة بالجولان العربي السوري المحتل

٣٧٨ - في ٩ كانون الثاني/يناير، أعلنت لجنة سكان الجولان حالة الطوارئ وسط تزايد القلق من احتمال عقد اتفاق بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية يقضي بانسحاب إسرائيلي كامل من مرتفعات الجولان. وأصدر المتحدث باسم اللجنة نداء يطلب من جميع المعارضين للإنسحاب الإسرائيلي القدوم إلى الجولان. وكادت الاستجابة لهذا النداء تقتصر على زعيمي المعارضة وزعماء حركة الطريق الثالث. (جروسالم بوست، ١٠ كانون الثاني/يناير)

٣٧٩ - وفي ١٣ شباط/فبراير، عقد أفراد الطائفة الدرزية الموالون لسوريا مؤتمرا صحفيا في القدس للإعراب عن تأييدهم للموقف السوري الداعي إلى انسحاب إسرائيل من الجولان إلى خطوط وقف اطلاق النار التي كانت قائمة عشية حرب الستة أيام. (جروسالم بوست، ١٤ شباط/فبراير)

٣٨٠ - وفي ١٤ شباط/فبراير، نُشر عدد كبير من الشرطة كاد يصل إلى ١٠٠ شرطي، بقيادة قائد المنطقة الشمالية آموس آزاني، في قرى مجدل شمس ومسعدة وبقعاتا وعين كينيا، الدرزية، حيث نظم دروز الجولان إضرابا تجاريا وساروا في مظاهرات بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة عشرة لمعارضتهم لفرض القانون الإسرائيلي على الجولان. وتجمع عشرات من الناس على الجانب السوري من الحدود فوق التل المعروف باسم "تل الصياح". وأنشد هؤلاء الأناشيد الوطنية وصاحوا مرددين "السنة القادمة في سوريا"، وأدلوا بكلمات أذيعت على اخوانهم في مجدل شمس عن طريق مكبرات الصوت. وتفرقت الجموع في وقت مبكر من بعد الظهر وانسحبت الشرطة من هذه القرى (هآرتس، ١٥ شباط/فبراير؛ جروسالم بوست، ١٤ و ١٥ شباط/فبراير)

٣٨١ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، قال رئيس الوزراء شمعون بيريز أمام اجتماع لحزب العمل إنه يلتمس الحصول على ولاية للتفاوض مع دمشق، وبمجرد التوصل إلى اتفاق سلام سيطرح هذا الاتفاق للاستفتاء الشعبي. ودفع السيد بيريز بأن الاستفتاء يوفر ميزة إضافية، إذ يلزم الحكومة بالتفاوض على اتفاق يقره الشعب، أي اتفاقا يراعي المقتضيات الأمنية كما يراعي المقتضيات السياسية والاقتصادية. (جروسالم بوست، ٢٣ شباط/فبراير)

٣٨٢ - وفي ٤ آذار/مارس، علقت الحكومة مفاوضات السلام مع الجمهورية العربية السورية إثر وقوع هجوم انتحاري في تل أبيب، مصرحة بأنها لا تستطيع السير في محادثات وسط الإرهاب الذي يجري في الداخل. وتقرر استئناف هذه المحادثات في مريلاند بعد التوقف في فترة نهاية الأسبوع. (جروسالم بوست، ٥ آذار/مارس)

- - - - -